الترجمة الإنجليزية للدستور المصرى والصيغ الدستورية والنصوص العربية المقابلة لها





الترجمة الإنجليزية الكاملة لمواد الدستور المصري الدائم الصادر سنة ١٩٧١ والمعدل بإستفتاء مارس ٢٠٠٧ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٣ مكرر فى ٢٠٠٧/٣/٣١ والنصوص العربية المقابلة لها وصيغة طعن بعدم دستورية نص تشريعي مقدم للمحكمة الدستورية العليا وذلك فيما يلي :

أولا : الترجمة الإنجليزية الكاملة لنصوص مواد الدستور المصري الدائم الصادر سنة ١٩٧١ والمعدل بالاستفتاء المنشور فى مارس ٢٠٠٧ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٣ مكرر فى ٢٠٠٧/٣/٣١ والنصوص العربية المقابلة لها.

ثانيا : النصوص الدستورية الملغاة والمعدلة وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية.

ثالثا : الترجمة الإنجليزية لصيغة طعن بعدم دستورية نص تشريعي مقدم للمحكمة الدستورية العليا وذلك باللغتين العربية والإنجليزية .

القاضى المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

رئيس محكمة الإستئناف

دكتوراه فى القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

الأستاذ المحاضر بالجامعات

E-mail :m@drmourad.net www.drmourad.net

E-mail :comourad@yahoo.com E-mail: mourad_dr@hotmail.com

مدونة المؤلف على الانترنت www.drmourad.net/blog

الطبعة الثانية

الترجمة الإنجليزية للدستور المصرى

والصيغ الدستورية والنصوص العربية المقابلة له

The English translation for The Egyptian constitution, its Formulas and its Arabic texts thereof

الترجمة الإنجليزية للدستور المصرى والصيغ الدستورية

والنصوص العربية المقابلة لها

الترجمة الإنجليزية الكاملة لمواد الدستور المصري الدائم الصادر سنة ١٩٧١ والمعدل باستفتاء مارس ٢٠٠٧ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٣ مكرر في ٢٠٠٧/٣/٣١ والنصوص العربية المقابلة لها وصيغة طعن بعدم دستورية نص تشريعي مقدم للمحكمة الدستورية العليا وذلك فيما يلي :

أولاً : الترجمة الإنجليزية الكاملة لنصوص مواد الدستور المصري الدائم الصادر سنة ١٩٧١ والمعدل بالاستفتاء المنشور في مارس ٢٠٠٧ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٣ مكرر في ٢٠٠٧/٣/٣١ والنصوص العربية المقابلة لها .

ثانياً : النصوص الدستورية الملغاة والمعدلة وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية.

ثالثاً : الترجمة الإنجليزية لصيغة طعن بعدم دستورية نص تشريعي مقدم للمحكمة الدستورية العليا وذلك باللغتين العربية والإنجليزية .

الطبعة الثانية

القاضي المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

رئيس محكمة الاستئناف

دكتوراه في القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

الأستاذ المحاضر بالجامعات

www.drmourad.net + E-mail:M@drmourad.net

E-mail:comourad@yahoo.com + mourad_dr@hotmail.com

مدونة المؤلف على الإنترنت www.drmourad.net/blog

بسم الله الرحمن الرحيم

تحذيـــر وتنبيـــه

قام بعض أدعياء البحث القانوني ومحترفي الاعتداء على المؤلفات العلمية بنقل أجزاء من مؤلفاتنا ونسبوها إلى أنفسهم. وذلك بالمخالفة للقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٦٦ لسنة ٢٠٠٣ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٧ لسنة ٢٠٠٥ والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق المؤلف ومثال ذلك كتابنا (شرح تشريعات الغش ، شرح تشريعات المخدرات ، المعجم القانوني رباعي اللغة ، شرح الشيك من الناحيتين الجنائية والتجارية ، ملكية الشقق واتحاد الملاك، وجرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام وضريبة المبيعات وشرح قانون المرور وشرح تشريعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والأجانب وشرح تشريعات الشهر العقاري وغيرها من مؤلفاتنا) وقد تم اتخاذ الإجراءات الجنائية والمدنية ضدهم كما تم إبلاغ الهيئات والنقابات التي ينتمون إليها بالجرائم التي ارتكبوها .....

وعلى من يرغب الرجوع إلى مؤلفاتنا أن يقوم بوضع الفقرة التي رجع إليها بين قوسين وأن يشير صراحة إلى إسم المؤلف وإسم المرجع ولا يزيد الاقتباس عن سطرين على الأكثر .

ونحن نحذر من إتيان مثل هذه الجرائم من غيرهم على أبحاثنا مستقبلاً مع حفظ كافة الحقوق القانونية .

القاضي المستشار الدكتـــور

عبد الفتـــاح مـــراد

رئيس محكمة الاستئناف

دكتوراه في القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

الأســتاذ المحاضـــر بالجامعـــات

E-mail:m@drmourad.net

www.drmourad.net

قرآن كريم

قال الله تعالى: ﴿ قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَهُوَ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ ﴾[1]

وقال الله تعالى: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴾[2] .

وقال الله تعالى: ﴿ عَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾[3].

وقال الله تعالى: ﴿ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾[4] .

كما يقول الله تعالى:

﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلاَ مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلاَ مُرْسِلَ لَهُ مِن بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[5] .

---

[1] سورة سبأ الآية (٢٦) **واسم الفتّاح** : بتشديد التاء من أسماء الله الحسنى.

فالفتاح : هو الحاكم المحسن الجواد ، وفتحه تعالى قسمان :

١- **أحدهما** : فتحه بحكمه الديني وحكمه الجزائي .

٢- **والثاني** : الفتاح بحكمه القدري . ففتحه بحكمه الديني هو شرعه على ألسنة رسله جميع ما يحتاجه المكلفون ، ويستقيمون به على الصراط المستقيم . وأما فتحه بجزائه فهو فتحه بين أنبيائه ومخالفيهم وبين أوليائه وأعدائه بإكرام الأنبياء وأتباعهم ونجاتهم ، وبإهانة أعدائهم وعقوباتهم . وكذلك فتحه يوم القيامة وحكمه بين الخلائق حين يوفى كل عامل ما عمله. وأما فتحه القدرى فهو ما يقدره على عباده من خير وشر ونفع وضر وعطاء ومنع .

[2] سورة الفتح الآية (١) ، والمقصود هنا علماً إلهيا ، ونصراً مؤزراً .

[3] سورة المائدة الآية (٥٢) .

[4] سورة الأنعام الآية (٤٤) أى نصرا وعلما ورزقا وهدى .

[5] سورة فاطر الآية (٢) ، فالرب تعالى هو الفتاح العليم الذى يفتح لعباده الطائعين خزائن جوده وكرمه ، ويفتح على أعدائه ضد ذلك ، وذلك بفضله وعدله.

حديث نبوي شريف

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ((إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به [1] ، أو ولد صالح يدعو له)) . رواه مسلم .

وفي رواية أخرى عند ابن ماجه : عن أبي قتادة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((خير ما يُخَلِّفُ الرجل من بعده ثلاث : ولد صالح يدعو له ، وصدقة تجري يبلغه أجرها ، وعلم يُعمل به من بعده)) .

وفي رواية أخرى لابن ماجه والبيهقي : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علماً علّمه ونشره ، وولداً صالحاً تركه ، أو مصحفاً ورّثه ، أو مسجداً بناه ، أو بيتاً لابن السبيل بناه ، أو نهراً أجراه ، أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته ، تلحقه من بعد موته)) .

---

[1] ونحن نرى أنه يراد بالعلم الذي ينتفع به الإنسان بعد موته العلم الذي تركه ليعمل به وينتفع به سواء علمه لأحد أو تركه في كتاب يتعلم الناس من خلاله بعد موته ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه : (إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علما علمه ونشره ..) .

وروى ابن ماجه عن معاذ بن أنس عن أبيه رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من علم علما فله أجر من عمل به ، لا ينقص من أجر العامل شيء) .

وروى البزار عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (معلم الخير يستغفر له كل شيء ، حتى الحيتان في البحر) .

روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا ، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من اتبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئا).

إهداء

إلـــي العلمـــاء

الـذيـن يساهمون في نشر الثقافة

القانونيـة العالميـة بيـن الشعــوب

ويساعدون في القضاء على حاجز اللغة .

القاضـي الدكتور/

عبد الفتـاح مــراد

رئيس محكمة الاستئناف

كتب أخرى ظهرت من هذه السلسلة [١]

أولاً : البرامج :

مسلسل	اسم البرنامج
١	- برنامج CD موسوعة مراد الجنائية والمدنية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ وحتى الأن وطرق نقض الأحكام فى القوانين العربية .
٢	- برنامج CD موسوعة مراد لصيغ الدعاوى والأوراق القضائية والكمبيوتر والإنترنت .
٣	- برنامج CD موسوعة مراد لصيغ العقود المدنية والتجارية والشركات والكمبيوتر والإنترنت .
٤	- برنامج CD موسوعة مراد لمصطلحات البرمجة والمبرمجين.
٥	- برنامج CD موسوعة مراد لمصطلحات الملكية الفكرية .
٦	- برنامج CD موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية ويتضمن النصوص الكاملة للأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية ويتضمن آليات إليكترونية متطورة للبحث داخل أحكام المحكمة الدستورية العليا وذلك منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٧٩ وحتى ٢٠٠٤ .
٧	- برنامج CD موسوعة مراد للتعريفة الجمركية المعدلة .
٨	- برنامج CD موسوعة مراد للضريبة العامة على المبيعات .
٩	- برنامج CD موسوعة مراد لشرح قوانين الضرائب على الدخل .
١٠	- برنامج CD موسوعة مراد لإدارة مكتب المحامى .
١١	- برنامج CD موسوعة مراد لشرح التشريعات البحرية .

[١] تطلب هذه المؤلفات من المؤلف على العنوان التالي :
الإسكندرية – المنشية – ٤٨ شارع القائد جوهر – شقة رقم ٣١ تليفاكس: ٠٠٢٠٣/٤٨٤٤٤٤٠
www.drmourad.net + E-mail:M@drmourad.net
E-mail:comourad@yahoo.com + http://mourad_dr.tripod.com
كما يمكن إرسال المؤلفات لطالبيها بالبريد للمكان المطلوب وبخصم خاص .
كما تطلب هذه المؤلفات من المكتبات الكبرى في مصر والدول العربية .

Another Books Published Of These Series[1]

Firstly: The Programs :

Serial	Program Name
1	- CD Program Mourad's Criminal and Civil Encyclopedia of the Legal Rules set by the Egyptian Cassation Court since the establishment of The ECC in 1931 until now and the methods of judgment contestation in the Arab laws.
2	- CD Program Mourad's Encyclopedia of Suits Formulae, Judicial Instruments, Computers and the Internet.
3	- CD Program Mourad's Encyclopedia of the formulae of the Civil, Commercial, Company, Computer and Internet Contracts.
4	- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Terms of programming and programmers .
5	- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Intellectual Property.
6	- - CD Program Encyclopedia of the Terms of Globalization and Regionalization. Detailed explanation, in Arabic, of all the English terms related to Globalization and Regionalization, in addition to the relevant terms and States of Globalization and States of Regionalization, as well as the World Characters of Globalization and Regionalization.
7	- CD Program Mourad's Encyclopedia of the new Customs tariff.
8	CD Program Mourad's Encyclopedia of the Update Sales Tax.
9	- CD Program Mourad's Encyclopedia of the explanation of the income tax laws.
10	- CD Program Mourad's Encyclopedia for Advocate's Office Management.
11	- CD Program Mourad's Encyclopedia of the maritime statutes.

---

(1) All these versions are being requested from author On the following address:
48, El Qaed Gouhar St., El Manshia, Alexandria - **Tel/Fax**:00203-4844440
www.drmourad.net + E-mail:M@drmourad.net + E-mail:comourad@yahoo.com
E-mail:mourad_dr@hotmail.com + http://mourad_dr.tripod.com
See Our blog :
www.drmourad.net/blog
We can send all the needed requests from these versions to everywhere by mail with a special discount.
These versions could be got also from the esteemed libraries here in Egypt and allover the Pan-Arab world.

ثانياً : الموسوعات والكتب :

مسلسل	اسم الكتاب
١	– الترجمة الإنجليزية للدستور المصري والصيغ الدستورية والنصوص العربية المقابلة لها .
٢	– موسوعة الانتخابات – دراسة مقارنة .
٣	– شرح قوانين الانتخابات الرئاسية .
٤	– شرح قوانين مجلسي الشعب والشورى .
٥	– الترجمة الإنجليزية لقانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والنصوص العربية المقابلة لهما .
٦	– الترجمة الإنجليزية لقوانين الشركات ولوائحها التنفيذية وعقودها والنصوص العربية المقابلة لها .
٧	– موسوعة الشركات – ٣ أجزاء .
٨	– موسوعة شرح التشريعات البحرية (الطبعة الثانية) .
٩	– موسوعة شرح قوانين الضرائب والمحاسبة والمراجعة القانونية – أربعة أجزاء .
١٠	– موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية .
١١	– شرح قوانين الجمارك والاستيراد والتصدير والإعفاءات الجمركية .
١٢	– موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية " إنجليزي – فرنسي – عربي ".
١٣	– موسوعة شرح ضريبة المبيعات .
١٤	– شرح اتفاقيات منع التهرب والازدواج الضريبى بين مصر والدول العربية والأجنبية .
١٥	– شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية .
١٦	– شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية (الطبعة الثانية).
١٧	– شرح الاتفاقيات العربية الكبرى .
١٨	– شرح الاتفاقيات الدولية الكبرى .
١٩	– شرح النصوص العربية لاتفاقيات المشاركة المصرية الأوروبية .

Second: Encyclopedia And Books :

Serial	Book Name
1	- The English translation for The Egyptian constitution, its Formulas and its Arabic texts thereof.
2	- Encyclopedia Of The Elections .
3	- "Explanation Of The Laws Of Presidential Elections "A Comparative Study
4	Explanation on the Laws of the Egyptian Parliament "Magles El Shaab"; the Egyptian Consultative Council "Magles El Shoura" and the Political Parties .
5	- The English translation of capital market law, the executive regulations thereof and the equivalent Arabic texts thereto .
6	- the english translation of companies laws, the executive regulations, contractes thereof and the equivalent arabic texts thereto.
7	- Encyclopedia Of Companies – Three Parts .
8	- Encyclopedia of the maritime statutes.
9	Encyclopedia of the Explanation of the Laws on Tax, Accountancy and Statutory Audit. Four Deluxe Bound Volumes.
10	- Explanation of Customs, Importing, Exporting and Duty Free laws.
11	- Laws and Decrees of Customs and the Amended Customs Tariff.
12	- Encyclopedia of the Terms of GATT and WTO "English - French – Arabic".
13	- Encyclopedia of Sales Tax.
14	- Explanation of the Agreements of Preventing Tax Evasion and Double Taxation between Egypt and Arab and Foreign Countries.
15	- Explanation and Interpretation of the Arabic Texts of the agreements of the GATT and WTO.
16	- Interpretation and Explanation of the English Texts of the Agreements of the GATT and WTO.
17	- Explanation of the Great Arab Agreements.
18	- Explanation of the Great International Agreements.
19	- Explanation of the Arabic Texts of the Euro-Egyptian Association Agreement .

مقدمة

أولاً : أهمية موضوع البحث من الناحيتين النظرية والعملية:

يكتسب موضوع هذا البحث أهمية خاصة في أنه يتناول عرض تفصيلي لنصوص مواد الدستور المصري الدائم الصادر سنة ١٩٧١ المعدل بالاستفتاء الذي جرى في ٢٠٠٧/٣/٢٦ وترجمتها باللغة الإنجليزية والصيغ القانونية المختلفة باللغتين العربية والإنجليزية .

ثانياً : التطور التاريخي والتشريعي للنظام الدستورى المصرى :

مرت الدساتير المصرية بتطورات متعددة حتى صدور الدستور سنة ١٩٧١ فلقد صدر قانون السياستنامة في عهد محمد على سنة ١٨٣٧ ثم تلاه بعد ذلك إصدار فرمان الخط الشريف (خط كلخانة) سنة ١٨٣٩ بشأن تقرير ضمانات لحقوق الأفراد وحرياتهم وذلك كقيد على سلطة محمد على وفى عهد عباس الأول وسعيد استمر الحكم فرديا مطلقاً وفى عهد إسماعيل ظهر مجلس شورى النواب في ١٨٦٦/١٠/٢٢ حيث صدرت لائحة تأسيس مجلس شورى النواب وانتخاب أعضائه كما ظهر لأول مرة نظام مجلس الوزراء الذى سميّ آنذاك مجلس النظار وقام نوبار باشا بتأليف أول وزارة فى مصر وفى عهد توفيق صدر أول دستور حقيقى (اللائحة الأساسية) فى سنة ١٨٨٢ وما لبث أن ألغى فى عهد الاحتلال البريطانى الذى بدأ فى ١٨٨٢/٩/١٥ ليحل محله القانون النظامى سنة ١٨٨٣ الذى أنشأ أربع مجالس منها مجلس شورى القوانين وفى عهد عباس الثانى صدر القانون النظامى الذى أنشأ الجمعية التشريعية ثم خلف من بعده السلطان حسين كامل والملك فؤاد الذي فى عهده صدر دستور سنة ١٩٢٣ والذى ما لبث أن ألغى بصدور دستور سنة ١٩٣٠ ولم يلبث هذا الدستور إلا قليلا ثم أعيد دستور سنة ١٩٢٣ إلى الوجود وفى عهد الملك فاروق قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وفى عهدها صدرت عدة دساتير مؤقتة انتهت بصدور الدستور الدائم لدولة الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٧١ [1].

ثالثاً : خطة البحث :

سوف نعرض لموضوع هذا المؤلف في الكتب التالية :

الكتاب الأول : الأصول التشريعية للدستور المصري طبقاً لأحدث التعديلات وترجمتها باللغة الإنجليزية .

- إصدار تعديل دستور جمهورية مصر العربية.
- إصدار تعديل دستور جمهورية مصر العربية ٢٠٠٥ .
- إصدار تعديل دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠٠٧ .
- وثيقة إعلان الدستور.

الباب الأول : الدولة.

الباب الثاني : المقومات الأساسية للمجتمع.

الفصل الأول : المقومات الاجتماعية والخلقية.

---

[1] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " شرح قوانين مجلسى الشعب والشورى والأحزاب السياسية" ص ٦٥ وما بعدها.

Preface

First: The implications of the Theoretical and Practical components of this research :

The subject of this research acquires special importance as it deals with a detailed exposition of 1971 permanent Constitution of Egypt, its articles which amended by virtue of the referendum of march 26/ 2007 with their English translation besides the different legal formulas in Arabic and English.

Second: The historical and legislative development of the Egyptian constitutional system :

The Egyptian Constitution had phased out in various stages of developments until 1971 constitution was issued. In 1837 during M. Ali's reign the law of siasitinama (the nation's policy) which was followed in 1839 by decree of the honored line (Khat Kol Khana) relating to the recognition of individuals rights, the latter was meant to be a restraint on M. Ali sovereignty of authority. Both Abbass I and Said's reigns were reigns of absolute autocracy. Later, on 22/10/1866 during Ismail's rule the Shoura council of representative emerged after the statutes of constituting this Council were issued, and its members were elected .This was accompanied by the assignment of the Council of Supervisor, which was an exact replica of a cabinet or (a modern ministerial council). The first cabinet was constituted and presided by Noubar Pasha. In 1882, during Khedive Tawfik's rule.

the first real constitution was issued under the title "The Basic Statutes". It was soon annulled during the occupation epoch that started 10/9/1882 And replaced by the 1883 Regulatory Law by virtue of which four councils came into existence. One of them was The Shoura Law Council. In Abbas 2nd rule another Regulatory Law was issued by virtue of which the Legislative Society was established then Abbas was succeeded by Sultan Hussien Kamel and later by king Fouad whose reign witnessed the issuance of 1923 constitution.This was abrogated by the issuance of 1930 Constitution which remained extant for a short term then the 1923 Constitution was revived to replace it.

When king Farouk Regime was toppled, the July 23 revolution adopted several temporary Constitutions that were finally replaced by the United Arab Republic 1971 permanent Constitution [1].

Third: The Research Plan.

The theme of our research will fall into main parts to be named books as follows.

Book – 1 : The Legislative Roots of the Egyptian Constitution with the most recent amendments And their translation in English .

- Issuance of the A.R.E constitutional amendments.
- Declaration of the Constitution Document.
- Promulgation of the Amendment Of the Constitution of the Arab Republic Of Egypt 2005 .
- Promulgation of the Amendment Of the Constitution of the Arab Republic Of Egypt 2007 .

Part 1: The State.

Part 2: The Basic Qualities of the Society.

Chapter 1 The Moral and Social Qualities.

---

[1] Refer to **Dr. Abd El Fattah Mourad " Explanation of the peoples' Assembly &Advisory Council And Political Parts Laws"** P.65 &F.

ونحن نأمل أن يوافينا القراء الكرام بالبريد أو الفاكس أو البريد الإلكتروني بما يرونه من نقد أو اقتراحات حول موضوعات مؤلفاتنا حتى تأتى الطبعات التالية أوفى بالغرض وأنفع للقارئ[1].

كما نأمل أن يوافينا القراء العرب الكرام بالتشريعات الجديدة أو التى تم تعديلها من تشـــريعات بلادهم الواردة فى هذا البحث نظراً لندرة المصادر – فى مصر – بشأن تشريعات بعض الـــدول العربية وسوف نقوم بتحمل أى نفقات مادية تترتب على إرسال هـــذه التشـــريعات بالبريـــد أو الفاكس فضلاً عن قيامنا بإهدائهم بعض الأبحاث القانونية التى يطلبونها من مؤلفاتنا وفقكم الله لخدمة العلم الذى ينتفع به إنه على كل شئ قدير .

القاضي المستشار الدكتـــور

عبـد الفتـــاح مـــراد

رئيس محكمة الاستئناف العالي بالأسكندريـــة
دكتوراه في القانون العام المقارن
مع مرتبة الشرف الأولى
الأســتاذ المحاضــر بالجامعــات

www.drmourad.net + E-mail:M@drmourad.net
E-mail:comourad@yahoo.com + http://mourad_dr.tripod.com
www.drmourad.net/blog

---

[1] وذلك علي عنواننا الكائن بجمهورية مصر العربية ، الإسكندرية – المنشية – ٤٨ ش القائـــد جـــوهر – شقة رقم ٣١ – تليفاكس : ٤٨٤٤٤٤٠/٠٠٢٠٣ .
يمكن إرسال هذه التشريعات إلينا بالبريد الإلكتروني التالى وهو :
www.drmourad.net + E-mail:M@drmourad.net
E-mail:comourad@yahoo.com + http://mourad_dr.tripod.com

- We hope that our readers would appreciate our work and communicate their suggestions or criticism on our compilation in order to be able to provide our next editions with the necessary amendments and corrections that will help make this work perfect [1].
"As we hope that the Arab readers could supply us by the updated jurisdictions in their home countries due the rarity of the resources here in Egypt, in opposite we will incur all the freight costs by ordinary mail or by fax, moreover dedicating and granting them some of our unique legal researches that always required from our side." God bless you,

Judge Counsellor Dr.
Abd El Fattah Mourad
Chief Justice of the Court of Appeal
PH. D. In General and Comparative Law
With the Grade of Honor.
Professor lecturer at the universities
www.drmourad.net + E-mail:M@drmourad.net
E-mail:comourad@yahoo.com + http://mourad_dr.tripod.com
www.drmourad.net/blog

[1] **ADDRESS:** 48 EL KAED GOHAR ST., EL MANSHIYAH, ALEX. A.R.E. APT. NO.31 - **TEL:** 03/4840440 **FAX:** 03/4878882 **MOB:** 0101619801.

الكتاب الأول

الأصول التشريعية لدستور جمهورية مصر العربية الدائم الصادر سنة ١٩٧١

إصدار

دستور جمهورية مصر العربية

رئيس الدولة

بعد الإطلاع على نتائج الاستفتاء على دستور جمهورية مصر العربية الذى أجرى فى اليوم الحادى عشر من سبتمبر سنة ١٩٧١ وعلى إجماع كلمة الشعب على الموافقة على هذا الدستور[١]؛

وبعد الإطلاع على المادة ١٩٣ من دستور جمهورية مصر العربية؛

يصدر دستور جمهورية مصر العربية بالنص المرفق.

القاهرة فى ٢١ رجب ١٣٩١ هـ .

١١ سبتمبر ١٩٧١ م .

أنور السادات

---

[١] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الإنتخابات وهي تتضمن شرح قوانين انتخاب رئيس الجمهورية وقوانين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية ومباشرة الحقوق السياسية والإدارة المحلية والنقابات وغيرها " ص ٧٨ وما بعدها.

Book-1

The Legislative Roots of the Permanent Constitution of The Arab Republic of Egypt Issued 1971

Promulgation Of
The Constitution of the Arab Republic of Egypt

The President of the State

After having perused the results of the September 11,1971 Referendum and the people's unanimous approval for the issuance of the permanent constitution of the Arab Republic of Egypt [1].

Having referred to article 193 of the Constitution.

The Constitution is promulgated as stated in the text attached

Cairo

Ragab. 21, 1391 H Corresponding to September, 11, 1971

Anwar EL Sadat

[1] Refer to **Dr. Abd El Fattah Mourad "Encyclopedia of elections which contains laws of presidential elections, People's Assembly, shura Council, Political Parties, practicing the political rights, local management, Syndicates and others** "78&F.

إصـــدار
تعديل دستور جمهورية مصر العربية

رئيس الدولة

بعد الإطلاع على نتائج الاستفتاء على تعديل دستور جمهورية مصر العربية، الذى أجرى فى ٢٢من مايو سنة ١٩٨٠ وعلى إجماع كلمة الشعب على الموافقة على تعديل الدستور وعلى المادة ١٨٩ من الدستور[١]؛

يصدر التعديل دستور جمهورية مصر العربية علي النحو الذي تمـــت الموافقة عليه في الاستفتاء، ويعمل به اعتبارا من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء .

القاهرة فى ٧ من رجب ١٤٠٠ هـــ

٢٢من مايو ١٩٨٠ م .

أنور السادات

---

[١] أنظر القاضي د . عبد الفتاح مراد " شرح قوانين الإنتخابات الرئاســية ، دراســة مُقارنة " ص ١٧ وما بعدها .

Promulgation of the Amendment
Of the Constitution of the Arab Republic Of Egypt

The President of the State

After having perused the results of the May, 22,1980 Referendum and the people's unanimous approval for the amendment of the Constitution and article 189.

The Amendment of the Constitution of the Arab Republic of Egypt is issued as approved on in the aforementioned Referendum and shall be enforced effective the date the Referendum result is announced [1].

Cairo

Ragab, 7,1400 H Corresponding to May,22,1980

Anwar EL Sadat

---

[1] Refer to Dr. Abd El Fattah Mourad" Explanation of the presidential elections laws, a comparative study" page 17 &f.

إصدار
تعديل دستور جمهورية مصر العربية ٢٠٠٥[١]

رئيس الدولة

بعد الاطلاع على نتائج الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور وإضافة مادة برقم ١٩٢ مكرراً إلى الدستور والذي أجرى يوم ٢٥ من مايو سنة ٢٠٠٥[٢] ،

وعلى المادة ١٨٩ من الدستور ،

يصدر تعديل نص المادة ٧٦ من الدستور وإضافة مادة برقم ١٩٢ مكرراً إلى الدستور على النحو الذي تمت الموافقة عليه في الاستفتاء ، ويعتبر نافذاً من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ربيع الآخر سنة ١٤٢٣ هـ

الموافق ٢٦ مايو سنة ٢٠٠٥ م

حسني مبارك

---

[١] الجريدة الرسمية العدد – ٢١ تابع (أ) في ٢٦ مايو سنة ٢٠٠٥.

[٢] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " قوانين انتخاب رئيس الجمهورية ومجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية ومباشرة الحقوق السياسية " ص ٢٥ وما بعدها.

Promulgation of the Amendment Of the Constitution of the Arab Republic Of Egypt 2005[1]

The President of the State
After having perused the results of the May, 25,2005[2] Referendum concerning the amendment of article no. 76 of the Egyptian constitution and adding article no.192 bis and After having perused article 189 of the constitution, the Amendment of the provision of article no.76 is promulgated and article no 192 bis is added to the Egyptian constitution as approved on in the aforementioned Referendum and shall come to force the date in which the Referendum result is announced.

Promulgated in the republic presidency in 18 Rabie Akhar 1423 H Corresponding to May, 26, 2005
Hosney Moubarak

(1) The official journal issue -21 sub (a) dated 26 /5/2005
(2) Refer to Dr. Abd El Fattah Mourad" laws of the presidential elections, shura council and people's assembly, Political Parties and practicing the political rights" page 25&f

إصدار
تعديل دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠٠٧[١]

رئيس الدولة

بعد الاطلاع على نتائج الاستفتاء على تعديل المواد ١ و ٤ و ٥ – إضافة فقرة ثالثة ، و ١٢ – الفقرة الأولى و ٢٤ و ٣٠ و ٣٣ و ٣٧ و ٥٦ – الفقرة الثانية ، و ٥٩ و ٦٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٦ – الفقرتين الثالثة والرابعة ، و ٧٨ – إضافة فقرة ثانية ، و ٨٢ و ٨٤ – الفقرة الأولى ، و ٨٥ – الفقرة الثانية ، و ٨٨ و ٩٤ و ١١٥ و ١١٨ – الفقرة الأولى ، و ١٢٧ و ١٣٣ و ١٣٦ – الفقرتين الأولى والثانية ، و ١٣٨ – إضافة فقرة ثانية ، و ١٤١ و ١٦١ – إضافة فقرة ثانية ، و ١٧٣ وعنوان الفصل السادس والمواد ١٧٩ ، و ١٨٠ – الفقرة الأولى و ١٩٤ و ١٩٥ و ٢٠٥ من الدستور ، والذي جرى يوم ٢٦ من مارس سنة ٢٠٠٧ ؛

وعلى المادة (١٨٩) من الدستور[٢]،

يصدر تعديل المواد السابقة من الدستور على النحو الذي تمت الموافقة عليه في الاستفتاء ، ويعتبر نافذاً من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ربيع الأول سنة ١٤٢٨ هـ.

(الموافق ٢٩ مارس سنة ٢٠٠٧ م).

حسني مبارك

---

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٣ مكرر في ٣١ /٣/٢٠٠٧ .

(٢) انظر القاضي د . عبد الفتاح مراد " شرح قوانين الإنتخابات الرئاسية ، دراسة مقارنة " ص ٦٣ وما بعدها .

Promulgation of the Amendment Of the Constitution of the Arab Republic Of Egypt 2007[1]

The President of the State

After having perused results of the March, 26,2007 Referendum concerning the amendment of articles no 1,4,5- adding third paragraph,12- the first paragraph,24, 30, 33, 37, 56- the second paragraph, 59, 62, 73, 74, 76- third and fourth paragraphs, 78- adding second paragraph,82,84- the first paragraph, 85- the second paragraph,88, 94, 115, 118- the first paragraph, 127, 133,136- the first and the second paragraphs, 138 - adding a second paragraph, 141, 161- adding a second paragraph, 173, in addition to the amendment of the title of Chapter six and articles no. 179, 180- the first paragraph, 194,195,205 of the Egyptian constitution and After having perused article no. 189[2] of the constitution the amendment of the previous articles of the constitution is promulgated as approved on in the aforementioned Referendum and shall come to force the date in which the Referendum result is announced.

Promulgated in the republic presidency in 10 Rabie Awal, 1428 H Corresponding to March ,29,2007

Hosney Moubarak

---

(1) T he official journal issue 13 bis in 31.3.2007

(2) Refer to Dr. Abd El Fattah Mourad "Explanation of laws of the presidential elections- a comparative study" page 63 &f

وثيقة إعلان الدستور

نحن جماهير مصر العامل على هذه الأرض المجيدة منذ فجر التاريخ والحضارة . نحن جماهير هذا الشعب فى قرى مصر وحقولها ومدنها ومصانعها ومواطن العمل والعلم فيها ، وفى كل موقع يشارك فى صنع الحياة على ترابها أو يشارك فى شرف الدفاع عن هذا التراب[١].

نحن جماهير هذا الشعب المؤمن بتراثه الروحى الخالد والمطمئن إلى إيمانه العميق ، والمعتز بشرف الإنسان والإنسانية .

نحن جماهير هذا الشعب الذى يحمل إلى جانب أمانة التاريخ مسئولية أهداف عظيمة للحاضر والمستقبل، بذورها النضال الطويل والشاق، الذى ارتفعت مع المسيرة العظمى للأمة العربية رايات الحرية والاشتراكية والوحدة .

نحن جماهير شعب مصر : بسم الله وبعون الله نلتزم إلى غير ما حد ، وبدون قيد أو شرط أن نبذل كل الجهود لنحقق :

أولاً: السلام لعالمنا :عن تصميم بأن السلام لا يقوم إلا على العدل وبأن التقدم السياسى والاجتماعى لكل الشعوب لا يمكن أن يجرى أو يتم إلا بحرية هذه الشعوب وبإرادتها المستقلة، وبأن أى حضارة لا يمكن أن تستحق اسماً إلا مبراة من نظام الاستغلال مهما كانت صوره وألوانه.

ثانياً: الوحدة :أمل أمتنا العربية بأن الوحدة العربية نداء تاريخ ودعوة مستقبل وضرورة مصير وأنها لا يمكن أن تتحقق إلا فى حماية أمة عربية قادرة على دفع وردع أى تهديد مهما كان مصدره ومهما كانت الدعوى التى تسانده .

---

[١] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " برنامج CD مراد لإدارة مكتب المحامى " .

Constitutional Proclamation

We, the people of Egypt, who have been toiling on this great land since the dawn of history and the beginning of civilization; we, the people working in the Egyptian villages, cities, plants, centers of education and industry and in all fields of work which contribute to create life on its soil or which plays a part in the honor of defending this land [1].

We, the people who believe in our immortal and spiritual heritage and who are confident in our profound faith, cherish the honor of man and humanity. We, the people, who in addition to shouldering the trust of history, carry the responsibility of sublime goals to-gethe r for a great present and sublime future whose seeds are embedded in the long and arduous struggle, and which hoisted the flags of freedom, socialism and unity along the path of the great march of the Arab Nation,

We the Egyptian people, in the name of God and by His assistance, pledge indefinitely and unconditionally to exert every effort to attain

First: Peace to our world: being determined that peace should be based on justice, and that the political and social progress of all peoples can only be achieved through the freedom of these peoples and their independent will, and that any civilization is not worthy of its name unless it is free from exploitation whatever its form.

Second: Unity as the hope of our Arab Nation, being convinced that Arab unity is a call of history and summon of the future, and a de-mand of destiny that cannot materialize except through an Arab Nation, capable of warding off any threat, whatever the source or the pretext for such a threat.

---

[1] Refer to **Dr.Abd EL Fattah Mourad "CD Program Mourad's Encyclopedia for Advocate's Office Management".**

ثالثاً: التطوير المستمر للحياة فى وطننا، عن إيمان بأن التحدى الحقيقى الذى تواجهه الأوطان هو تحقيق التقدم ، والتقدم لا يحدث تلقائياً أو بمجرد الوقوف عند إطلاق الشعارات ، وإنما القوة الدافعة لهذا التقدم فى إطلاق جميع الإمكانيات والملكات الخلاقة والمبدعة لشعبنا الذى سجل فى كل العصور إسهامه عن طريق العمل وحده فى أداء دوره الحضارى لنفسه والإنسانية(١).

ولقد خاض شعبنا تجربة تلو أخرى، وقدم أثناء واسترشد خلال ذلك بتجارب غنية، وطنية وقومية وعالمية، عبرت عن نفسها فى نهاية مطاف طويل بالوثائق الأساسية لثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ التى قادها القوى العاملة فى شعبنا المناضل، والذى استطاع بوعيه العميق وحسه المرهف، أن يحافظ على جوهرها الأصيل، وأن يصحح دوماً باستمرار مسارها وأن يحقق بها تكاملاً يصل إلى حد الوحدة الكلية بين العلم والإيمان وبين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية وبين الاستقلال الوطنى والانتماء القومى بين عالمية الكفاح الإنسانى من أجل الإنسان سياسة واقتصاداً وثقافة وفكراً والحرب ضد كل قوى ورواسب التخلف والسيطرة والاستغلال.

رابعاً: الحرية لإنسانية المصرى عن إدراك لحقيقة أن إنسانية الإنسان وعزته هى الشعار الذى هدى ووجه خط سير التطور الهائل الذى قطعته البشرية نحو مثلها الأعلى.

إن كرامة الفرد انعكاس لكرامة الوطن، ذلك أن الفرد هو حجر الأساس فى بناء الوطن وبقيمة الفرد وبعمله وبكرامته تكون مكانة الوطن وقوته وهيبته(٢).

إن سيادة القانون ليست ضماناً مطلوباً لحرية الفرد فحسب، لكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة فى نفس الوقت. إن صيغة تحالف قوى الشعب العاملة ليست سبيلاً للصراع الاجتماعى نحو التطور التاريخي،ولكنها فى هذا العصر الحديث ومناخه ووسائله صمام أمان يصون وحدة القوى العاملة فى الوطن، ويحقق إزالة المتناقضات فيما بينها فى التفاعل الديمقراطى.

نحن جماهير شعب مصر تصميماً ويقيناً وإيماناً بكل مسئولياتنا الوطنية والقومية والدولية وعرفاناً بحق الله ورسالاته وبحق الوطن والأمة وبحق المبدأ والمسئولية الإنسانية وباسم الله وبعون الله، نعلن فى هذا اليوم الحادى عشر من شهر سبتمبر سنة ١٩٧١ ، أننا نقبل ونمنح لأنفسنا هذا الدستور، مؤكدين عزمنا الأكيد على الدفاع عنه وعلى حمايته وعلى تأكيد احترامه.

---

(١) أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " شرح قانون لجان التوفيق في المنازعات بين الدولة والأفراد – شرح تفصيلى لكل مادة على حدة والمشكلات العملية" ص ٤٥ وما بعدها .

(٢) أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " الدساتير العربية والمستويات الدولية " دراسة مقارنة بين الدساتير العربية والدساتير الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية " ص ٦٣ وما بعدها.

Third: We are content with the constant development of life in our nation: being convinced that the true challenge confronting the nations is the realization of progress, that does not occur automatically, or through slogans; as the driving force behind should be the release of the potentials of creativity and innovation in our people, who have asserted at all times their contribution to civilization and to humanity[1] through work alone.
Our people have passed through successive experiences, in the meantime offered rich experiences on the national and international level, being guided by them, which ultimately took shape in the July 23 Revolution of 1952. This revolution was brought about by the alliance of the working masses of our striving people, who were able, through profound and refined awareness, to retain their genuine character in the meantime move forward in a bid to realize full integration between science and faith, political and social freedom, national independence and national affiliation; to participate in the worldwide struggle for the liberation of man, on the political, economic, cultural and ideological levels, and in the struggle against the forces of retrogression, domination and exploitation.
Fourth: We believe in the freedom and the humanity of the Egyptian citizen realizing that man's humanity and dignity are the lights, which direct the course of the great development of mankind towards the realization of its supreme ideals. So Man's dignity is a natural reflection of the nation's dignity[2]. Now that the individual is the cornerstone in the edifice of the homeland, that land derives its strength and prestige from the value of man and his education. The rule of law is not only a guarantee for the freedom of the individual alone, but is also in the mean time the sole basis for the legitimacy of authority. The alliance of the active masses of our people is not a means for social strife leading towards historical development. In our modern age, it is a safety valve, protecting the unity of working masses in the country, eliminating through democracy any con-tradictions.
We, the People of Egypt, out of determination, confidence and faith in all national and international responsibilities, and in recognition of God's right, and the right of our nation, as well as of the principles and responsibility of mankind, in the name of Almighty and by his assistance, declare on the 11th of September, 1971 that we accept, and grant ourselves this Constitution, confirming our determination to defend, protect and maintain it, asserting our respect for it in letter and spirit as a source of inspiration for all laws and legislation.

---

(1)Refer to Dr. **Abd El Fattah Mourad " explanation of conciliation committees law regarding some disputes between states and persons – a detailed explanation for each article and the practical problems"** page 45 &f
(2)Refer to Dr. **Abd El Fattah Mourad " the Arab constitutions and the international standards " a comparative study between the Arab and the foreign constitutions and standards of defense, justice , international agreements and Sharia ."**page 63 &f

دستور جمهورية مصر العربية[١]

الباب الأول

الدولة

مادة ١[٢] : جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي يقوم علي أساس المواطنة، والشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل علي تحقيق وحدتها الشاملة.

مادة ٢ [٣]: الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع.

مادة ٣ : السيادة للشعب وحده، وهو مصدر السلطات، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين فى الدستور.

مادة ٤ [٤]: يقوم الاقتصاد في جمهورية مصر العربية علي تنمية النشاط الاقتصادي ، والعدالة الاجتماعية، وكفالة الأشكال المختلفة للملكية والحفاظ علي حقوق العمال.

---

[١] نشر فى الجريدة الرسمية – العدد ٣٦ مكرر (أ) فى ١٩٧١/٩/١٢ .

[٢] المادة رقم (١) عدلت طبقا لنتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور الذى أجرى فى يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠ ونشرت التعديلات بالجريدة الرسمية ٢٦ يونيه سنة ١٩٨٠ ، ثم عدلت بالاستفتاء علي تعديل الدستور ، والذي أجرى بتاريخ ٢٦ /٣/ ٢٠٠٧ ، والتي نشرت تعديلاته في ٣١ /٣/٢٠٠٧ في الجريدة الرسمية العدد ١٣ مكرر، وكان نصها قبل التعديل الأخير هو :
" جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي ديمقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة .
والشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة ".
وكانت قد عدلت قبل ذلك طبقا لنتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور الذى أجرى فى يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠ ونشرت التعديلات بالجريدة الرسمية العدد ٢٦ في ٢٦ يونيه سنة ١٩٨٠.

[٣] المادة رقم (٢) معدلة طبقا لنتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور الذى أجرى فى يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠ ونشرت التعديلات بالجريدة الرسمية العدد ٢٦ في ٢٦ يونيه سنة ١٩٨٠ ، وكان نصها قبل التعديل :
"الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع".

[٤] المادة رقم (٤) عدلت بالاستفتاء علي تعديل الدستور ، والذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ ، والتي نشرت تعديلاته في ٢٠٠٧/٣/٣١ في الجريدة الرسمية العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل التعديل الأخير هو : "الأساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى الديمقراطى القائم على الكفاية والعدل، بما يحول دون الاستغلال ويؤدى إلى تقريب الفوارق بين الدخول،ويحمى الكسب المشروع ، ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة".
وكانت قد عدلت طبقا لنتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور الذى أجرى فى يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠ ونشرت التعديلات بالجريدة الرسمية العدد ٢٦ في ٢٦ يونيه سنة ١٩٨٠ .

The Constitution Of
The Arab Republic of Egypt [1]
Part - 1
The State

Article1[2]: The Arab Republic of Egypt is a democratic state based on citizenship. The Egyptian people are part of the Arab nation and work for the realization of its comprehensive unity.

Article2[3]: Islam is the religion of the state and Arabic its official language. Principles of Islamic law (Sharia) are the principal source of legislation.

Article3: Sovereignty is for the people alone as they are the source of authority. The people shall exercise and protect this sovereignty, to safeguard national unity in the manner specified in the Constitution.

Article4[4]: The economic foundation of the Arab Republic of Egypt is the socialist democratic system based on sufficiency and justice, in a manner preventing exploitation, aiming at bridging the gap of incomes and differences, protecting the legal earning and main-taining the fair distribution of public burdens and expenditures.

---

(1) Official Journal No.36 Bis (a) dated 12/9/1971

(2) Amended by virtue of the result of Constitution amendment referendum in 22 May 1980, the amendments were published in the official journal in 26/ 6/ 1980, and amended by virtue of the result of the constitution amendment referendum in 26/3/2007 these amendments were published in 31/3/2007 in the official journal issue 13 bis. its provision before the last amendment was "The Arab Republic of Egypt is a state of Socialist. Democratic system, based on the alliance of our active masses. The Egyptian people form an integral part of the Arab Nation, and work for the accomplishment of its comprehensive unity"

It was amended according to the result of Constitution amendment referendum, which took place in 22 may 1980. and these amendments were published in the official journal issue 26 dated 26 /6/1980.

(3) Article amended according to the result of constitution amendment referendum which took place in 22 may 1980and the amendments were published in the official journal in 26/6/1980 its provision before the amendment was "Islam is the religion of the state and Arabic its official language. Principles of Islamic law (Shari'a) are a principal source of legislation "

(4) Article no. 4 amended by Constitution amendment referendum which took place in 26/3/2007 its amendments were published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis. its provision before the last amendment was "The economic foundation of the Arab Republic of Egypt is the socialist democratic system based on sufficiency and justice. in a manner preventing exploitation. aiming at bridging the gap of incomes and differences. protecting the legal earning and maintaining the fair distribution of public burdens and expenditures. " it had been amended according to the result of the constitution amendment referendum which took place in 22/5/1980 and the amendments have been published in the official journal in 26/6/1980 issue 26.

مادة ٥ [١] : يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور .
وللمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية وفقا للقانون. ولا تجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية علي أية مرجعية دينية أو أساس ديني، أو بناء علي التفرقة بسبب الجنس أو الأصل[٢].

---

[١] المادة (٥) عدلت طبقاً لنتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور الذى أجرى فى يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠ ونشرت التعديلات بالجريدة الرسمية العدد ٢٦ في ٢٦ يونيه سنة ١٩٨٠.
وقد ورد بتقرير اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة تعديل بعض مواد الدستور في شأن إلغاء الاتحاد الاشتراكي العربي ، والنص على تعدد الأحزاب (مضبطة الجلسة السابعة والسبعين لمجلس الشعب المعقودة في ٣٠ من ابريل سنة ١٩٨٠) ما يلي : "ترى اللجنة مع مقدمي الاقتراح بتعديل المادة (٥) من الدستور ، أنه لا شك أن بقاء الاتحاد ممثلاً في اللجنة المركزية بمقتضى القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الأحزاب السياسية ، لم يعد يعبر عن حقيقة التطور الديمقراطي الذي بلغه النظام السياسي المصري حيث تعمقت الاشتراكية الديمقراطية ، واستقرت الديمقراطية الحزبية في البلاد كركن من أركان النظام السياسي الذي يجب أن تكفله وتحميه صراحة نصوص الدستور.
ولما كانت قد اقتصرت اختصاصات الاتحاد الاشتراكي العربي طبقا للقانون المذكور ممثلا في اللجنة المركزية في العمل على الحفاظ على مبادئ ثورتي (٢٣) يوليو سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، ودعم الوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعي وحماية تحالف قوى الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية ، والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمة العليا ، والحقوق والحريات والواجبات العامة ، وتعمق النظام الاشتراكي الديمقراطي ، وتوسع مجالاته وبعد أن أقر الشعب في الاستفاء بتاريخ ٢٠ من ابريل سنة ١٩٧٩ إنشاء مجلس اشورى يكون بمثابة مجلس العائلة المصرية.
كل ذلك قد أصبح يقتضي أن يكون مجلس الشورى يكون بمثابة مجلس العائلة المصرية .
كل ذلك قد أصبح يقتضي أن يكون مجلس الشورى حقيقا بمباشرة الاختصاصات المقررة حاليا لتلك اللجنة.
ويتعين بالتالي تعديل المادة (٥) من الدستور بما يكفل إلغاء الاتحاد الاشتراكي العربي ، والنص على تعدد الأحزاب، كأحد الأركان الأساسية للنظام السياسي في جمهورية مصر العربية التي يتعين على المشرع كفالة حرية قيامها في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور ، وتعديل أحكام الدستور بما يكفل نقل اختصاصات اللجنة المركزية إلى مجلس الشورى.
وكان نصها قبل التعديل الدستوري يجرى على الوجه الآتي:
"الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على أساس من الديمقراطية وتحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية ، وهو أداة هذا التحالف في تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية وفي متابعة العمل الوطني في مختلف مجالاته ودفع هذا العمل الوطني إلى أهدافه المرسومة.
ويؤكد الاتحاد الاشتراكي العربي سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسي الذي تباشره تنظيماته بين الجماهير وفي مختلف الأجهزة التي تضطلع بمسئوليات العمل الوطني.
ويبين النظام السياسي للاتحاد الاشتراكي العربي شروط العضوية فيه وتنظيماته المختلفة وضمانات ممارسة نشاطه بالأسلوب الديمقراطي على أن يمثل العمل والفلاحون في هذه التنظيمات بنسبة خمسين في المائة على الأقل".
[٢] أضيفت الفقرة الثالثة والأخيرة من هذه المادة بموجب تعديل الدستور بناء علي الأستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٦/٣ / ٢٠٠٧ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٣١ / ٣ / ٢٠٠٧ العدد ١٣ مكرر ولم يكن لها وجود في الدستور من قبل .

Article5[1]: The political system of the Arab Republic of Egypt is based on multiparty system, within the framework of the basic elements and principles of the Egyptian society as stipulated in the Constitution.
Citizens have the right to form political parties according to the law , any political activity shall not be practiced or any political parties shall not be formed on a religious referential authority, on a religious bases or on discrimination on grounds of gender or origin[2].

---

[1] Article no. 5 was amended according to the result of Constitution amendment referendum, which took place in 22 may 1980 the amendments were published in the official journal in 26/6/1980 issue 26.
The committee which formed to study the amendment of some articles of the constitution concerning deleting the Arab socialist union and providing for multi-party (register of the session no. 77 of people's assembly that convened in 30/4/1980) reported the following (the committee and those submitting the proposal in respect of the amendment of article no.(5) of the constitution deem that the continuance of the union represented by the central committee in virtue of law no. (40) /1977 in respect of regulating the political parties doesn't reflect the truth of the democratic development any more that the Egyptian political system reached in which the democratic socialism penetrated deeply and the party democratic stabilized in the country as a basic element of the political system which the provisions of the constitution must protect and ensure them.
Whenever the competences of the Arab socialist union restricted due the mentioned law represented by the central committee to preserve the principles of the two revolutions 23 July 1952 and 15 May 1971. supporting national unity and social peace, protecting the alliance of the masses working, socialist gains, basic components of the society and its superior values, rights, liberties, and public duties, penetrating the democratic socialist system deeply and expanding its fields. after the people ratified in the referendum dated 20 April 1979 the foundation of shura council that will be as the council of the Egyptian family. Regarding to what was mentioned the shura council must be the council of the Egyptian family and must practice the actual functions of this committee. So Article no. (5) must be amended in the manner which ensures the deletion of the Arab socialist union and provides for multi-party as one of the most principal elements of the political system in the Arab republic of Egypt which the legislator must guarantees the liberty for its foundation according to the basic components and principles of the Egyptian society that prescribed in the constitution.
In order to amending the constitution aiming to transfer the competences of the central committee to the shura council.
Its provision before the constitutional amendment was as following (the Arab socialist union is the political system that represent with its existent elements on the basis of democracy and alliance of the masses working : farmers , workers, soldiers . cultureds and national Capitalization, the Arab socialist union is the manner of this alliance for penetrating deeply the values of democracy and socialism and for pursuing national work in its different fields and reaching with this national work to its pursued targets.
The Arab socialist union gives emphasis to the authority of alliance of the masses working by the political work which its organizations practice among the public and in the different bodies which assume the responsibility of the international work.
The Arab socialist union shall declare the clauses of its membership. its different organizations, the guarantee of practicing its activity in a democratic way where the farmers and the workers represent at least 50% in these organizations "
[2] the third paragraph of this article added by virtue of constitution amendment referendum which took place in 26/3/2007, published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis

مادة ٦ : الجنسية المصرية ينظمها القانون

الباب الثانى

المقومات الأساسية للمجتمع

الفصل الأول

المقومات الاجتماعية والخلقية

مادة ٧: يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى.

مادة ٨ : تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

مادة ٩ : الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق الوطنية.

وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابق الأصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد، مع تأكيد هذا الطابع وتنميته فى العلاقات داخل المجتمع المصرى[١].

مادة ١٠: تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة، وترعى النشء والشباب، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم.

مادة ١١: تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع، ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.

---

[١] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " برنامج CD موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية ويتضمن النصوص الكاملة للأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية ويتضمن آليات إليكترونية متطورة للبحث داخل أحكام المحكمة الدستورية العليا وذلك منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٧٩ وحتى ٢٠٠٤ " .

Article 6: The Egyptian nationality is defined by the law.

Part - 2

The Basic Constituents of the Society

Chapter - I

The Social and Moral Constituents

Article7: Social solidarity is the basis of the society.

Article8: The state shall guarantee equal opportunities to all citizens.

Article9: The cornerstone of the society is the family whose quali-ties are based on religion, morality and patriotism.

The state is keen to preserve the genuine character of the Egyptian family with what it represents of values and traditions while assert-ing and developing this character in the relations growing within the Egyptian society[1].

Article10: The state shall guarantee the protection of motherhood and childhood, take care of children and youths and provide for the proper conditions of the development of their talents.

Article11: The state shall guarantee the proper reconciliation between the duties of woman towards the family and her work in the society, providing her an equal status to man in the fields of political, social, cultural and economic life without violation of the principles of Islamic jurisprudence.

---

(1) Refer to Dr. Abd El Fattah Mourad " CD program for mourad's encyclopedia of the Egyptian supreme constitutional court judgments, this program contains the complete provisions of the judgments that issued by the constitutional court also it contains a developed electronic manners for searching in the supreme constitutional court judgments since it was established in 1979 until 2004".

مادة ١٢: يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها، والتمكين للتقاليد المصرية الأصيلة، وعليه مراعاة المستوي الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية والوطنية، والتراث التاريخي للشعب، والحقائق العلمية، والآداب العامة، وذلك في حدود القانون[١].

وتلتزم الدولة باتباع هذه المبادئ والتمكين لها .

مادة ١٣: العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة، ويكون العاملون الممتازون محل تقدير الدولة والمجتمع. يجوز فرض أى عمل جبراً على المواطنين إلا بمقتضى قانون ولأداء خدمة عامة وبمقابل عادل[٢].

مادة ١٤: الوظائف العامة حق للمواطنين، وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب، وتكفل الدولة حمايتهم وقيامهم بأداء واجباتهم فى رعاية مصالح الشعب، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبى إلا فى الأحوال التى يحددها القانون.

مادة ١٥: للمحاربين القدماء والمصابين في الحرب أو بسببها ولزوجات الشهداء وأبنائهم الأولوية فى فرص العمل وفقاً للقانون.

مادة ١٦: تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية، وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية فى يسر وانتظام رفعاً لمستواها.

مادة ١٧: تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والصحى، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً، وذلك وفقاً للقانون.

مادة ١٨: التعليم حق تكفله الدولة، وهو إلزامى فى المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى، وتشرف على التعليم كله، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج.

مادة ١٩: التربية الدينية مادة أساسية فى مناهج التعليم العام.

مادة ٢٠: التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى مراحله المختلفة.

مادة ٢١: محو الأمية واجب وطنى تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه.

مادة ٢٢: إنشاء الرتب المدنية محظور.

---

(١) **أستبدلت الفقرة الأولى من هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي:** "يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها، والتمكين للتقاليد المصرية الأصيلة وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية ، والقيم الخلقية والوطنية والتراث التاريخي للشعب والحقائق العلمية ، والسلوك الاشتراكى، والآداب العامة، وذلك فى حدود القانون".

(٢) أنظر القاضي د. **عبد الفتاح مراد " شرح تشريعات الأحوال الشخصية" صفحة ١٥٠ وما بعدها .**

Article12: Society shall be committed to safeguarding and protecting morals, promoting genuine Egyptian traditions. It shall give due consideration, within the limits of law[1], to high standards of religious education, moral and national values, historical heritage of the people, scientific facts and public morality.
The State is committed to abiding by these principles and promoting them.
Article13: Work is a right, a duty and an honor ensured by the State. Workers who excel in their field of work shall receive the appreciation of the State and the society. No compulsory work shall be imposed on the citizens, except by virtue of the law, for the performance of a public service and in return for a fair remuneration [2].
Article14: Public offices are the right of all citizens. Assigning their occupancy is for the services of the people. The State guarantees their (the occupants) protection and the performance of their duties in Safeguarding the interests of the people. They may not be deposed by other than the disciplinary procedures, in the cases specified by the law.
Article15: The war veterans, those injured in war or because of it, and the spouses and children of those killed shall have priority in work opportunities according to the law.
Article16: The State shall guarantee cultural, social and health services, and work at providing them for the villages in particular in an easy and regular manner in order to raise their standard.
Article17: The State shall guarantee social and health insurance services. All the citizens shall have the right to pensions in cases of incapacity, unemployment and old age in accordance with the law.
Article18: Education is a right guaranteed by the State. It is obligatory in the primary stage. The State shall work to extend obligation to other stages. The State shall supervise all branches of education and guarantee the independence of universities and scientific research centers, with a view to linking them all with the requirements and needs of society and production.
Article19: Religious education shall be a principal subject in the courses of general education.
Article20: Education in the government institutions shall be free of charge at its various stages.
Article21: Combating illiteracy shall be a national duty for which all the people's energies shall be mobilized.
Article 22: Instituting civil titles shall be prohibited.

---

(1) the first paragraph of this article substituted by virtue of the referendum which took place in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 Bis, its provision before the substitution was as following "The society shall be committed to safeguarding and protecting morals, promoting the genuine Egyptian traditions and abiding by the high standards of religious education. moral and national values, historical heritage of the people. scientific facts, socialist conduct and the public manners within the limits of the law

(٢) Refer to **Dr. Abd EL Fattah Mourad "Explanation of the Personal Status Statutes"** P.150&F.

الفصل الثانى

المقومات الاقتصادية

مادة ٢٣: ينظم الاقتصاد القومى وفقاً لخطة تنمية تكفل زيادة الدخل القومى وعدالة التوزيع ورفع مستوى المعيشة، والقضاء على البطالة وزيادة فرص العمل، وربط الأجر بالإنتاج، وضمان حد أدنى للأجور، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول[١].

مادة ٢٤ [٢]: ترعي الدولة الإنتاج ، وتعمل علي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مادة ٢٥: لكل مواطن نصيب فى الناتج القومى يحدده القانون بمراعاة عمله أو ملكيته غير المستغلة.

مادة ٢٦: للعاملين نصيب في إدارة المشروعات وفى أرباحها، ويلتزمون بتنمية الإنتاج وتنفيذ الخطة فى وحداتهم الإنتاجية وفقاً للقانون. والمحافظة على أدوات الإنتاج واجب وطنى.

ويكون تمثيل العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع العام فى حدود خمسين فى المائة من عدد أعضاء هذه المجالس، وتعمل الدولة على أن يكفل القانون لصغار الفلاحين وصغار الحرفيين ثمانين فى المائة فى عضوية مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية الصناعية .

مادة ٢٧: يشترك المنتفعون فى إدارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام والرقابة عليها وفقا للقانون.

مادة ٢٨: ترعى الدولة المنشآت التعاونية بكل صورها، وتشجع الصناعات الحرفية بما يكفل تطوير الإنتاج وزيادة الدخل.

وتعمل الدولة على دعم الجمعيات التعاونية الزراعية وفق الأسس العلمية الحديثة.

مادة ٢٩: تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة، وهى ثلاث أنواع: الملكية العامة، والملكية التعاونية والملكية الخاصة.

---

[١] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " التعليق على قانون الإدارة المحلية والقوانين المكملة له " ص ٤٢ وما بعدها .

[٢] أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٦ /٣/ ٢٠٠٧ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالأتي : "يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج ، وعلى توجيه فائضها وفقاً لخطة التنمية التى تضعها الدولة".

Chapter II
Economic Constituents

Article23: the national economy shall be organized in accordance with a comprehensive development plan which ensures growth of the national resources, fair distribution, raising the standard of living, increasing work opportunities, connecting wages with production, fixing a minimum and a maximum limit for wages in a manner which guarantees bridging the gap between incomes[1].

Article24[2]: The State shall sponsor national production and shall work for realizing social and economic development.

Article25: Every citizen shall have a share in the National produce to be defined by the law in accordance with his work or his unexploiting ownership.

Article26: The workers shall have a share in the management and the profits of the projects. They are committed to the development of production and the implementation of the plan in their production units in accordance with the law Safeguarding the means of production a national duty.

Workers shall be represented on the boards of directors of the public sector units, by at least 50% of the number of members of these boards.

The law shall guarantee for the small farmers and small craftsmen 80% of the membership on the boards of directors of the agricultural and industrial co-operatives.

Article27: Beneficiaries shall participate in the management and supervision of the **service** projects of public utilities in accordance with the law.

Article28: The State shall look after the co-operative establishments in all their forms and encourage handicrafts with a view to developing production and raising income.

The State shall endeavor to consolidate the agricultural co-operatives, in accordance with modern scientific basis.

Article29: Ownership shall be under the supervision of the people and the protection of the State. There are three kinds: public property, co-operative societies and private property.

---

(1) Refer to **Dr. Abd El Fattah Mourad " Commentary on local management law and the complementary laws thereto"** pp42.

(2) this article substituted by virtue of the referendum that took place in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis , its provision before the substitution was as following "The people shall control all the tools of production and direct their surplus in accordance with the development plan laid down by the state."

مادة ٣٠ [١]: الملكية العامة هي ملكية الشعب، وتتمثل في ملكية الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة.

مادة ٣١ : الملكية التعاونية هى ملكية الجمعيات التعاونية ، ويكفل القانون رعايتها ويضمن لها الإدارة الذاتية .

مادة ٣٢: الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى إطار خطة التنمية، دون انحراف أو استغلال ولا يجوز أن تتعارض فى طرق استخدامها مع الخير العام للشعب.

مادة ٣٣ [٢]: للملكية العامة حرمة، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقا للقانون.

مادة ٣٤: الملكية الخاصة مصونة، ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وبحكم قضائى، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون وحق الإرث فيها مكفول.

مادة ٣٥: لا يجوز التأميم إلا لاعتبارات الصالح العام وبقانون، ومقابل تعويض.

مادة ٣٦: المصادرة العامة للأموال محظورة، ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائى.

---

[١] أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالأتي : " الملكية العامة هي ملكية الشعب ، وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام ويقود القطاع العام التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية".

[٢] أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ٢٠٠٧ ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي :

"للملكية العامة حرمة ، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقا للقانون، باعتبارها سندا لقوة الوطن وأساسا للنظام الاشتراكي ومصدرا لرفاهية الشعب".

Article30 [1]**:** Public property is the ownership of the people as represented in the property of the State and public legal persons.

Article31: Co-operative ownership is the ownership of the co-operative societies. The law guarantees its protection and self-management.

Article32: Private property shall be represented by the unexploiting capital. The law organizes the performance of its social function in the service of our national economy, within the framework of the development plan, without deviation or exploitation. It should not be in conflict, in the ways of its use, with the public welfare of the people.

Article33[2]**:** The Public property has its sanctity, and its protection and reinforcement are the duty of every citizen in accordance with the law.

Article34: Private property shall be safeguarded and may not be put under sequestration except in the cases specified by the law and with a judi-cial decision. It may not be expropriated except for the Public Interest and against a fair compensation in accordance with the law. The right of inheritance is a guaranteed right.

Article35: Nationalization shall not be allowed except for considerations of public interest, in accordance with a law and against compensation.

Article36: Public confiscation of funds shall be prohibited. Private sequestration shall not be allowed except with a judicial ruling.

---

(1) this article substituted by virtue of the referendum dated 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis, its provision before the substitution was as following "Public property is the ownership of the people and it is confirmed by the continuous consolidation of the Public sector. The Public sector shall be the vanguard of progress in all spheres and shall assume the main responsibility in the development plan."

(2)this article substituted by virtue of the referendum which took place in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis, its provision before the substitution was as following" Public property shall have its sanctity. its protection. And its consolidation is the duty of every citizen in accordance with the law, as it is considered the mainstay of our homeland strength, a basis for the so-cialist system and a source of prosperity for the people."

مادة ٣٧ [1]: يعين القانون الحد الأقصي للملكية الزراعية، ويضمن حماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال.

مادة ٣٨: يقوم النظام الضريبى على العدالة الاجتماعية.

مادة ٣٩: الادخار واجب وطنى تحميه الدولة وتشجعه وتنظمه.

الباب الثالث

الحريات والحقوق والواجبات العامة

مادة ٤٠: المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

مادة ٤١: الحرية الشخصية حق طبيعي وهى مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبس أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقا لأحكام القانون. ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي.

مادة ٤٢: كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأى قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز إيذاؤه بدنيا أو معنويا، كما لا جوز حجزه أو حبسه فى غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون .وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد منه يهدر ولا يعول عليه[2].

---

(1) أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالأتي : "يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال وبما يؤكد سلطة تحالف قوى الشعب العاملة على مستوى القرية".

(2) أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الإنتخابات - دراسة مقارنة " ص ٤٦ وما بعدها.

Article37 [1]**:** The law shall specify the maximum limit of agricultural ownership and shall guarantee protection for peasants and agricultural workers against exploitation.

Article38: The tax system shall be based on social justice.

Article39: Saving is a national duty protected, encouraged and organized by the State.

Part 3

Public Liberties, Rights and Duties

Article40: All citizens are equal before the law. They have equal public rights and duties without discrimination due to race, ethnic origin, language, religion or creed.

Article41: Individual freedom is a natural right and shall always be maintained. Except in cases of flagrante delicto, no person may be ar-rested, inspected, detained or restrained or deprived from free movement or his freedom except by an order necessitated by investigations for preserving the security of the society. This order shall be given by competent judge or the public prosecution in accordance with the provisions of the law and order. The law shall determine the period of protective custody.

Article42: Any person arrested, detained or his freedom restrained shall be treated in the manners that preserve his dignity. No physical or moral detriment shall be inflicted on him. He may not be detained or imprisoned except in places defined by laws organizing prisons. If a confession is proved to have been made by a person under any of the aforementioned forms of duress or coercion, it shall be considered void and null[2].

---

(1) this article substituted by virtue of the referendum dated 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis. its provision before the substitution was as following "The law shall prescribe the maximum limit of land ownership with a view to protecting the farmer and the agricultural laborer, from exploitation and asserting the authority of the alliance of the masses working at the level of the village."

(2) Refer to **Dr. Abd El Fattah Mourad" Encyclopedia of elections – a comparative study"** page 46 &f

مادة ٤٣: لا يجوز إجراء أى تجربة طبية أو علمية على أى إنسان بغير رضائه الحر .

مادة ٤٤: للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب وفقاً لأحكام القانون.

مادة٤٥: لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون.

وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائى مسبب ولمدة محددة ووفقاً لأحكام القانون.

مادة٤٦ : تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

مادة٤٧: حرية الرأى مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون، والنقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى.

مادة٤٨: حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة، والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور، ويجوز استثناء فى حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة فى الأمور التى تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومى، وذلك كله وفقاً للقانون.

مادة٤٩: تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمى والإبداع الأدبى والفنى والثقافى، وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك.

مادة٥٠: لا يجوز أن تحظر على أى مواطن الإقامة فى جهة معينة ولا أن يلزم بالإقامة فى مكان معين إلا فى الأحوال المبينة فى القانون.

مادة٥١: لا يجوز إبعاد أى مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها.

مادة٥٢: للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو الموقوتة إلى الخارج، وينظم هذا الحق وإجراءات وشروط الهجرة ومغادرة البلاد .

Article43: No medical or scientific experiment shall be undergone on any person without his liberal consent.
Article44: Homes shall have inviolable their sanctity and they may not be entered or inspected except by a causal judicial warrant as prescribed by the law.
Article45: The law shall protect the inviolability of the private life citizens. Correspondence, wires, telephone calls and other means of communication shall have their own sanctity and secrecy and may not be confiscated except by a causal judicial warrant and for a definite period according to the provisions of the law.
Article46: The State shall guarantee the freedom of belief and the practice of religious rites.
Article47: Freedom of opinion is guaranteed. Every individual has the right to express his opinion and to publicise it verbally or in writing, by photography or other means within the limits of the law. Self-criticism that is constructive is the guarantee for the safety of the national structure.
Article48: Freedom of the press, printing, publication and mass media shall be guaranteed. Censorship on newspaper is forbidden as well as warning, suspending or canceling them by administrative methods. Only in a state of emergency or in time of war a limited censorship may be imposed on the newspapers, publications and mass media in matters related to public safety or purposes of national security in accordance with the law.
Article49: The State shall guarantee the freedom of scientific research and literary, artistic and cultural innovation and provide the necessary means for its achievement.
Article50: No citizen may be prohibited from residing in any placed or forced to reside in a particular place, except in the cases defined by the law.
Article51: No citizen may be deported from the country or prevented from repatriation.
Article52: Citizens shall have the right to permanent or temporary immigration. The law shall regulate this right, the measures conditions of immigration and departure from the country.

مادة ٥٣: تمنح الدولة حق الالتجاء السياسى لكل أجنبى اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الإنسان أو العدالة[١].
تسليم اللاجئين السياسيين محظور.
مادة ٥٤: للمواطنين حق الاجتماع الخاص فى هدوء غير حاملين سلاحاً ودون حاجة إلى إخطار سابق، ولا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة، والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة فى حدود القانون.
مادة ٥٥: للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين فى القانون، ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام التجمع أو سرياً أو ذا طابع عسكرى.
مادة ٥٦: إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى حق يكفله القانون ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية .
وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية، وفي رفع مستوي الكفاية بين أعضائها وحماية أموالها[٢].
وهى ملزمة بمساءلة أعضائها عن سلوكهم فى ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف أخلاقية ، وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانوناً لأعضائها .
مادة ٥٧: كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء.
مادة ٥٨: الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس، والتجنيد إجبارى وفقاً للقانون.
مادة ٥٩ : حماية البيئة واجب وطني، وينظم القانون التدابير اللازمة للحفاظ علي البيئة الصالحة[٣] .

---

[١] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " شرح قوانين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية" ص ٨٩ وما بعدها.
[٢] أستبدلت الفقرة الثانية للمادة ٥٦ بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالأتي: "وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات فى تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية ، وفى رفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكى بين أعضائها وحماية أموالها" .
[٣] أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالأتي : "حماية المكاسب الاشتراكية ودعمها والحفاظ عليها واجب وطنى" .

Article53: The right to political asylum shall be guaranteed by the State for every foreigner persecuted for defending the people's interests, human rights, peace or justice[1].
The extradition of political refugees is prohibited.
Article54: Citizens shall have the right to peaceful and unarmed private assembly, without the need for prior notice. Security men should not attend these private meetings.
Public meetings, processions and gatherings are allowed within the limits of the law.
Article55: Citizens shall have the right to form societies as defined in the law. The establishment of societies whose activities are hostile to the social system, clandestine or have a military character is prohibited.
Article56: The establishment of syndicates and unions on a democratic basis is a right guaranteed by law, and shall be deemed legal persons.
The law shall regulate the participation of syndicates and unions in implementing social programs and plans, raising the standard of productivity among their members, and safeguarding their assets. [2]
These syndicates and unions are committed to asking their members about their behavior in practicing their activities according to certain codes of ethics and defending the rights and liberties of their members as prescribed by the law.
Article 57: Any assault on individual freedom or on the inviolability of private life of citizens or any other public rights and liberties guaranteed by the Constitution and the law shall be considered a crime, criminal and civil lawsuit are not liable to prescription. The State shall grant fair indemnities to the victim of such assault.
Article58: The defense of the motherland is a sacred duty, and drafting for military service is obligatory in accordance with the law.

Article59[3]: Environmental protection is a national duty and the law regulates the necessary measures to maintain the good environment.

---

[1] Refer to **Dr. Abd El Fattah Mourad "Explanation of laws of people's and consultative assembly and political parties "** page 89 &f

[2] the second paragraph of article 56 substituted by virtue of the referendum which took place in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis, its provision before the substitution was as following" The creation of syndicate and unions on democratic basis is a right guaranteed by law, they shall have a juridical entity.
The law regulates the participation of syndicates and unions, in carrying out the social programs and plans, raising the standard of efficiency, consolidating the socialist behavior among their members, and safeguarding their funds"

[3] this article substituted by virtue of the referendum which took place in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis, its provision before the substitution was as following "Safeguarding, consolidating and preserving the socialist gains, is a national duty."

مادة٦٠: الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن .

مادة٦١: أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون.

مادة ٦٢ [١]: للمواطن حق الانتخاب وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقا لأحكام القانون، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني، وينظم القانون حق الترشيح لمجلسي الشعب والشوري وفقا لأي نظام انتخابي يحدده[٢].

ويجوز أن يأخذ القانون بنظام يجمع بين النظام الفردي ونظام القوائم الحزبية بأي نسبة بينهما يحددها، كما يجوز أن يتضمن حدا أدني لمشاركة المرأة في المجلسين.

مادة ٦٣: لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعه، ولا تكون مخاطبة السلطات العامة باسم الجماعات إلا للهيئات النظامية والأشخاص الاعتبارية.

الباب الرابع
سيادة القانون

مادة٦٤: سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة.

مادة ٦٥: تخضع الدولة للقانون، واستقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات.

مادة ٦٦: العقوبة الشخصية. ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائى، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون.

مادة ٦٧: المتهم برئ حتى تثبت إدانته فى محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه. وكل متهم فى جناية يجب أن يكون له محام يدافع عنه.

مادة ٦٨: التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعى، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل فى القضايا ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء.

مادة ٦٩: حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول .

ويكفل القانون لغير القادرين ماليا وسائل الالتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم.

---

[١] أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالأتي : " للمواطن حق الانتخاب والتشريح وإبداء الرأى فى الاستفتاء وفقا لأحكام القانون ، ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى.

[٢] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " التعليق على قانون الإدارة المحلية والقوانين المكملة له " ص ٣٥ وما بعدها .

Article60: Protecting national unity and keeping state secrets is the duty of every citizen.
Article61: Payment of taxes and public imposts is a duty, in accordance with the law.
Article62[1]**:**Citizens shall have the right to vote and express their opinions in referendums according to the provisions of the law. Their participation in public life is a national duty. The law shall regulate the right of candidacy to the People's Assembly and the Shura Council according to the electoral system it specifies[2]. The law may adopt a system that combines between the individual and the party- list systems at such ratio as may be specified by the law. Such system may also include a minimum limit for the women's participation in both councils.
Article63: Every individual has the right to address public authorities in writing and in his own signature. Addressing public authorities shall not be in the name of groups, with the exception of disciplinary organs and moral personalities.

Part 4
The Rule of the Law

Article64: The rule of the law shall be the basis of the State's sovereignty.
Article56: The State shall be subject to law. The independence and immunity of the judicature are the two basic guarantees to safeguard rights and liberties.
Article66: Penalty shall be personal.
There shall be no crime or penalty except by virtue of the law. No penalty shall be inflicted except by judicial sentence. Penalty shall be inflicted only for acts committed subsequent to the enforcement of the law.
Article67: When an individual is charged with a crime, he shall be considered innocent until he is proven guilty before a legal court, in which he is granted the right to defend himself.
Every person accused of a crime must be provided with counsel for his defense.
Article68: The right of litigation is inalienable for all, and every citizen has the right to resort to his competent judge.
The State shall guarantee the accessibility of the litigants' judicature organs to, and the accelerating issuance of rulings on cases.
Any provision in the law stating the immunity of any act or administrative decision from the control of the sovereignty of law is prohibited.
Article69: The right of defense in person or by mandate is guaranteed. The law shall grant the financially incapable citizens the means to resort to justice and defend their rights.

---

[1]this article substituted by virtue of the referendum in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis, its provision before the substitution was as following "Citizens shall have the right to vote, nominate and express their opinion in referendums according to the provisions of the law. Their participation in public life is a national duty."
[2]Refer to **Dr. Abd El Fattah Mourad" Commentary on the Law of Public Administration and the Complementary Laws thereof"** page 46 &f

مادة٧٠: لا تقام الدعوى الجنائية إلا بأمر من جهة قضائية، فيما عدا الأحوال التى يحددها القانون.

مادة٧١: يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فوراً، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع أو الاستعانة به على وجه الذى ينظمه القانون، ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة إليه، وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الإجراء الذى قيد حريته الشخصية، وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة، وإلا وجب الإفراج حتماً

مادة٧٢: تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب، ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين يعاقب عليها القانون، وللمحكوم له فى هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة إلى المحكمة المختصة .

الباب الخامس
نظام الحكم
الفصل الأول
رئيس الدولة

مادة ٧٣ [١]: رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية، ويسهر علي تأكيد سيادة الشعب وعلي احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية، ويرعي الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها في العمل الوطني.

مادة ٧٤ [٢]: لرئيس الجمهورية إذا قام خطر حال وجسيم يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر بعد أخذ رأي رئيس مجلس الوزراء ورئيسي مجلسي الشعب والشوري، ويوجه بيانا إلي الشعب، ويجري الاستفتاء علي ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها. ولا يجوز حل مجاسي الشعب والشورى أثناء ممارسة هذه السلطات.

---

[١] **أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي :** "رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ، ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها فى العمل الوطنى".

[٢] **أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ٢٠٠٧ ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي :** لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا إلى الشعب، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها .

Article70: No penal lawsuit shall be filed except by an order from a judicature organ and in the cases prescribed by the law.

Article71: Any person arrested or detained shall be informed forthwith, with the reasons for his arrest or detention.

He has the right to communicate, inform and seek the help of anyone as prescribed in the law. He must be faced, as soon as possible, with the charges served against him.

A person or another party may lodge a complaint to the courts against any measure taken to restrict his individual freedom. The law regulates the right of complaint in a manner ensuring a ruling regarding it within definite period; or else release is imperative.

Article72: Court judgment and Sentences shall be passed and executed in the name of the people. Likewise, refraining from executing sentences or obstructing them on the part of the concerned civil servants is considered a crime punishable by law. In this case, those whom the sentence is in favor of, have the right to lodge a direct penal action before the competent court.

Part 5
System of Government
Chapter 1

The Head of State

Article73[1]:The Head of State is the President of the Republic. He shall ensure sovereignty of the people, respect for the Constitution and rule of law, protection of national unity and the social justice and shall tend to the boundaries between authorities in such way as to ensure that each shall perform its role in national action.

Article74[2]:Should there emerge an instant and brave risk that threatens national unity or safety of the motherland or obstructs the performance by State institutions of their constitutional role, the President shall take urgent measures to confront such risk after soliciting the opinion of the Prime Minister and the Speakers of the People's Assembly and the Shura Council and deliver a statement to the people. A referendum on these measures taken thereby shall be conducted within sixty days of the date of adopting such measures. The People's Assembly and the Shura Council may not be dissolved during the time of exercising these authorities.

---

[1] **this article substituted by virtue of the referendum in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis, its provision before the substitution was as following** "The Head of State is the President of the Republic. He shall assert the sovereignty of the people, respect of the Constitution and the rule of law, safeguard the national unity and the socialist gains, and maintain the boundaries between authorities in a manner to ensure that each, shall perform its role in the performance of national duties".

[2] **this article substituted by virtue of the referendum which took place in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis, its provision before the substitution was as following** "If any danger threatens the national unity or the safety of the motherland or obstructs the constitutional role of the State's institutions, the President of the Republic shall take urgent measures to face this danger, address a statement to the people and conduct a referendum on these measures within sixty days of their adoption".

مادة٧٥: يشترط فيمن ينتخب رئيساً للجمهورية أن يكون مصريا من أبوين مصريين، وأن يكون متمتعا بالحقوق المدنية والسياسية، وألا تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية.

مادة ٧٦: [1] ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر .

---

[1] **عدلت الفقرتان الثالثة والرابعة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٦ /٣/ ٢٠٠٧ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصهما قبل الاستبدال كالآتي :** "وللاحزاب السياسية التي مضى على تأسيسها خمسة أعوام متصلة على الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح ، واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها في آخر انتخابات على نسبة (٥%) على الأقل من مقاعد المنتخبين في كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى ، أن ترشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئتها العليا وفقا لنظامها الأساسي متى مضى على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل.

واستثناء من حكم الفقرة السابقة ، يجوز لكل حزب سياسي أن يرشح في أول انتخابات رئاسية تجري بعد العمل بأحكام هذه المادة أحد أعضاء هيئته العليا المشكلة قبل العاشر من مايو سنة ٢٠٠٥ ، وفقا لنظامه الأساسي".

كما أنه قد سبق وأن استبدلت المادة ٧٦ نتيجة للاستفتاء على تعديل الدستور الذي أجري يوم ٢٥ من مايو سنة ٢٠٠٥ ونشر بالجريدة الرسمية العدد – ٢١ تابع (أ) في ٢٦ مايو سنة ٢٠٠٥ وكان نص المادة ٧٦ بمقتضى تعديل سنة ١٩٧٥ ما يأتي:

مادة ٧٦ : "ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر .

ويلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشيح مائتان وخمسون عضواً على الأقل من الاعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات ، على ألا يقل عدد المؤيدين عن خمسة وستين من أعضاء مجلس الشعب وخمسة وعشرين من أعضاء مجلس الشورى ، وعشرة أعضاء من كل مجلس شعبي محلي للمحافظة من أربع عشرة محافظة على الأقل . ويزاد عدد المؤيدين للترشيح من أعضاء كل من مجلسي الشعب والشورى ومن أعضاء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات بما يعادل نسبة ما يطرأ من زيادة على عدد أعضاء أي من هذه المجالس . وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح، وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك كله.

وللاحزاب السياسية التي مضى على تأسيسها خمسة أعوام متصلة على الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح ، واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها في آخر انتخابات على نسبة (٥%) على الأقل من مقاعد المنتخبين في كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى ، أن ترشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئتها العليا وفقا لنظامها الأساسي متى مضى على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة ، يجوز لكل حزب سياسي أن يرشح في أول انتخابات رئاسية تجري بعد العمل بأحكام هذه المادة أحد أعضاء هيئته العليا المشكلة قبل العاشر من مايو سنة ٢٠٠٥ ، وفقا لنظامه الأساسي".

ثم عدلت الفقرتان الثالثة والرابعة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصهما قبل الاستبدال كالآتي : "وللاحزاب السياسية التي مضى على تأسيسها خمسة أعوام متصلة على الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح ، واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها=

Article75: The candidate to be elected President of the Republic must be an Egyptian born to Egyptian parents and enjoy civil and political rights. His age must not be less than 40 Gregorian years.

Article76 [1]: The President shall be elected by direct, public, secret ballot.

---

[1] **the third and the fourth paragraphs were amended by virtue of the referendum which took place in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis, its provision before the substitution was as following** "Political parties, founded at least five consecutive years before the starting date of candidature and have been operating uninterruptedly for this period, and whose members have obtained at least 5 % of the elected members of both the People's Assembly and the Shura Council in the latest election, may each nominate for presidency a member of their respective higher board, according to their own by-laws, provided he has been a member of such board for at least one consecutive year.

As an exception from the provision of the aforementioned paragraph in the first presidential elections after putting the provisions of this article into force, every political party shall nominate one of its higher board members founded before the tenth of May 2005 according to its basic system."

Article 76 was substituted by virtue of the constitution amendment referendum which took place in 25/5/2005 and published in the official journal issue 21 (sub) (a) in 26/5/2005.

the provision of article no. 76 by virtue of the amendment which took place in 1975 was as following " article 76 :The President shall be elected by direct, public, secret ballot. For an applicant to be accepted as a candidate to presidency, he shall be supported by at least 250 elected members of the People's Assembly, the Shura Council and local popular councils on governorates level, provided that those shall include not less than 65 members of the People's Assembly, 25 of the Shura Council and ten of every local council in at least 14 governorates.

The number of members of the People's Assembly, the Shura Council and local popular councils on governorate level supporting candidature shall be raised in pro rata to any increase in the number of any of these councils. In all cases, support may not be given to more than one candidate.

Procedures related to this process shall be regulated by law

Political parties, founded at least five consecutive years before the starting date of candidature and have been operating uninterruptedly for this period, and whose members have obtained --

ويلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشيح مائتان وخمسون عضواً على الأقل من الاعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات ، على ألا يقل عدد المؤيدين عن خمسة وستين من أعضاء مجلس الشعب وخمسة وعشرين من أعضاء مجلس الشورى ، وعشرة أعضاء من كل مجلس شعبي محلي للمحافظة من أربع عشرة محافظة على الأقل . ويزاد عدد المؤيدين للترشيح من أعضاء كل من مجلسي الشعب والشورى ومن أعضاء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات بما يعادل نسبة ما يطرأ من زيادة على عدد أعضاء أي من هذه المجالس . وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح، وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك كله.

- في آخر انتخابات على نسبة (٥%) على الأقل من مقاعد المنتخبين في كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى ، أن ترشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئتها العليا وفقا لنظامها الأساسي متى مضى على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة ، يجوز لكل حزب سياسي أن يرشح في أول انتخابات رئاسية تجري بعد العمل بأحكام هذه المادة أحد أعضاء هيئته العليا المشكلة قبل العاشر من مايو سنة ٢٠٠٥ ، وفقا لنظامه الأساسي".

ومن الجدير بالذكر أن المادة ٧٦ كان نصها قبل تعديلها في الاستفتاء ٢٠٠٥/٥/٢٥ هو ما يأتي :

مادة ٧٦ : يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه .

ويتم الترشيح فى مجلس الشعب لمنصب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح ثلث أعضائه على الأقل ، ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلثى أعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه ، فإذا لم يحصل على الأغلبية المشار إليها أعيد الترشيح مرة أخرى بعد يومين من تاريخ نتيجة التصويت الأول ويعرض المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه . ويعتبر المرشح رئيساً للجمهورية بحصول على الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم فى الاستفتاء ، فإن لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية رشح المجلس غيره وتتبع فى شأن ترشيحه وانتخابه الإجراءات ذاتها ".

For an applicant to be accepted as a candidate to presidency, he shall be supported by at least 250 elected members of the People's Assembly, the Shura Council and local popular councils on governorate level, provided that those shall include at least 65 members of the People's Assembly, 25 of the Shura Council and ten of every local council in at least 14 governorates.

The number of members of the People's Assembly, the Shura Council and local popular councils on governorate level supporting candidature shall be raised in pro rata to any increase in the number of any of these councils. In all cases, support may not be given to more than one candidate.

Procedures related to this process shall be regulated by the law.

---

at least 5% of the elected members of both the People's Assembly and the Shura Council in the latest election may each nominate for presidency a member of their respective higher board, according to their own by-laws, provided he has been a member of such board for at least one consecutive year.

As an exception to the provisions of the aforementioned paragraph, any political party may nominate in the first presidential elections after putting the provisions of this article into force, any member of its higher board formed, according to their own by-laws before the tenth of May 2005 "

The Third and the fourth paragraphs were amended by virtue of referendum which took place in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis their provision before the substitution was as following "Political parties, founded at least five consecutive years before the starting date of candidature and have been operating uninterruptedly for this period, and whose members have obtained at least 5% of the elected members of both the People's Assembly and the Shura Council in the latest election may each nominate for presidency a member of their respective higher board, according to their own by-laws, provided he has been a member of such board for at least one consecutive year. As an exception to the provisions of the aforementioned paragraph, any political party may nominate in the first presidential elections after putting the provisions of this article into force any member of its higher board formed, according to their own by-laws before the tenth of May 2005 "

The provision of article 76 before the amendment by virtue of the referendum in 25/5/2005 was as following " the people's assembly shall nominate the president of the republic . the nomination shall be referred to the people for a plebiscite. the nomination to the post of president of the Republic shall be made by the people's assembly members upon the proposal of at least one-third of its members.

The candidate who wins two thirds of the votes of the assembly's members shall be referred to the people for a plebiscite. If he doesn't obtain the said majority, the nomination process shall be repeated two days after the result of the first vote . the candidate winning the votes with an absolute majority of the assembly members shall be referred to the citizens for a plebiscite.

The candidate shall be considered President of the Republic when he obtains an absolute majority of the votes cast in the plebiscite.

If the candidate does not obtain this majority, the Assembly shall nominate another candidate and the same procedure shall be followed.

ولكل حزب من الأحزاب السياسية التي مضي علي تأسيسها خمسة أعوام متصلة علي الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح ، واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها في آخر انتخابات علي نسبة(٣%) علي الأقل من مجموع مقاعد المنتخبين في مجلسي الشعب والشوري، أو ما يساوي ذلك في أحد المجلسين، أن يرشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئته العليا وفقا لنظامه الأساسي متي مضت علي عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة علي الأقل.

واستثناء من حكم الفقرة السابقة ، يجوز لكل حزب من الأحزاب السياسية المشار إليها ، التي حصل أعضاؤها بالانتخاب علي مقعد علي الأقل في أي من المجلسين في آخر انتخابات ، أن يرشح في أي انتخابات رئاسية تجري خلال عشر سنوات اعتبارا من أول مايو ٢٠٠٧ ، أحد أعضاء هيئته العليا وفقا لنظامه الأساسي متي مضت علي عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة علي الأقل[١] .

---

[١] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " موسوعة مراد لأحدث أحكام محكمة النقض الجنائية والمدنية – ٨ أجزاء" الجزء الثامن ص ٤٥ وما بعدها .

Political parties, founded at least five consecutive years before the starting date of candidature and have been operating uninterruptedly for this period, and whose members have obtained at least 3% of the elected members of both the People's Assembly and the Shura Council in the latest election or an equivalent percentage of such total in one of the two assemblies, may each nominate for presidency a member of their respective higher board, according to their own by-laws, provided he has been a member of such board for at least one consecutive year. As an exception to the provisions of the afore-mentioned paragraph, the afore-mentioned political parties whose members obtained at least one seat in any of the People's Assembly or the Shura Council in the latest election may nominate in any presidential elections to be held within ten years starting from May 1, 2007, any member of its higher board, according to their own by-laws, provided he has been a member of such board for at least one consecutive year.[1]

---

(1)Refer to **Dr. Abd El Fattah Mourad" Mourad's Encyclopedia of the Recent Criminal and Civil Rulings of the Cassation Court – 8 Parts"** page 46 &f

وتقدم طلبات الترشيح إلي لجنة تسمى "لجنة الانتخابات الرئاسية" تتمتع بالاستقلال، وتشكل من رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً ، وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة ، وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا، وأقدم نواب رئيس محكمة النقض ، وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة، وخمسة من الشخصيات العامة المشهود لها بالحياد ، يختار ثلاثة منهم مجلس الشعب ويختار الاثنين الآخرين مجلس الشورى وذلك بناء على اقتراح مكتب كل من المجلسين وذلك لمدة خمس سنوات ، ويحدد القانون من يحل محل رئيس اللجنة أو أي من أعضائها في حالة وجود مانع لديه.

وتختص هذه اللجنة دون غيرها بما يلي :

١- إعلان فتح باب الترشيح والإشراف على إجراءاته وإعلان القائمة النهائية للمرشحين .

٢- الإشراف العام على إجراءات الاقتراع والفرز .

٣- إعلان نتيجة الانتخاب .

٤- الفصل في كافة التظلمات والطعون وفي جميع المسائل المتعلقة باختصاصها بما في ذلك تنازع الاختصاص .

٥- وضع لائحة لتنظيم أسلوب عملها وكيفية ممارسة اختصاصاتها.

وتصدر قراراتها بأغلبية سبعة من أعضائها على الأقل ، وتكون قراراتها نهائية ونافذة بذاتها ، غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة ، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بالتأويل أو بوقف التنفيذ . ويحدد القانون المنظم للانتخابات الرئاسية الاختصاصات الأخرى للجنة.

كما يحدد القانون القواعد المنظمة لترشيح من يخلو مكانه من أحد المرشحين لأي سبب غير التنازل عن الترشيح في الفترة بين بدء الترشيح وقبل انتهاء الاقتراع .

ويجري الاقتراع في يوم واحد وتشكل لجنة الانتخابات الرئاسية اللجان التي تتولى مراحل العملية الانتخابية والفرز ، على أن تقوم بالإشراف عليها لجان عامة تشكلها اللجنة من أعضاء الهيئات القضائية . وذلك كله وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللجنة .

Candidature applications shall be submitted to an independent committee, named the Presidential Election Committee. The committee shall be composed of the head of the Supreme Constitutional Court as a chairman and the head of the Cairo Court of Appeal, the most senior deputy of the head of the Supreme Constitutional Court, the most senior deputy of the head of the Court of Cassation, the most senior deputy of the State Council and five public figures, recognized for impartiality. Three of the fore-mentioned public figures shall be selected by the People's Assembly and the other two by the Shura Council upon a recommendation of the bureaus of both houses for a period of five years.

The law shall determine who will act on behalf of the chairman or any member of the committee, should there be some reason for their absence.

This committee shall exclusively have the following competences:

1- To declare the initiation of candidature and supervise procedures for declaring the final list of candidates;

2- To generally supervise balloting and vote-counting procedures;

3- To announce elections results;

4- To decide on all appeals, challenges and all matters related to its competences, including conflict of jurisdiction;

5- To draw up by-laws regulating its modus operandi and method of practicing its competences.

The committee's resolutions shall be passed with a majority of at least seven members. Its resolutions shall be final, self-enforcing and incontestable by any means or before any authority whatsoever.

Its resolutions may not be challenged through construing or stay of execution. The law regulating presidential elections shall determine other competences for the committee. The law shall also determine regulating rules governing the nomination of a candidate to replace another one who has vacated his seat for some reasons other than assignment within the period between the starting date of candidature and before the termination of voting.

Voting shall be conducted in one single day. The Presidential Election Committee shall establish committees to administer stages of the voting and ballot-counting process. The committee shall establish main committees to be composed of members of the judiciary to supervise the process in accordance with such rules and regulations as may be decided by the committee.

ويعلن انتخاب رئيس الجمهورية بحصول المرشح على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة ، فإذا لم يحصل أي من المرشحين على هذه الأغلبية أعيد الانتخاب بعد سبعة أيام على الأقل بين المرشحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات ، فإذا تساوى مع ثانيهما غيره في عدد الأصوات الصحيحة اشترك في انتخابات الإعادة ، وفي هذه الحالة يعلن فوز من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة .

ويتم الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية حتى ولو تقدم للترشيح مرشح واحد، أو لم يبق سواه بسبب تنازل باقي المرشحين أو لعدم ترشيح أحد غير من خلا مكانه ، وفي هذه الحالة يعلن فوز المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لعدد من أدلوا بأصواتهم الصحيحة . وينظم القانون ما يتبع في حالة عدم حصول المرشح على هذه الأغلبية .

ويعرض رئيس الجمهورية مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا بعد إقراره من مجلس الشعب وقبل إصداره لتقرير مدى مطابقته للدستور .

وتصدر المحكمة قرارها في هذا الشأن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ عرض الأمر عليها . فإذا قررت المحكمة عدم دستورية نص أو أكثر من نصوص المشروع رده رئيس الجمهورية إلى مجلس الشعب لإعمال مقتضى هذا القرار . وفي جميع الأحوال يكون قرار المحكمة ملزماً للكافة ولجميع سلطات الدولة ، وينشر في الجريدة الرسمية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره[1].

---

[1] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية ويتضمن النصوص الكاملة للأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية وذلك منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٧٩ وحتى الآن – عشرة مجلدات " المجلد العاشر ص ٩٨ وما بعدها.

Election of the president shall be declared when candidates have obtained an absolute majority of the number of valid votes.
In the event that none of the candidates has obtained such majority, election shall be repeated, at least after seven days, between the two candidates who have obtained the largest number of votes. Should another candidate obtain a number of valid votes equal to those of the second, he shall take part in the re-election. In this case, the candidate who has obtained the largest number of votes will be declared winner.
Voting for electing the president shall be effected, even though one single candidate has applied or even if he was the only candidate remaining due to assignment of the rest of candidates or due to failure to field another candidate in lieu of the one vacating his seat. In this case, the candidate who has obtained the absolute majority of the number of valid votes shall be declared winner. The law shall regulate procedures to be followed in the event the candidate has failed to obtain this majority.
The President shall submit the draft law regulating the presidential election to the Supreme Constitutional Court following endorsement by the People's Assembly and before promulgation, to determine compliance with the Constitution. The Court shall return its ruling in this connection within fifteen days from date of submission thereto. Should the court decide that one or more provisions of the draft law are unconstitutional, the President shall return it to the People's Assembly to put this ruling into effect. In all cases, the court's ruling shall be binding to all parties and all state authorities. The law shall be published in the Official Gazette within three days from date of issuance.[1]

([1])Refer to **Dr. Abd El Fattah Mourad" Mourad's Encyclopedia of the Rulings of the Supreme Constitutional Court since the establishment thereof in 1979 – 10 Parts"** part 10 page 98 &f

مادة ٧٧ [١] : مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب[٢] ، ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى .

مادة ٧٨ : تبدأ الإجراءات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد قبل انتهاء مدة رئيس الجمهورية بستين يوما ، ويجب أن يتم اختياره قبل انتهاء المدة بأسبوع على الأقل، فإذا انتهت هذه المدة دون أن يتم اختيار الرئيس الجديد لأى سبب كان ، استمر الرئيس السابق فى مباشرة مهام الرئاسة حتى يتم اختيار خلفه .

وإذا أعلن انتخاب الرئيس الجديد قبل انتهاء مدة سلفه، بدأت مدة رئاسته من اليوم التالي لانتهاء تلك المدة[٣].

مادة ٧٩: يؤدى الرئيس أمام مجلس الشعب قبل أن يباشر مهام منصبه اليمين الآتية :

" أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهورى ، وأن احترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه ".

مادة٨٠: يحدد القانون مرتب رئيس الجمهورية.

ولا يسرى تعديل المرتب أثناء مدة الرئاسة التى تقرر فيها التعديل.

ولا يجوز لرئيس الجمهورية أن يتقاضى أى مرتب أو مكافأة أخرى.

مادة٨١: لا يجوز لرئيس الجمهورية أثناء مدة رئاسته أن يزاول مهنة حرة أو عملاً تجارياً أو ماليا أو صناعيا، أو أن يشترى أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة ، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله، أو أن يقايضها عليه.

مادة ٨٢ [٤]: إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أناب عنه نائب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء عند عدم وجود نائب لرئيس الجمهورية أو تعذر نيابته عنه.

ولا يجوز لمن ينوب عن رئيس الجمهورية طلب تعديل الدستور أو حل مجلس الشعب أو مجلس الشوري أو إقالة الوزارة.

---

[١] معدلة بناء على إجماع كلمة الشعب على الموافقة على تعديل الدستور فى الاستفتاء الذى أجرى يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠- الجريدة الرسمية العدد ٢٦ في ٢٦ يونيه سنة ١٩٨٠.

[٢] **معدلة بموجب المادة (١٩٢ مكررا) من هذا القانون والتي تنص على أنه :** " تستبدل كلمة " الاستفتاء " بكلمة " الانتخاب " أينما وردت في الدستور فيما يتعلق باختيار رئيس الجمهورية" وذلك نتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور في ٢٠٠٥/٥/٢٥ – الجريدة الرسمية العدد (٢١) تابع (أ) ٢٠٠٥/٥/٢٦.

[٣] أضيفت الفقرة الثانية والأخيرة للمادة ٧٨ بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ٢٠٠٧ .

[٤] **أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ٢٠٠٧ ، وكان نصها قبل الاستبدال كالأتي :**

"إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أناب عنه نائب رئيس الجمهورية".

Article77[1]: The term of Presidency is six Gregorian years starting asfrom the date the result of the election[2] is announced. The President of the Republic may be re-elected for other terms.

Article78: The procedures for selecting a new President of the Republic shall begin sixty days before the expiration of the term of the President in office.

The new President shall be selected at least one week before the expiration of such term. Should this term expire without selection of the new President being made for any reason whatsoever, the former president shall continue to exercise his functions until his successor is elected[3].

Article79: Before exercising his powers, the President shall take the following oath before the People's Assembly:

" I swear by Almighty God to uphold the Republican system with loyalty, to respect the Constitution and the law, to look after the interests of the people fully and to maintain the independence and territorial integrity of the motherland. "

Article80: Law shall determine honoraria emoluments and allowances of the President of the Republic. Any amendment in this respect shall not come into force during the presidential term in which it is decided upon.

The President of the republic may not receive any other salary or remuneration.

Article81: During his term the President of the Republic may not practice any free profession or undertake any commercial, financial or industrial activity nor may he acquire or take on lease any State property, sell to, or exchange with the State any property of his own whatsoever.

Article82[4]:If on account of any temporary obstacle, the President is rendered unable to carry out his functions, he shall delegate his powers to the vice-president or the Prime Minister if there is no vice-president or, if available, he is unable to act in such capacity. The one who shall act on behalf of the President may not request any amendment to the Constitution or dissolve the People's Assembly or the Shura Council or to relieve the cabinet.

---

(1)Amended upon the people's unanimous approval of the Constitution Amendment Referendum, which took place in 22 May 1980. (The Official Journal No. 26 of 26/6/1980).

(2) amended by virtue of article no. 192 bis of this law that provides "Wherever occurring in the Constitution with regard to the election of the President, the word "elections" shall replace the world "referendum" buy virtue of constitution amendment referendum which took place in 52/5/2005 – the official journal issue (sub) (a) in 26/5/2005

(3) the second and the last paragraphs were added to article no. 78 by virtue of the referendum that took place in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis

(4) this article substituted by virtue of the referendum in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis 2007 its provision before the substitution was as following "If on account of any temporary obstacle the President of the Republic is unable to carry out his functions, he shall delegate his powers to the Vice-President."

مادة٨٣: إذا قدم رئيس الجمهورية استقالته من منصبه وجه كتاب الاستقالة إلى مجلس الشعب.

مادة ٨٤ [١]: في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولى الرئاسة مؤقتا رئيس مجلس الشعب، وإذا كان المجلس منحلا حل محله رئيس المحكمة الدستورية العليا، وذلك بشرط ألا يرشح أيهما للرئاسة، مع التقيد بالحظر المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٨٢.

ويعلن مجلس الشعب خلو منصب رئيس الجمهورية .

ويتم اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تتجاوز ستين يوما من تاريخ خلو منصب الرئاسة .

مادة ٨٥ [٢]: يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية بناء على اقتراح مقدم من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

ويقف رئيس الجمهورية عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام، ويتولى الرئاسة مؤقتا نائب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء عند عدم وجود نائب لرئيس الجمهورية، أو تعذر نيابته عنه ، مع التقيد بالحظر المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٨٢ ، وذلك لحين الفصل في الاتهام.

وتكون محاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة ينظم القانون تشكيلها وإجراءات المحاكمة أمامها ويحدد العقاب ، وإذا حكم بإدانته أعفي من منصبه مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى[٣] .

---

[١] **أستبدلت الفقرة الأولى للمادة ٨٤ بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي:** "فى حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولى الرئاسة مؤقتا رئيس مجلس الشعب ، وإذا كان المجلس منحلاً حل محله رئيس المحكمة الدستورية العليا ، وذلك بشرط ألا يرشح أيهما للرئاسة".

[٢] **أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي :** "ويقف رئيس الجمهورية عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام ويتولى نائب رئيس الجمهورية الرئاسة مؤقتا لحين الفصل فى الاتهام".

[١] **أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " موسوعة حقوق الإنسان " ص ٣٢ وما بعدها.**

Article83: In case of resignation, the President shall address his letter of resignation to the People's Assembly.

Article84[1]:In case vacancy of the Presidential office or the permanent disability of the President of the Republic, the Speaker of the People's Assembly shall temporarily assume the Presidency; and, if at that time, the People's Assembly is already dissolved, the President of the Supreme Constitutional Court shall take over the Presidency, provided, however, that neither shall nominate himself for the Presidency, subject to abidance by the ban stipulated in paragraph 2 of Article 82.

The People's Assembly shall then proclaim the vacancy of the office of President. The President of the Republic shall be chosen within a maximum period of sixty days from the day the Presidential office becomes vacant

Article85[2]:The President shall cease to exercise his function as soon as an impeachment decision has been issued. The vice-president or, if there is no vice-president or, if available, he is unable to act in such capacity, the Prime Minister shall temporarily assume the Presidency, until a decision has been made on the impeachment, subject to abidance by the ban stipulated in paragraph 2 of Article 82 the ban stipulated in paragraph 2 of Article 82 . The President of the Republic shall be tried before an ad-hoc court, the composition, prosecution procedure and penalty of which shall be regulated by the law. Should he be convicted, the president shall be relieved of his post, without prejudice to other penalties. [3]

---

(1) the first paragraph of article no. 84 substituted by virtue of the referendum which took place in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis its provision before the substitution was as following "In case of the vacancy of the presidential office or the permanent disability of the President of the State Republic, the President of the People's Assembly shall temporarily assume the Presidency; and, if at that time, the People's Assembly is dissolved, the President of the supreme Constitutional Court shall take over the Presidency, however, neither one shall nominate himself for the Presidency."

(2) this article substituted by virtue of the referendum which took place in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis , its provision before the substitution was as following "The President shall be suspended from the exercise of his duties, as from the issuance date of the impeachment. The Vice-President shall temporarily take over the Presidency until the ruling concerning the impeachment, is issued".

(3)Refer to **Dr. Abd El Fattah Mourad" Encyclopedia Human Rights"** page 32&f

الفصل الثانى
السلطة التشريعية – مجلس الشعب

مادة٨٦: يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ويقرر السياسة العام للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وذلك كله على الوجه المبين فى الدستور.

مادة ٨٧: يحدد القانون الدوائر الانتخابية التى تقسم إليها الدولة، وعدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين، على ألا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضواً، نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السرى العام[١].

ويبين القانون تعريف العامل والفلاح.

ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين فى مجلس الشعب عدداً من الأعضاء لا يزيد على عشرة.

مـادة ٨٨ [٢]: يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب، ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء.

ويجري الاقتراع في يوم واحد، وتتولي لجنة عليا تتمتع بالاستقلال والحيدة الإشراف علي الانتخابات علي النحو الذي ينظمه القانون. ويبين القانون اختصاصات اللجنة وطريقة تشكيلها وضمانات أعضائها علي أن يكون من بين أعضائها أعضاء من هيئات قضائية حاليين وسابقين. وتشكل اللجنة اللجان العامة التي تشرف علي الانتخابات علي مستوي الدوائر الانتخابية واللجان التي تباشر إجراءات الاقتراع ولجان الفرز، علي أن تشكل اللجان العامة من أعضاء من هيئات قضائية ، وان يتم الفرز تحت إشراف اللجان العامة ، وذلك كله وفقا للقواعد والإجراءات التي يحددها القانون.

---

(١) **انظر القاضي د . عبد الفتاح مراد " شرح قوانين الإنتخابات الرئاسية ، دراسة مُقارنة " ص ٦٣ وما بعدها .**

(٢) **أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ٢٠٠٧ ، وكـان نصـها قبـل الاستبدال كالآتي :**

"يحدد القانون الشروط الواجب توافرها فى أعضاء مجلس الشعب ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء، على أن يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية".

Chapter II
The legislature
The people's assembly

Article86: The People's Assembly shall exercise the legislative authority and approve the general policy of the State, the general plan of Economic and Social development and the general budget of the State. It shall exercise control and censorship over the work of the executive authority as prescribed by the Constitution.

Article87: The law shall determine the constituencies into which the State shall be divided. The number of elected members of the People's Assembly must be at least 350 persons, of which one half at least must be workers and farmers by trade elected by direct secret public balloting [1]. The definition of the worker and the farmer shall be stated by the law.

The president of the Republic may appoint a number of members not exceeding ten.

Article88 [2]**:** The conditions to be satisfied by members of the People's Assembly and provisions for election and referendum shall be defined by law.

Balloting shall be conducted on one single day. An independent and impartial higher committee shall supervise elections in the manner regulated by the law. The law shall set out the functions, method of formation and guarantees for the committee, which shall have among its members current and former members of judicial bodies. This committee shall form general committees to supervise elections in constituencies as well as committees to administer the balloting process and vote tallying and sorting committees. The general committees shall be composed of members of judicial bodies and vote tallying and sorting shall be made under the supervision of the general committees in accordance with the rules and procedures stipulated by the law.

---

(1) Refer to **Dr Abd El Fattah Mourad " explanation of presidential laws – a comparative study"** page 63 &f

(2) this article substituted by virtue of the referendum which took place in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis 2007, its provision before the substitution was as following "Law shall define the necessary qualities and conditions that qualify nominees' members to be eligible candidate of the People's Assembly. Law shall determine the rules of election and referendum, while the ballot shall be conducted under the supervision of members of a judiciary body."

مادة٨٩ : يجوز فى الحكومة وفى القطاع العام أن يرشحوا أنفسهم لعضوية مجلس الشعب وفيما عدا الحالات التى يحددها القانون يتفرغ عضو مجلس الشعب لعضوية المجلس، ويحتفظ له بوظيفته أو عمله وفقاً لأحكام القانون.

مادة٩٠: يقسم عضو مجلس الشعب أمام المجلس قبل أن يباشر عمله اليمين الآتية:

" أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على سلامة الوطن والنظام الجمهورى، وأن أرعى مصالح الشعب، وأن أحترم الدستور والقانون ".

مادة٩١: يتقاضى أعضاء مجلس الشعب مكافأة يحددها القانون.

مادة٩٢: مدة مجلس الشعب خمس سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له.

ويجري الانتخاب لتجديد المجلس خلال الستين يوما السابقة علي انتهاء مدته.

مادة٩٣: يختص المجلس بالفصل فى صحة عضوية أعضائه وتختص محكمة النقض بالتحقيق فى صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه ويجب إحالة الطعن إلى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ علم المجلس به، ويجب الانتهاء من التحقيق خلال تسعين يوماً من تاريخ إحالته إلى محكمة النقض.

وتعرض نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت إليه المحكمة على المجلس للفصل فى صحة الطعن خلال ستين يوماً من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس.

ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس.

مادة ٩٤ [1]: إذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل انتهاء مدته وجب شغل مكانه طبقا للقانون خلال ستين يوما من تاريخ إبلاغ المجلس بخلو المكان. وتكون مدة العضو الجديد هي المدة المكملة لمدة عضوية سلفه.

---

[1] **أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالأتي :** " إذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل انتهاء مدته انتخب أو عين خلف له خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغ المجلس بخلو المكان .

وتكون مدة العضو الجديد هى المدة المكملة لمدة عضوية سلفه".

Article89: Employees of the State and of the public sector may nominate themselves for membership of the People's Assembly.The member of the People's Assembly shall dedicate himself to membership in the Assembly except for the cases specified by law. His post or work shall be held over in abeyance according to the provisions of the law.

Article90: The member of the People's Assembly shall take the following oath before entering upon his duties in the Assembly:

"I swear by God Almighty, that I shall preserve the safety of the nation the Republican regime, attend to the interests of the people and respect the Constitution and law. "

Article91: Members of the People's Assembly shall receive remuneration as determined by the law.

Article92:The duration of the People's Assembly term is five Gregorian years as from the date of its first meeting.

Elections for renewal of the Assembly shall take place within the sixty days preceding the termination of its term.

Article93:The People's Assembly shall be the only competent authority to decide upon the validity of the membership. The Court of Cassation shall be the competent court to investigate the validity of the contestation presented to the Assembly, when referred to it by the President of the Assembly. The contestation shall be referred to the Court of Cassation within fifteen days as from the date on which the Assembly was informed of it, while the investigation shall be completed within ninety days from the date on which the contestation is referred to the Court of Cassation.

The result of the investigation and the decision reached by the court shall be submitted to the Assembly to decide upon the validity of the contestation within sixty days from the date of submitting the result of the investigation to the Assembly.

The membership will be deemed invalid only by a decision taken by a majority of two-thirds of the Assembly members.

Article94(1): If the seat of a member becomes vacant before the end of his term, the vacant position shall be filled in accordance with the law within sixty days from the date of notification to the Assembly of the occurrence of vacancy. The term of the new member shall be complementary to that of his predecessor.

---

(1) this article substituted by virtue of the referendum which took place in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis , its provision before the substitution was as following "If the seat of a member becomes vacant before the end of his term, a successor shall be elected or appointed to it, within sixty days from the date the Assembly is informed of the vacancy occurrence. The term of the new member shall extend to the end of his predecessor's term."

مادة ٩٥: لا يجوز لعضو مجلس الشعب أثناء مدة عضويته أن يشترى أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو أن يقايضها عليه، أو أن يبرم مع الدولة عقد بوصفه ملتزماً أو مورداً أو مقاولاً.

مادة ٩٦: لا يجوز إسقاط عضوية أحد أعضاء المجلس إلا إذا فقد الثقة والاعتبار أو فقد أحد شروط العضوية أو صفة العامل أو الفلاح التى انتخب على أساسها أو أخل بواجبات عضويته ويجب أن يصدر قرار إسقاط العضوية من المجلس بأغلبية ثلثى أعضائه.

مادة ٩٧: مجلس الشعب هو الذى يقبل استقالة أعضائه.

مادة ٩٨: لا يؤاخذ أعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الأفكار والآراء فى أداء عملهم فى المجلس أو فى لجانه.

مادة ٩٩: لا يجوز فى غير حالة التلبس بالجريمة اتخاذ أية إجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب إلا بإذن سابق من المجلس.

وفى غير دور انعقاد المجلس يتعين أخذ إذن رئيس المجلس.

ويخطر المجلس عند أول انعقاد له بما اخذ من إجراءات.

مادة ١٠٠: مدينة القاهرة مقر مجلس الشعب، ويجوز فى الظروف الاستثنائية أن يعقد جلساته فى مدينة أخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية أو أغلبية أعضاء المجلس.

واجتماع مجلس الشعب فى غير المكان المعد له غير مشروع والقرارات التى تصدر فيه باطلة.

مادة ١٠١: يدعى رئيس الجمهورية مجلس الشعب للانعقاد للدور السنوى العادى قبل يوم الخمسين الثانى من شهر نوفمبر، فإذا لم يدع يجتمع بحكم الدستور فى اليوم المذكور، ويدور دور الانعقاد العادى سبعة أشهر على الأقل.

ويفض رئيس الجمهورية دورته العادية ولا يجوز فضها قبل اعتماد الموازنة العامة للدولة.

مادة ١٠٢: يدعو رئيس الجمهورية مجلس الشعب لاجتماع غير عادى، وذلك فى حالة الضرورة، أو بناء على طلب بذلك موقع من أغلبية أعضاء مجلس الشعب.

ويعلن رئيس الجمهورية فض الاجتماع غير العادى.

Article95: No member of the People's Assembly shall, during his mandate, purchase or rent any State property; or lease or sell to the State or barter with it, regarding any part of his property, nor conclude a contract with the State in his capacity as entrepreneur, supplier or contractor.

Article96: No membership in the People's Assembly shall be revoked except on the grounds of loss of confidence or status or of one of the conditions of membership, or the loss of the member's status or quality as a worker or farmer on basis of which he was elected or the abuse of the member's power of representation. The membership shall be deemed invalid on the grounds of a decision taken by a majority of two-thirds of the Assembly's members.

Article97: The People's Assembly alone may accept the resignation of its members.

Article98: Members of the People's Assembly shall not be prejudiced or censured for any opinions or thoughts expressed by them in their performance of tasks in the Assembly or its committees.

Article99: No member of the People's Assembly shall be subject to a criminal prosecution without the permission of the Assembly except in cases of flagrante delicto. If the Assembly is not in session, the permission of the President of the Assembly must be taken. The Assembly must be notified of the measures here of taken on its first subsequent session.

Article100: The seat of the People's Assembly shall be Cairo. However, in exceptional circumstances, it may meet in another city, at the request of the President of the Republic or the majority of the Assembly's members.

Unless requested as above any meeting of the Assembly in other than its designated seat is illegal and therefore the resolutions passed therein shall be invalid.

Article101: The President of the Republic shall convoke the People's Assembly for its ordinary annual cycle session before the second Thursday of November. If it is not convoked, the Assembly shall meet, by force of the Constitution, on the said day. The session of the ordinary cycle meetings shall continue for at least seven months.

The President of the Republic shall declare the ordinary session annual conclusion, which may not take place until the general budget of the State is approved.

Article102: The President of the Republic may call the People's Assembly to an extraordinary meeting, in case of necessity, or upon a request signed by a majority of the Assembly's members.

The President of the Republic shall announce the dismissal of the extraordinary meeting.

مادة ١٠٣: ينتخب مجلس الشعب رئيسا له ووكيلين فى أول اجتماع لدور الانعقاد السنوى العادى لمدة هذا الدور، وإذا خلا مكان أحدهم انتخب المجلس من يحل محله إلى نهاية مدته.

مادة ١٠٤: يضع مجلس الشعب لائحته لتنظيم أسلوب العمل فيه وكيفية ممارسة وظائفه.

مادة ١٠٥: لمجلس الشعب وحدة المحافظة على النظام داخله، ويتولى ذلك رئيس المجلس.

مادة ١٠٦: جلسات مجلس الشعب علنية.

ويجوز انعقاده فى جلسة سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو الحكومة أو بناء على طلب رئيسه أو عشرين من أعضائه على الأقل، ثم يقرر المجلس ما إذا كان المناقشة فى الموضوع المطروح أمامه تجرى فى جلسة علنية أو سرية.

مادة ١٠٧: لا يكون انعقاد المجلس صحيحا إلا بحضور أغلبية أعضائه. ويتخذ المجلس قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين وذلك فى غير الحالات التى تشترط فيها أغلبية خاصة ويجرى التصويت على مشروعات القوانين مادة مادة.

مادة ١٠٨: لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفى الأحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثى أعضائه أن يصدر قرارات لها قوة القانون ويجب أن يكون التفويض لمدة محدودة وأن تبين فيه موضوعات هذه القرارات والأسس التى تقوم عليها، ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب فى أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض، فإذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما كان لها من قوة القانون.

مادة ١٠٩: لرئيس الجمهورية ولكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق اقتراح القوانين.

مادة ١١٠: يحال كل مشروع قانون إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه، على أنه بالنسبة إلى مشروعات القوانين المقدمة من أعضاء مجلس الشعب فإنها لا تحال إلى تلك اللجنة إلا بعد فحصها أمام لجنة خاصة لإبداء الرأى فى جواز نظر المجلس فيها، وبعد أن يقرر المجلس ذلك.

Article103: The People's Assembly shall elect, on the inaugural session of its ordinary annual cycle sessions, a president and two vice-presidents for the term of the annual sessions. If the seat of either is vacated the Assembly shall elect a replacement, whose term will last until the end of his predecessors, term.

Article104: The People's Assembly shall institute its own statute of procedure organizing the fulfillment of its tasks.

Article105: The People's Assembly alone shall be entitled to preserve order inside it. The President of the Assembly shall be entrusted with this task.

Article106: The meetings of the People's Assembly shall be public. However, a meeting in camera may be held at the request of the President of the Republic, the government, the Prime Minister or at least twenty of its members. The Assembly shall then decide whether the debate on the question submitted shall take place in a public meeting or in camera.

Article107: The meeting of the Assembly shall be considered invalid if the majority of its members are not present. The resolution of the Assembly shall be adopted by an absolute majority of the attending members, in cases other than those for which a specific majority is required. Every article of the law bills shall be put to a vote. In case of a tie vote, the question on which the debate has taken place shall be rejected.

Article108: The President of the Republic shall have the right, in case of necessity or in exceptional cases and by the authorization of the People's Assembly, upon the majority of two-thirds of its members, to issue resolutions having the force of law. The authorization must be for a limited period of time, during which the subjects of the resolution and the rounds upon which they are based, must be determined. The resolutions must be submitted to the People's Assembly in the first meeting after the end of the authorization period. if they are submitted not approved by the Assembly, they shall cease to have the force of law.

Article109: The President of the Republic and every member of the People's Assembly shall have the right to propose laws.

Article110: Every draft law shall be referred to a committee of the Assembly, which will study it to submit a report. Draft laws presented by members of the People's Assembly, shall not be referred to this committee unless they are first referred to, a special committee which will study them and give an opinion on their suitability for consideration after the Assembly decides to put them for consideration them.

مادة ١١١: كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية فى نفس دور الانعقاد.
مادة ١١٢: لرئيس الجمهورية حق إصدار القوانين أو الاعتراض عليها .
مادة ١١٣: إذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون أقره مجلس الشعب رده إليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ المجلس إياه، فإذا لم يرد مشروع القانون فى هذا الميعاد اعتبر قانوناً وأصدر.
وإذا رد فى الميعاد المتقدم إلى المجلس وأقره ثانية بأغلبية ثلثى أعضائه اعتبر قانوناً وأصدر.
مادة ١١٤: يقرر مجلس الشعب الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
ويحدد القانون طريقة إعداد الخطة وعرضها على مجلس الشعب.
مادة ١١٥ [١]: يجب عرض مشروع الموازنة العامة علي مجلس الشعب قبل ثلاثة أشهر علي الأقل من بدء السنة المالية ولا تعتبر نافذة إلا بموافقته عليها.
ويتم التصويت علي مشروع الموازنة باباً باباً. ويجوز لمجلس الشعب أن يعدل النفقات الواردة في مشروع الموازنة، عدا التي ترد تنفيذا لالتزام محدد على الدولة.
وإذا ترتب علي التعديل زيادة في إجمالي النفقات وجب أن يتفق المجلس مع الحكومة علي تدبير مصادر للإيرادات بما يحقق إعادة التوازن بينها وبين النفقات. وتصدر الموازنة بقانون يجوز أن يتضمن تعديلاً في أي قانون قائم بالقدر اللازم لتحقيق هذا التوازن.
وإذا لم يتم اعتماد الموازنة الجديدة قبل بدء السنة المالية عمل بالموازنة القديمة لحين اعتمادها ويحدد القانون طريقة إعداد الموازنة ، كما يحدد السنة المالية .

---

[١] **أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي :** "يجب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس الشعب قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية ، ولا تعتبر نافذة إلا بموافقته عليها.
ويتم التصويت على مشروع الموازنة بابا بابا وتصدر بقانون ولا يجوز لمجلس الشعب أن يعدل مشروع الموازنة إلا بموافقة الحكومة ، وإذا لم يتم اعتماد الموازنة الجديدة قبل السنة المالية عمل بالموازنة القديمة إلى حين اعتمادها.
ويحدد القانون طريقة إعداد الموازنة، كما يحدد السنة المالية".

Article111: Every draft law proposed by a member and rejected by the Assembly cannot be presented again in the course of the same cycle sessions.
Article112: The President of the Republic shall have the right to promulgate laws or object to them.
Article113: If the President of the Republic objects to a draft law ratified by the People's Assembly, he shall refer it back to the Assembly within thirty days from the date the Assembly referred it to him. If the draft law is not referred back within this period, it is considered a law and promulgated.
If it is referred back to the Assembly, on the said date, and approved once again by a majority of two-thirds of the members, it shall be considered a law and shall be promulgated.
Article114: The People's Assembly shall approve the general plan for social and economic development.
The plan shall be issued by a law.
The procedures for the preparation of the plan and its submission to the People's Assembly shall be prescribed by law.
Article115 [1]**:**The draft public budget shall be submitted to the People's Assembly at least three months before the beginning of the fiscal year. It shall not be considered in effect unless approved thereby. The draft budget shall be put to vote on a chapter-by-chapter basis. The People's Assembly may modify the expenditures contained in the draft budget, excluding those proposed to honour a specific liability on the State. Should the modification result in an increase in total expenditure, the People's Assembly shall agree with the government on means to secure resources of revenues so as to re-balance between revenues and expenditures. The budget shall be issued by a law, which may include modification in any existing law to the extent necessary to realize such balance. If the new budget is not be approved before the beginning of the new fiscal year, the earlier budget shall remain in effect until the new budget has been approved.
The law shall define the method of budget preparation as well as the fiscal year.

[1]this article substituted by virtue of the referendum in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis . its provision before the substitution was as following "The draft of the general budget shall be submitted to the People's Assembly, at least two months before the beginning of the fiscal year.
It shall be considered in effect after the approval of the Assembly. The draft budget shall be voted upon item by item and promulgated by a law. The People's Assembly may not effect any modification in the draft budget except with the approval of the government. In case the ratification of the new budget does not take place before the beginning of the fiscal year, the old budget shall be acted on pending such ratification.
The procedures of the preparation of the budget as well as the determination of the fiscal year shall be prescribed by law."

مادة ١١٦: تجب موافقة مجلس الشعب على نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الموازنة العامة وكذلك على كل مصروف غير وارد بها أو زائد فى تقديراتها وتصدر بقانون.

مادة ١١٧: يحدد القانون أحكام موازنة المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها.

مادة ١١٨ : يجب عرض الحساب الختامي لميزانية الدولة علي مجلس الشعب في مدة لا تزيد علي ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية . ويتم التصويت عليها بابا بابا ، ويصدر بقانون(١) .

كما يجب عرض التقرير السنوى للجهاز المركزى للمحاسبات وملاحظاته على مجلس الشعب .

وللمجلس أن يطلب من الجهاز المركزى للمحاسبات أيـة بيانـات أو تقـارير أخـرى

وللمجلس أن يطلب من الجهاز المركزى للمحاسبات أية بيانات أو تقارير أخرى.

مـادة ١١٩: إنشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغائها لا يكون إلا بقانون ولا يعفـى أحد من أدائها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون (٢). ولا يجوز تكليف أحد أداء غيـر ذلك من الضرائب أو الرسوم إلا فى حدود القانون.

مادة ١٢٠: ينظم القانون القواعد الأساسية لحماية الأموال العامة وإجراءات صرفها.

مادة١٢١: لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتـب عليـه إنفاق مبالغ من خزانة الدولة فى فترة مقبلة إلا بموافقة مجلس الشعب.

مادة ١٢٢: يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضـات والإعانـات والمكافآت التى تتقرر على خزانة الدولة وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التى تتولى تطبيقها.

مادة ١٢٣: يحدد القانون القواعد والإجراءات الخاصـة بمـنح الالتزامـات المتعلقـة باستغلال موارد الطبيعة والمرافق العامة، كما يبين أحوال التصـرف بالمجـان فـى العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة والقواعد والإجراءات المنظمـة لذلك.

مادة ١٢٤: لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم أسئلة فى أى موضوع يدخل فى اختصاصاتهم.

وعلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو من ينيبونه الإجابة عن أسئلة الأعضاء.

ويجوز للعضو سحب السؤال فى أى وقت ولا يجوز تحويله فى نفس الجلسة إلى استجواب.

---

(١) أستبدلت الفقرة الأولى للمادة ١١٨ بموجـب الاسـتفتاء الـذي أجـرى بتـاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية فـي ٢٠٠٧/٣/٣١ العـدد ١٣ مكـرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالأتي:

"يجب عرض الحساب الختامى لميزانية الدولة على مجلس الشعب فى مدة لا تزيد على سنة واحدة من تاريخ انتهاء السنة المالية يتم التصويت عليه بابا بابا ويصدر بقانون".

(٢) أنظر القاضي د. **عبد الفتاح مراد "موسوعة شـرح الإرهـاب "** ص ٢١٤ ومـا بعدها.

Article116: The approval of the People's Assembly shall be considered necessary for the transfer of any funds from one appropriation of the budget to another appropriate, as well as for any expenditure not included in it, or in excess of its estimates, and this shall be issued by a law.

Article117: Law shall prescribe the provisions regulating the budgets and accounts of Public Authorities and Institutions.

Article118: The final account of the State budget shall be submitted to the People's Assembly within a period not exceeding six months from the end of the fiscal year. It shall be put to vote on a chapter-by-chapter basis and shall be issued by a law.[1].

The annual report of the State's Central Agency for Accountancies and its Comments & remarks must be submitted to the People's Assembly. The Assembly has the right to demand from the Central Agency for Accountings any data or other pertinent reports.

Article119: The levying, modifying or abolishing of general taxes cannot be effected except in the cases decreed by law.

No one may be exempted from their payment except in the cases specified by law [2].

No one may be forced to pay additional taxes or imposts except in the cases specified by law.

Article120: The basic rules for the protection of public funds and the procedure for their disbursement shall be regulated by law.

Article121: The executive authority shall not contract a loan, or bind itself to a project entailing expenditure of funds from the State Treasury in the course of a subsequent period, except with the approval of the People's Assembly.

Article122: The law shall determine the rules governing the granting of salaries, pensions, indemnities, subventions, awards and bonuses from the State Treasury and also regulate the cases excepted from these rules, and the authorities in charge of their application.

Article123: The rules and procedures for granting concessions relating to investment of natural resources and of public utilities shall be determined by law; disposal free of charge of real estate properties, belonging to the State or the ceding of movable properties of the State, and the rules and procedures relating to them shall also be prescribed by law.

Article124: Every member of the People's Assembly shall be entitled to address questions to the Prime Minister or any of his deputies or the Ministers or their deputies, regarding issues within their jurisdiction.

The Prime Minister, his deputies, the Ministers and the persons they delegate, on their behalf shall answer the questions put by the members.

The member may withdraw his question at any time; this same question may not be transformed into an interpellation in the same session.

---

(1) the first paragraph of article no.118 substituted by virtue of the referendum which took place in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/ 2007 issue 13 bis its provision before the substitution was as following "The final account of the State's budget shall be submitted to the People's Assembly within a period not exceeding one year from the date of the expiration of the fiscal year. It shall be voted upon fund by fund and issued by a law."

(2) Refer to **Dr. Abd El Fattah Mourad "The Encyclopedia of the Terrorism Explanation"** P.214 &F.

مادة ١٢٥: لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق توجيه استجوابات إلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو نوابهم لمحاسبتهم فى الشئون التى تدخل فى اختصاصهم.

وتجرى المناقشة فى الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من تقديمه إلا فى حالات الاستعجال التى يراها المجلس وبموافقة الحكومة.

مادة ١٢٦: الوزراء مسئولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة. وكل وزير مسئول عن أعمال وزارته.

ولمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم، ولا يجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد استجواب، وبناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس.

ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره فى الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس.

مادة ١٢٧[1]: لمجلس الشعب أن يقرر بناء علي طلب عشر أعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء، ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس.

ولا يجوز أن يصدر هذا القرار إلا بعد استجواب موجه إلي الحكومة، وبعد ثلاثة أيام علي الأقل من تقديم الطلب.

وفي حالة تقرير المسئولية يعد المجلس تقريرا يرفعه إلي رئيس الجمهورية متضمنا عناصر الموضوع وما انتهي إليه من رأي في هذا الشأن وأسبابه.

ولرئيس الجمهورية أن يقبل استقالة الوزارة أو أن يرد التقرير إلي المجلس خلال عشرة أيام، فإذا عاد المجلس إلي إقراره بأغلبية ثلثي أعضائه قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة.

وإذا رفض المجلس اقتراحا بمسئولية رئيس مجلس الوزراء فلا يجوز طلب سحب الثقة في موضوع سبق للمجلس أن فصل فيه في ذات دور الانعقاد .

---

[1] **استبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ٢٠٠٧ ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي :** " لمجلس الشعب أن يقرر بناء علي طلب عشر أعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء ، ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس.

ولا يجوز أن يصدر هذا القرار إلا بعد استجواب موجه إلي الحكومة وبعد ثلاثة أيام علي الأقل من تقديم الطلب.

وفي حالة تقرير المسئولية يعد المجلس تقريرا يرفعه إلي رئيس الجمهورية متضمنا عناصر الموضوع وما انتهي إليه من رأي في هذا الشأن وأسبابه .

ولرئيس الجمهورية أن يرد التقرير إلي المجلس خلال عشرة أيام ، فإذا عاد المجلس إلي إقراره من جديد جاز لرئيس الجمهورية أن يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة علي الاستفتاء الشعبي .

ويجب أن يجري الاستفتاء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإقرار الأخير للمجلس، وتقف جلسات المجلس في هذه الحالة .

فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منحلا وإلا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة".

Article125: Every member of the People's Assembly shall be entitled to address interpellations to the Prime Minister or his deputies or the Ministers or their deputies, concerning matters within their jurisdiction.
Debates on an interpellation shall take place at least seven days after its submission, except in the cases of urgency as decided by the Assembly, and with the Government's consent.
Article126: The Ministers shall be responsible collectively for the general policy of the State before the People's Assembly; also every Minister shall be responsible for the activities of his Ministry.
The People's Assembly may decide to withdraw its confidence from the Prime Minister's deputy or from any of the Ministers or their deputies.
A motion of no confidence shall not be submitted except after an interpellation. Such a motion shall be proposed by one-tenth of the Assembly's members.
The Assembly shall not decide on such a motion until after at least three days from the date of its presentation.
Withdrawal of confidence shall be pronounced by the majority of the members of the Assembly.
Article127 (1):The People's Assembly may, at the request one- tenth of its members, hold the Prime Minister accountable. Such a decision should be taken by the majority of members of the Assembly. It may be taken only subject to an interpellation addressed to the government, and after at least three days from the date of its presentation.
If such accountability is determined, the Assembly shall submit a report to the President, including the elements of the subject, the conclusions reached on the matter and the underlying reasons.
The President may accept the resignation of the government or return such a report to the Assembly within ten days. Should the Assembly, by a majority of two thirds of its members, once again endorse its decision, the President shall accept the resignation of the government. If the Assembly rejects a proposal for holding the Prime Minister accountable, withdrawal of confidence may not be further requested in a matter that had been decided upon by the Assembly in the same session.

---

(1)this article substituted by virtue of the referendum which took place in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis , its provision before the substitution was as following "The People's Assembly shall determine the responsibility of the Prime Minister, on a proposal by one-tenth of its members. Such a decision should be taken by the majority of the members of the Assembly. It may not be taken except after an interpellation addressed to the Government, and after at least three days from the date of its presentation. In the event that such responsibility is determined, the Assembly shall submit a report to the President of the Republic, including the elements of the subject, the conclusive results and the reasons behind it.
The President of the Republic may return such a report to the Assembly within ten days. However, If the Assembly ratifies it once again, the President of the Republic may put the subject of discord to the referendum. Such a referendum shall take place within thirty days from the date of the last ratification of the Assembly, in which case the Assembly sessions shall be terminated.
If the result of the referendum is in support of the Government, the Assembly shall be considered dissolved, otherwise the President shall accept the resignation of the Council of Ministers".

مادة ١٢٨: إذا قرر المجلس سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء أو نوابهم وجب عليه اعتزال منصبه.

ويقدم رئيس مجلس الوزراء استقالته إلي رئيس الجمهورية إذا تقررت مسئوليته أمام مجلس الشعب.

مادة ١٢٩: يجوز لعشرين عضوا علي الأقل من أعضاء مجلس الشعب طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الوزارة بشأنه.

مادة ١٣٠: لأعضاء مجلس الشعب إبداء رغبات في موضوعات عامة إلي رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء.

مادة ١٣١: لمجلس الشعب أن يكون لجنة خاصة أو يكلف لجنة من لجانه بفحص نشاط إحدى المصالح الإدارية أو المؤسسات العامة، أو أي جهاز تنفيذي أو إداري، أو أي مشروع من المشروعات العامة، وذلك من أجل تقصي الحقائق، وإبلاغ المجلس بحقيقة الأوضاع المالية أو الإدارية أو الاقتصادية أو إجراء تحقيقات في أي موضوع يتعلق بعمل من الأعمال السابقة. وللجنة في سبيل القيام بمهمتها أن تجمع ما تراه من أدلة، وأن تطلب سماع من تري سماع أقواله، وعلي جميع الجهات التنفيذية والإدارية أن تستجيب إلي طلبها، وأن تضع تحت تصرفها لهذا الغرض ما تطلبه من وثائق أو مستندات أو غير ذلك.

مادة ١٣٢: يلقي رئيس الجمهورية عند افتتاح دور الانعقاد العادي لمجلس الشعب بياناً يتضمن السياسة العامة للدولة، وله الحق في إلقاء أي بيانات أخري أمام المجلس. ولمجلس الشعب مناقشة بيان رئيس الجمهورية[١].

---

[١] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " شرح قوانين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية " ص ٣٥ وما بعدها .

Article128: If the Assembly withdraws its confidence from the Prime Minister's deputies or of the Ministers or their deputies, they shall resign their office.
The Prime Minister shall submit his resignation to the President of the Republic, if he is held responsible before the People's Assembly.
Article129: Minimum of twenty members of the People's Assembly may propose a public issue for debate to ascertain clarification of the Government's policy regarding such a question.
Article130: The members of the People's Assembly shall be entitled to express their opinions regarding these issues before the Prime Minister or any of his deputies or the Ministers.
Article131: The People's Assembly, shall form an ad hoc committee or entrust any of its committees with fact finding activities of any of the administrative departments, the general establishments or any administrative, executive organ or any of the public projects, for the purpose of collecting evidences and informing the Assembly of the actual financial, administrative or economic status or for conducting investigations into any matter related to one of the said activities.
In the course of its work, such a committee shall be entitled to collect whatever evidence it deems necessary and to summon all those it needs. All executive and administrative bodies shall answer to the demands of the committee and put at its disposal all the documents and evidences it asks for this purpose.
Article132: At the inaugural meeting of the cycle session of the People's Assembly, the President of the Republic shall deliver a speech to declare the general policy of the State. He shall also deliver other speeches before the Assembly.
The Assembly is entitled to discuss the statement of the President of the Republic[1].

---

[1] refer to Dr Abd El Fattah Mourad "explanation of laws of people's assembly, shura council and the political parties" page 35 &f

مادة ١٣٣[١]: يقدم رئيس مجلس الوزراء برنامج الوزارة خلال ستين يوما من تاريخ تأليفها إلي مجلس الشعب، أو في أول اجتماع له إذا كان غائبا. وإذا لم يوافق المجلس علي هذا البرنامج بأغلبية أعضائه قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة . وإذا لم يوافق المجلس علي برنامج الوزارة الجديدة، كان لرئيس الجمهورية أن يحل المجلس أو يقبل استقالة الوزارة.[٢]

ويجوز لرئيس مجلس الوزراء والوزراء ولغيرهم من أعضاء الحكومة إلقاء بيان أمام مجلس الشعب أو إحدي لجانه عن موضوع داخل في اختصاصه، ويناقش المجلس أو اللجنة هذا البيان ويبدي ما يراه من ملاحظات بشأنه.

مادة ١٣٤: يجوز لرئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم أنه يكونوا أعضاء في مجلس الشعب، كما يجوز لغير الأعضاء منهم حضور جلسات المجلس ولجانه.

مادة ١٣٥: يسمع رئيس مجلس الوزراء والوزراء في مجلس الشعب ولجانه كلما طلبوا الكلام، ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار الموظفين ولا يكون للوزير صوت معدود عند أخذ الرأي، إلا إذا كان من الأعضاء.

مادة ١٣٦ [٣]: لا يجوز لرئيس الجمهورية إصدار قرار بحل مجلس الشعب إلا عند الضرورة . وإذا حل المجلس في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد لذات الأمر.

ويجب أن يشتمل القرار علي دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ صدور قرار الحل.

ويجتمع المجلس الجديد خلال الأيام العشرة التالية لإتمام الانتخاب.

---

[١] **أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالأتي :** " يقدم رئيس مجلس الوزراء بعد تأليف الوزارة ، وعند افتتاح دور الانعقاد العادي لمجلس الشعب برنامج الوزارة .

ويناقش مجلس الشعب هذا البرنامج" .

[٢] أنظر القاضي د. **عبد الفتاح مراد "شرح الانتخابات الرئاسية"** ص ٧٦ وما بعدها .

[٣] **أستبدلت الفقرتان الأولى والثانية للمادة ١٣٦ بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ٢٠٠٧ ، وكان نصهما قبل الاستبدال كالأتي :** " لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب إلا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب ، ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بوقف جلسات المجلس وإجراء الاستفتاء خلال ثلاثين يوما ، فإذا أقرت الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم الحل، أصدر رئيس الجمهورية قرارا به.

ويجب أن يشتمل القرار علي دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء".

Article133[1]**:**The Prime Minister shall submit to the People's Assembly his cabinet programme within sixty days of the date of its formation or in its First meeting should it not be in session. If the Assembly does approve this programme by the majority of its members, the President may accept the resignation of the cabinet. Should the Assembly not approve the program of the new cabinet, the President of the Republic may dissolve the Assembly or accept the resignation of the Cabinet [2]. The Prime Minister and the ministers and other members of the government may deliver statements before the People's Assembly or any of its committees as regards a subject matter within its competency. The Assembly or the committee shall discuss this statement and express any remarks regarding it.
Article134: The Prime Minister, his deputies, the Ministers and deputies may become members of the People's Assembly. However those who are not members may attend the sessions and the committees of the Assembly.
Article135: The Prime Minister and Ministers shall be heard in the People's Assembly and its committees, whenever they request to speak. They may be assisted by high-ranking officials.
A Minister shall have no counted vote when votes are taken, unless he is a member of the assembly.
Article136[3]**:**The President of the Republic may not dissolve the People's Assembly unless it is necessary.
Should the Assembly be dissolved over a certain matter, the new Assembly may not be dissolved on the same matter.
The decision shall include a call to voters for new elections of the People's Assembly latest within sixty days from the date of issuing the decision of dissolution.
The new Assembly shall convene within the ten days following the completion of elections.

---

(1) this article substituted by virtue of the referendum which took place in 26/3/2007 that published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis, its provision before the substitution was as following "After the formation of the Cabinet and at the inaugural meeting of the ordinary cycle sessions of the People's Assembly, the Prime Minister shall submit the program of the Government (Minis- try).The People's Assembly is entitled to discuss such program."

(2) refer to **Dr Abd El Fattah Mourad " Explanation of the presidential elections"** page 76 & F

(3) the first and the second paragraphs substituted by virtue of the referendum which took place in 26/3 2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis, its provision before the substitution was as following "The President of the Republic shall not dissolve the People's Assembly unless it is necessary and after referring it to a referendum of the people. The President of the Republic shall issue a decision concluding the sessions of the Assembly and conducting a referendum within thirty days. If the total majority of the voters approve the dissolution of the Assembly, the President of the Republic shall issue the decision of dissolution.
The decision dissolving the Assembly shall comprise an invitation to the constituency to conduct new elections for the People's Assembly within a period not exceeding sixty days from the date of declaring the referendum results.
The new Assembly shall convene within the ten days following the completion of elections.

الفصل الثالث
السلطة التنفيذية
الفرع الأول
رئيس الجمهورية

مادة ١٣٧: يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها علي الوجه المبين في الدستور.

مادة ١٣٨ : يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ، ويشرفان علي تنفيذها علي الوجه المبين في الدستور.

ويمارس رئيس الجمهورية الاختصاصات المنصوص عليها في المواد ١٤٤ و١٤٥ و١٤٦ و١٤٧ بعد موافقة مجلس الوزراء ، والاختصاصات المنصوص عليها في المواد ١٠٨ و١٤٨ و١٥١ فقرة ثانية بعد أخذ رأيه[1].

مادة ١٣٩: لرئيس الجمهورية أن يعين نائبا له أو أكثر، ويحدد اختصاصاتهم ويعفيهم من مناصبهم.

وتسري القواعد المنظمة لمساءلة رئيس الجمهورية علي نواب رئيس الجمهورية.

مادة ١٤٠: يؤدي نائب رئيس الجمهورية، أمام رئيس الجمهورية، قبل مباشرة مهام منصبه اليمين الآتية :

" أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا علي النظام الجمهوري وأن أحترم الدستور والقانون، وأن ارعي مصالح الشعب رعاية كاملة ، وأن أحافظ علي استقلال الوطن وسلامة أراضيه " .

مادة ١٤١ [2]: يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه ويكون تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ونوابهم وإعفاؤهم من مناصبهم بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي رئيس مجلس الوزراء.

---

(١) أضيفت فقرة ثانية للمادة ١٣٨ بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر .

(٢) أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ٢٠٠٧ ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي : "يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم".

Chapter III
The Executive Authority (Power)
Section -I
The president of the Republic

Article137: The President of the Republic shall assume executive authority and shall exercise it as prescribed by the Constitution.

Article138: The President of the Republic, in conjunction with the government, shall lay down the general policy of the State and supervise its implementation in the manner prescribed in the Constitution.

The President of the Republic shall exercise the competencies stipulated in Articles 144, 145, 146, 147 subject to approval by the Cabinet and the competencies stipulated in articles 108, 148, 151 (second paragraph) after taking its opinion[1].

Article139: The President of the Republic may nominate one or more Vice-Presidents, define their jurisdiction or relieve them of their posts.

The rules relating to the impeachment of the President of the Repub-lic, shall be applicable to the Vice-Presidents.

Article140: Before exercising his functions, the Vice-President shall take the following oath before the President of the Republic:

" I swear by Almighty God to uphold the Republican System with loyalty, to respect the Constitution and the law, to look after the interests of the people fully, and to maintain the independence and territorial integrity of the motherland. "

Article141[2]: The President shall appoint and remove from office the Prime Minister. Appointment and removal from office of deputy-prime ministers, ministers and deputy-ministers and relieving them of their posts shall be made by a presidential decree subject to consultation with the Prime Minister.

---

[1] a second paragraph added to article 138 by virtue of the referendum which took place in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis.

[2] this article is substituted by virtue of the referendum which took place in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis, its provision before the substitution was as following "The President of the Republic shall nominate the Prime Minister, his deputies, the Ministers or their deputies and relieve them of their posts."

مادة ١٤٢: لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها، كما له حق طلب تقارير من الوزراء.

مادة ١٤٣: يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين، ويعزلهم من مناصبهم علي الوجه المبين في القانون.

كما يعتمد ممثلي الدول الأجنبية السياسيين.

مادة ١٤٤: يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها، وله أن يفوض غيره في إصدارها ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه.

مادة ١٤٥: يصدر رئيس الجمهورية لوائح الضبط.

مادة ١٤٦: يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة.

مادة ١٤٧: إذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون.

ويجب عرض هذه القرارات علي مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها إذا كان المجلس قائما، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته ، فإذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون إلا إذا رأي المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب علي آثارها بوجه آخر .

مادة ١٤٨ : يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ علي الوجه المبين في القانون ويجب عرض هذا الإعلان علي مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية ليقرر ما يراه بشأنه .

وإذا كان مجلس الشعب منحلا يعرض الأمر علي المجلس الجديد في أول اجتماع له .

وفي جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محددة، ولا يجوز مدها إلا بموافقة مجلس الشعب .

مادة ١٤٩ : لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها، أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون .

Article142: The President of the Republic shall have the right to call for a meeting of the Council of Ministers and to attend its meetings. And also preside over the meetings he attends. He shall demand the Ministers to submit reports.

Article143: The President of the Republic shall designate the civil and military officials, and the diplomatic representatives, and discharge them in the manner prescribed by the law. He shall also accredit the diplomatic representatives of foreign states.

Article144: The President of the Republic shall issue the necessary executive regulations for the implementation of the laws, in the manner that without modification, obstruction or exemption from their execution. He shall have the right to vest others with authority to issue them. The law may determine whoever issues the requisite decisions for its implementation.

Article145: The President of the Republic shall issue the executive regulations and control rules.

Article146: The President of the Republic shall issue the decisions necessary for establishment and operation of Government departments and utilities.

Article147: In case it is necessary, during the annual recess (between the sessions) of the People's Assembly, to take measures which cannot tolerate delay, the President of the Republic shall issue decrees in their respect, which shall have the force of law. Such decrees must be submitted to the People's Assembly within fifteen days from their date of issuance, If the Assembly is standing. In case of dissolution or recess of the Assembly, these laws shall be submitted at its first meeting. In case they are not submitted, their force of law disappears with retroactive effect, without need for issuing a decision to this effect. If they are submitted and are not ratified, their force of law disappears with retroactive effect, unless the Assembly sanctioned their validity within the previous period or settling their effects and results in another way.

Article148: The President of the Republic shall proclaim a state of emergency in the manner prescribed by the law. Such proclamation must be submitted to the People's Assembly within the subsequent fifteen days in order that the Assembly may take a decision thereon.

In case the People's Assembly is dissolved, the matter shall be submitted to the new Assembly at its first meeting. In all cases, the proclamation of the state of emergency shall be for a limited period, which may not be ex-tended unless by approval of the People's Assembly.

Article149: The President of the Republic shall have the right of granting amnesty or commuting a sentence. As for comprehensive amnesty, it shall only be granted by virtue of law.

مادة ١٥٠: رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الذي يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الشعب.

مادة ١٥١: رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات، ويبلغها لمجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان، وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة.

علي أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة أو التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الموازنة، تجب موافقة مجلس الشعب عليها.

مادة ١٥٢: لرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا [١].

الفرع الثانى
الحكومة

مادة ١٥٣: الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه الوزراء ونوابهم. ويشرف رئيس مجلس الوزراء علي أعمال الحكومة.

مادة ١٥٤: يشترط فيمن يعين وزيراً أو نائب وزير أن يكون مصريا، بالغا من العمر خمساً وثلاثين سنه ميلادية علي الأقل، وأن يكون متمتعا بكامل حقوقه المدنية والسياسية.

مادة ١٥٥: يؤدي أعضاء الوزارة أما رئيس الجمهورية ، قبل مباشرة مهام وظائفهم اليمين الآتية:

" أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا علي النظام الجمهوري وأن أحترم الدستور والقانون، وأن ارعي مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ علي استقلال الوطن وسلامة أراضيه ".

---

[١] **أنظر القاضي د. عبد الفتـــاح مراد " شرح قوانين مجلسى الشعب والشورى و الأحزاب السياسية " ص ٢٢٣وما بعدها.**

Article150: The President of the Republic is the Supreme Commander of the Armed Forces. He shall be the authority who declares war, after the approval of the People's Assembly.

Article151: The President of the Republic shall conclude treaties and inform the People's Assembly of their texts accompanied with suitable clarification. They shall have the force of law after their conclusion, ratification and publication according to the established procedure.

However, peace treaties, alliance pacts, commercial, maritime and all the treaties, involving modifications in the territory of the State, or having connection with the rights of sovereignty, or which lay upon the Treasury of the State, certain charges, not provided for, in the budget, must acquire the approval of the People's Assembly.

Article152: The President of the Republic may call for a ref-eren-dum on important matters affecting the supreme interests of the country [1].

Section - 2
The Government

Article153: The Government shall be the supreme executive and administrative organ of the State. It shall consist of the Prime Minister, his deputies, the Ministers and their deputies. The Prime Minister shall supervise the works of the Govern-ment.

Article154: Whoever is appointed as a Minister or a deputy of a Minister must be an Egyptian, not less than 35 Gregorian years of age and enjoying full civil and political rights.

Article155: Before exercising the functions of their posts, the members of the cabinet shall take the following oath before the President of the Republic:

" I swear by Almighty God to uphold the Republican System with loyalty, to respect the Constitution and the law, to look af-ter the interests of the people fully, and to maintain the inde-pendence and territorial integrity of the motherland. "

---

[1] **Refer to Dr. Abd El Fattah Mourad " Explanation of the Laws Of people's Assembly & Advisory Council and Political Parties " P.223&F.**

مادة ١٥٦: يمارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات الآتية :

أ- الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسية العامة للدولة والإشراف علي تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية.

ب- توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة

ج- إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقا للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها.

د- إعداد مشروعات القوانين والقرارات.

هـ - إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة.

و- إعداد مشروع الخطة العامة للدولة.

ز- عقد القروض ومنحها وفقا لأحكام الدستور.

ح- ملاحظة القوانين والمحافظة علي أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة.

مادة ١٥٧: الوزير هو الرئيس الإداري الأعلى لوزارته ، ويتولى رسم سياسة الوزارة في حدود السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها.

مادة ١٥٨: لا يجوز للوزير أثناء تولى منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا، أو أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو أن يبيعها شيئا من أمواله، أو أن يقايضها عليه.

مادة ١٥٩: لرئيس الجمهورية ولمجس الشعب حق إحالة الوزير إلي المحاكمة عما يقع منه من جرائم أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسببها.

ويكون قرار مجلس الشعب باتهام الوزير بناء علي اقتراح يقدم من خمس أعضائه علي الأقل، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

مادة ١٦٠: يوقف من يتهم من الوزراء عن عمله إلي أن يفصل في أمره، ولا يحول انتهاء خدمته دون إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فيها وتكون محاكمة الوزير وإجراءات المحاكمة وضماناتها والعقاب علي الوجه المبين بالقانون.

وتسري هذه الأحكام علي نواب الوزراء .

Article156: The Cabinet shall exercise the following functions, in particular:

A. Formulating the general policy of the State, and supervising its implementation in collaboration with the President of the Republic according to laws and decree

B. Directing, co-ordinating and following up on the work of the Ministries, the public organizations and institutions.

C. Issuing administrative and executive resolutions in accordance with laws and decrees, as well as supervising their implementation.

D. Preparing bills, draft laws, and decrees.

E. Preparing the draft of the general budget of the State.

F. Preparing the State's Overall Plan.

G. Contracting and granting loans in accordance with the rules of the Constitution.

H. Supervising the implementation of laws, maintaining the State's security and protecting citizens' rights and the State interests.

Article157: The Minister shall be the supreme administrative authority of his Ministry. He shall assume the formulation of the Ministry's policy within the framework of the State's general policy, and shall supervise its implementation.

Article158: During the term of his office the Minister shall not practice a free profession, a commercial financial or industrial occupation, buy or rent any State property, lease, sell to, or barter with the State any of his own property.

Article159: The President of the Republic and the People's Assembly have the right to bring a Minister to trial for crimes he committed, in the performance of, or because of the duties of his post.

The decision of the People's Assembly to impeach a Minister shall be adopted upon a proposal submitted by at least one-fifth of its members. No verdict or indictment shall be issued except by a majority of two-thirds of the members of the Assembly.

Article160: Any Minister indicted shall cease to function until his case is decided. The termination of his office shall not prevent legal action being taken or pursued against him. The trial of a Minister, the procedures and guarantees of the trial, and the indictment shall be in accordance with the law.

These same rules shall be enforced with regard to the Deputy Minister.

الفرع الثالث

الإدارة المحلية

مادة ١٦١ : تقسم جمهورية مصر العربية إلي وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، منها المحافظات والمدن والقرى ويجوز إنشاء وحدات إدارية أخري تكون لها الشخصية الاعتبارية إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .

ويكفل القانون دعم اللامركزية، وينظم وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق والخدمات المحلية، والنهوض بها وحسن إدارتها[١].

مادة ١٦٢: تشكل المجالس الشعبية المحلية تدريجيا علي مستوي الوحدات الإدارية عن طريق الانتخاب المباشر، علي أن يكون نصف أعضاء المجلس الشعبي علي الأقل من العمال والفلاحين، ويكفل القانون نقل السلطة إليها تدريجيا.

ويكون اختيار رؤساء ووكلاء المجالس بطريق الانتخاب من بين الأعضاء.

مادة ١٦٣: يبين القانون طريقة تشكيل المجالس الشعبية المحلية، واختصاصاتها ومواردها المالية، وضمانات أعضائها، وعلاقاتها بمجلس الشعب والحكومة، ودورها في إعداد وتنفيذ خطة التنمية وفي الرقابة علي أوجه النشاط المختلفة[٢].

الفرع الرابع

المجالس الشعبية المتخصصة

مادة ١٦٤: تنشأ مجالس متخصصة علي المستوي القومي تعاون في رسم السياسة العامة للدولة في جميع مجالات النشاط القومي، وتكون هذه المجالس تابعة لرئيس الجمهورية، ويحدد تشكيل كل منها واختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية.

---

[١] أضيفت فقرة ثانية للمادة ١٦١ بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر.

[٢] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الإنتخابات " ص ٤٦ وما بعدها.

Section - 3
The Local Administration

Article161: The Arab Republic of Egypt shall be divided into administrative units that are considered as judicial persons, including governorates, cities and villages.

Other administrative units that are judicial persons may be established whenever required for public interest.

The law guarantees support for decentralization and regulates means of empowering administrative units, including the provision, promotion and good administration of local services and utilities[1].

Article162: Local People's Councils shall be gradually formed, on the level of administrative units, by direct election. One half of the members of these Councils at least must be workers and farmers. The law shall provide for the gradual transfer of authority to councils.

Presidents and Vice-Presidents of the Councils shall be selected from among the members by means of elections.

Article163: The law shall prescribe the process of forming the Lo-cal People's Councils, their competences, their resources, the guarantees for their members, their relations to the People's Assembly and to the Government, their role in preparing the development plan and controlling the various activities within their units[2].

Section - 4
The Specialized National Councils

Article164: Specialized National Councils on the State's level shall be formed, to participate in planning the State general policy in all fields of national activity. These councils shall be affiliated to the President of the Republic. The formation of each and its functions will be prescribed by a presidential decree.

---

(1) a second paragraph added to article 161 by virtue of the referendum which took place in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis

(2) Refer to Dr Abd El Fattah Mourad " Encyclopedia of elections" page 46 &f

الفصل الرابع
السلطة القضائية

مادة ١٦٥: السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم علي اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون.

مادة ١٦٦: القضاة مستقلون، ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة.

مادة ١٦٧: يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها ويبين شروط وإجراءات تعيين أعضائها ونقلهم.

مادة ١٦٨: القضاة غير قابلين للعزل، وينظم القانون مساءلتهم تأديبيا.

مادة ١٦٩: جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية.

مادة ١٧٠: يسهم الشعب في إقامة العدالة علي الوجه وفي الحدود المبينة في القانون[١] .

مادة ١٧١: ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة ويبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها.

---

[١] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " شرح قوانين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية " ص ٣٥ وما بعدها .

Chapter IV

The Judiciary Authority

Article165: The Judiciary Authority shall be independent. It shall be exercised by courts of Justice at different levels and categories, which shall issue their judgements in accordance with the law.

Article166: Judges shall be independent, subject to no other authority but the law.

No authority shall intervene in the cases or in justice procedures.

Article167: The law shall determine the judiciary institutions and their functions prescribe their formation, the conditions and measures for the designation and transfer of their members.

Article168: Judges shall not be deposed. The law shall regulate the disciplinary actions in this respect.

Article169: Courts sessions shall be made public, unless a court decides to hold them in camera, for consideration of public order or morality. In all cases, judgements shall be pronounced in public sessions.

Article170: The people shall contribute to maintaining justice, in accordance with the manner, and the limits, prescribed by the law(1).

Article171: The law shall regulate the organization of the State Security Courts, and prescribe their jurisdictions and the capacities of those who assume the office of the judge.

---

(1)Refer to **Dr. Abd El Fattah Mourad" Explanation of laws of people's assembly, shura council and the political parties " page 35&f**

مادة ١٧٢: مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة، ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى.

مادة ١٧٣[١]: تقوم كل هيئة قضائية علي شئونها، ويشكل مجلس يضم رؤساء الهيئات القضائية يرأسه رئيس الجمهورية، يرعي شئونها المشتركة، ويبين القانون تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه.

الفصل الخامس

المحكمة الدستورية العليا

مادة ١٧٤: المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية بذاتها، وفي جمهورية مصر العربية، مقرها مدينة القاهرة[٢].

مادة ١٧٥: تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية علي دستورية القوانين واللوائح، وتتولى تفسير النصوص التشريعية وذلك كله علي الوجه المبين في القانون.

ويعين القانون الاختصاصات الأخرى للمحكمة وينظم الإجراءات التي تتبع أمامها.

---

[١] استبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي : "يقوم علي شئون الهيئات القضائية مجلس أعلي يرأسه رئيس الجمهورية ويبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين التي تنظم شئون الهيئات القضائية" .

[٢] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " موسوعة النيابات والتحقيق الجنائي التطبيقي والفني والتصرف في التحقيق ٢٠٠٨ – ٦ لجزاء " ص ٣٥ وما بعدها .

Article172: The State Council shall be an independent judiciary department, which has the competence of settling administrative disputes, and disciplinary cases. The law shall determine other competences.

Article173[1]:Every judicial body shall administer its own affairs. A council, comprising chiefs of judicial bodies and chaired by the President, shall be formed to administer their common affairs. The law shall define its composition, competencies, and working modalities.

Chapter V
Supreme Constitutional Court

Article174: The Supreme Constitutional Court shall be an independent judiciary body, having its own moral entity in the Arab Republic of Egypt, and its seat in Cairo[2].

Article175: The Supreme Constitutional Court alone shall assume the judicial censorship, in respect of the constitutionality of the laws and regulations, and shall construe the legislative texts, all of which in accordance with the manner prescribed by the law.

The law shall determine the other competences of this court, and regulate the legal procedures to be followed before it.

---

(1) this article substituted by virtue of the referendum which took place in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis, its provision before the substitution was as following "The Supreme Judiciary Council presided over by the President of the Republic, shall supervise the affairs of the judiciary bodies. The law shall prescribe its formation, its competences and its rules of action. It shall be consulted with regard to the draft laws regulating the affairs of the judiciary bodies."

(2)Refer to **Dr. Abd El Fattah Mourad" Encyclopedia of the parquets, both Applied and technical criminal interrogation and disposition thereto** " page 35&f

مادة ١٧٦: ينظم القانون كيفية تشكيل المحكمة الدستورية العليا، ويبين الشروط الواجب توافرها في أعضائها وحقوقهم وحصاناتهم.

مادة ١٧٧: أعضاء المحكمة الدستورية العليا غير قابلين للعزل، وتتولى المحكمة مساءلة أعضائها علي الوجه المبين بالقانون.

مادة ١٧٨: تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية، والقرارات الصادرة بتفسير النصوص التشريعية وينظم القانون ما يترتب علي الحكم بعدم دستورية نص تشريعي من آثار.

الفصل السادس
مكافحة الإرهاب[1]

مادة ١٧٩ [2]: تعمل الدولة علي حماية الأمن والنظام العام في مواجهة أخطار الإرهاب، وينظم القانون أحكاما خاصة بإجراءات الاستدلال والتحقيق التي تقتضيها ضرورة مواجهة هذه الأخطار ، وبحيث لا يحول الإجراء المنصوص عليه في كل من الفقرة الأولي من المادة ٤١ والمادة ٤٤ والفقرة الثانية من المادة ٤٥ من الدستور دون تلك المواجهه ، وذلك كله تحت رقابة القضاء .

ولرئيس الجمهورية أن يحيل أية جريمة من جرائم الإرهاب إلي أية جهة قضاء منصوص عليها في الدستور أو القانون.

---

[1] أستبدل عنوان هذا الفصل بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ ، وكان أسمه قبل الاستبدال : (المدعي العام الاشتراكى).

[2] **أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالأتي :**
"يكون المدعي العام الاشتراكى مسئولا عن اتخاذ الإجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسي . والحفاظ علي المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكى ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى ، ويكون خاضعا لرقابة مجلس الشعب ، وذلك كله علي الوجه المبين في القانون".

Article176: The law shall organize the process for the formation of the Supreme Constitutional Court, and prescribe the conditions and capacities of its members, their rights and immunities.

Article177: The members of the Supreme Constitutional Court shall not be deposed. The Court shall call its members to account, as prescribed by the law.

Article178: The judgement issued by the Supreme Constitutional Court in constitutional cases, and its decisions concerning the interpretation of legislative texts, shall be published in the Official Journal.The law shall organize the effects subsequent to decisions concerning the unconstitutionality of a legislative text.

Chapter VI
Combating Terror [1]

Article179[2]: The State shall seek to safeguard public security to counter dangers of terror. The law shall, under the supervision of the judiciary, regulate special provisions related to evidence and investigation procedures required to counter those dangers . The procedure stipulated in paragraph 1 of Articles 41 and 44 and paragraph 2 of Article 45 of the Constitution shall in no way preclude such conter-terror action.

The President may refer any terror crime to any judiciary body stipulated in the Constitution or the law.

---

[1] the title of this chapter substituted by virtue of the referendum which took place in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis, its name before the substitution was "The Socialist Public Prosecutor"

[2] This article substituted by virtue of the referendum which took place in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis , its provision before the substitution was as following "The Socialist Public Prosecutor shall be in charge of providing the procedures which secure the people's rights, the safety of the society and its political system, the preservation of the socialist achievements, and commitment to the socialist behavior. The law shall define his other competences. He shall be subject to the control of the People's Assembly as prescribed by law."

الفصل السابع
القوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطنى

مادة ١٨٠: الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة، وهي ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها، ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية[١].

ويبين القانون شروط الخدمة والترقية في القوات المسلحة.

مادة ١٨١: تنظم التعبئة العامة وفقا للقانون.

مادة ١٨٢: ينشأ مجلس يسمي (مجلس الدفاع الوطني) ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته ويختص بالنظر في الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد، وسلامتها ويبين القانون اختصاصاته الأخرى[٢].

مادة ١٨٣: ينظم القانون القضاء العسكري، ويبين اختصاصاته في حدود المبادئ الواردة في الدستور.

---

[١] **استبدلت الفقرة الأولى لهذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي:**
"الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة وهي ملك للشعب مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها وحماية مكاسب النضال الشعبي الاشتراكية ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية".

[٢] **انظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها – ثلاثة مجلدات"** المجلد الثاني ص ٣٦ وما بعدها .

Chapter VII
Armed Forces and the National Defense

Article180: The State alone shall establish the Armed Forces which shall belong to the people. Their duty shall be to protect the country, its territorial integrity and security. No organization or group may establish military or Para-military formations [1].

The law shall prescribe the terms of service and promotion for the Armed Forces.

Article181: General Mobilization shall be organized in accordance with the law.

Article182: A council to be named, the National Defense Council shall be established over which the President of the Republic shall preside, and which shall under take the examination of the matters pertaining to the methods of ensuring and safeguarding the security of the country. The law shall prescribe its other prerogatives [2].

Article183: The law shall organize military judicature, prescribing its competences, within the framework of the principles prescribed in the Constitution

---

[1] the first paragraph of this article substituted by virtue of the referendum which took place in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis , its provision before the substitution was as following "The State alone shall establish the Armed Forces, which shall belong to the people, their duty shall be to protect the country, safeguard and maintain its territorial integrity and security, and protect the socialist achievements of the popular strife.
No organization or group shall establish military or semi-military formations"

[2] Refer to Dr Abd El Fattah Mourad " the explanatory encyclopedia of penal code crimes , the criminal legislations thereof and the criminal restrictions and descriptions thereto " three volumes – the second volume age 36 & f

الفصل الثامن

الشرطة

مادة ١٨٤: الشرطة هيئة مدنية نظامية رئيسها الأعلى رئيس الجمهورية. وتؤدي الشرطة واجبها في خدمة الشعب، وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن، وتسهر علي حفظ النظام والأمن العام والآداب وتتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات، وذلك كله علي الوجه المبين بالقانون.

الباب السادس

أحكام عامة وانتقالية

مادة ١٨٥: مدينة القاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية.

مادة ١٨٦: يبين القانون العلم المصري والأحكام الخاصة به كما يبين شعار الدولة والأحكام الخاصة به.

مادة ١٨٧: لا تسري أحكام القوانين إلا علي ما يقع من تاريخ العمل بها، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها. ومع ذلك يجوز فى غير المواد الجنائية النص في القانون علي خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب[١].

مادة ١٨٨: تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالي لتاريخ نشرها إلا إذا حددت لذلك ميعادا آخر[٢].

---

[١] أنظر القاضي د. **عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح الشيك في مصر والدول العربية "** ص ٢١٥ وما بعدها.

[٢] أنظر القاضي د. **عبد الفتاح مراد " الحكومة الإلكترونية والرقمية "** ص ٤٥ وما بعدها.

Chapter VIII
Police

Article184: Police Authority shall be a civil disciplinary body. Its Supreme Chief shall be the President of the Republic. Police Authority shall perform its duty in the people's services, maintain peace and security for the citizens, preserve order, public security, morality, and undertake the implementation of the duties and regulations, as prescribed by the law.

Part VI
General and transitional Provisions

Article185: The city of Cairo shall be the capital of the Arab Republic of Egypt.

Article186: The law shall designate the national flag and the provisions relating thereto, as well as the State emblem and the provisions relating thereto.

Article187: Provisions of the laws shall be applicable and effective from the date of their enforcement, and shall have no retroactive effect. However, provisions to the contrary may be made, in other than criminal matters, with the approval of the majority of the members of the People's Assembly (1).

Article188: All laws shall be published in the Official Journal within two weeks, from the date of their issuance. They shall be enforced, within the month following the date of their publication, unless another date is prescribed of. (2)

(1) Refer to **Dr. Abd El Fattah Mourad" Encyclopedia of the Explanation of the Cheque in Egypt and the Pan Arab States"** P.215 &F.

(2) Refer to **Dr. Abd El Fattah Mourad" Electronic and Digital Government, in addition the internet"** pp45.

مادة ١٨٩: لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، ويجب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية إلي هذا التعديل .فإذا كان الطلب صادر من مجلس الشعب وجب أن يكون موقعا من ثلث أعضاء المجلس علي الأقل[١] .

وفي جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ويصدر قراره في شأنه بأغلبية أعضائه فإذا رفض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضي سنة على هذا الرفض. وإذا وافق مجلس الشعب علي مبدأ التعديل يناقش، بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة، المواد المطلوب تعديلها، فإذا وافق على التعديل ثلث عدد أعضاء المجلس عرض علي الشعب لاستفتائه في شأنه. فإذا وافق علي التعديل اعتبر نافذا من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء.

مادة ١٩٠: تنتهي مدة رئيس الجمهورية الحالي بانقضاء ست سنوات من تاريخ إعلان انتخابه رئيسا للجمهورية.

مادة ١٩١: كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقي صحيحا ونافذا، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور.

مادة ١٩٢: تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة في القانون الصادر بإنشائها وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا.

مادة ١٩٢ مكرراً [٢]:تستبدل كلمة الاستفتاء بكلمة الانتخاب أينما وردت في الدستورفيما يتعلق باختيار رئيس الجمهورية.

مادة ١٩٣: يعمل بهذا الدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء .

---

[١] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " الدساتير العربية والمستويات الدولية " دراسة مقارنة بين الدساتير العربية والدساتير الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية" ص ٩٦ وما بعدها.

[٢] أضيفت هذه المادة طبقا لنتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور في ٢٠٠٥/٥/٢٥ – الجريدة الرسمية العدد – ٢١ تابع (أ) في ٢٦ مايو سنة ٢٠٠٥ .

Article189: The President of the Republic, as well as the People's Assembly, may request the amendment of one or more of the constitutional of articles.
The Articles to be revised and the reasons justifying such amendment must be stated in the request for amendment. In case the request emanates from the People's Assembly, it should be signed by, at least, one-third of the Assembly members[1].
In all cases the Assembly shall discuss the amendment in principle. The decision taken in this respect shall be by the majority of its members. If the request is declined, the amendment, of the same particular articles may not be requested again before the expiration of one year from the date of such decline.
If the People's Assembly approves the amendment in principle, the articles required to be amended shall be discussed after two months as from the date of the said approval. If the modification is approved by two-thirds of the members of the assembly, it must be referred to the people for a plebiscite.
If the amendment is approved, it shall be considered extant effective the date of announcing the result of the plebiscite .
Article190: The term of the present President of the Republic shall be terminated at the end of six years from the date of announcing his election as President of the Arab Republic of Egypt.
Article191: All the provisions of the laws and regulations prior to the proclamation of this Constitution shall remain extant and in force. However, they may be repealed or amended in accordance with the provisions and the procedures prescribed in the Constitution.
Article192: The Supreme Court shall exercise its competences prescribed in the law concerning its establishment until the formation of the Supreme Constitutional Court is completed.

Article192 bis[2] : Wherever occurring in the Constitution with regard to the election of the President, the word "elections" shall replace the word "referendum".

Article193: This Constitution shall be extant effective the date of announcing the people's approval, in this respect, in the plebiscite.

---

(1) Refer to **Dr. Abd El Fattah Mourad "the Arab constitutions and the international standards – a comparative study between Arab and foreign constitutions and the standards of defense , justice , the international agreements and Sharia Islamic** "page 96 &f

(2) this article added as a result of the constitution amendment referendum which took place in the 25/5/2005- the official journal issue 21 suit (a) in 26/5/2005

الباب السابع[1]
أحكام جديدة
الفصل الأول
مجلس الشورى

مادة ١٩٤ [2]: يختص مجلس الشوري بدراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ علي دعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، وحماية المقومات الاساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة.

وتجب موافقة المجلس علي مايلي:

١ الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، علي أن تسري علي مناقشة التعديل والموافقة عليه بالمجلس الأحكام المنصوص عليها في المادة١٨٩.

٢ مشروعات القوانين المكملة للدستور التي نصت عليها المسواد ٥ و٦ و٤٨ و٦٢ و٧٦ و٨٥ و٨٧ و٨٨ و٨٩ و٩١ و١٦٠ و١٦٣و١٦٧ و١٦٨ و١٧٠ و١٧١و١٧٢ و١٧٣ و١٧٥ و١٧٦ و١٧٧ و١٧٨ و١٧٩ و١٨٣ و١٩٦ و١٩٧ و١٩٨ و٢٠٦ و٢٠٧ و٢٠٨ و٢٠٩ و٢١٠ و٢١١ من الدستور.

٣ معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة.

وإذا قام خلاف بين مجلسي الشعب والشوري بالنسبة لهذه المواد ، أحـال رئـيس مجلس الشعب الأمر إلي لجنة مشتركة تشكل من رئيس مجلسي الشعب والشـورى وبعضوية سبعة أعضاء من كل مجلس تختارهم لجنته العامة، وذلك لاقتراح نـص للأحكام محل الخلاف.

ويعرض النص الذي انتهت إليه اللجنة علي كل من المجلسين، فإذا لـم يوافـق أي منهما علي النص، عرض الأمر علي المجلسين في اجتماع مشترك يرأسه رئـيس مجلس الشعب في المكان الذي يحدده ، وتحضره أغلبية أعضاء كل من المجلسـين علي الأقل .

وإذا لم تصل اللجنة إلي اتفاق علي نص موحد، كـان للمجلسـين أن يوافقـا فـي اجتماعهما المشترك علي النص الذي وافق عليه أي منهما.

ومع مراعاة ما يتطلبه الدستور من اغلبية خاصة ، يصدر القـرار فـي كـل مـن المجلسين وفي الاجتماع المشترك لهما بأغلبية الحاضرين .

وفي جميع الأحوال يكون التصويت دون مناقشة.

---

[1] أضيف هذا الباب طبقا لنتيجة الاستفتاء علي تعديل الدستور الذى أجرى يـوم ٢٣ مـن مايو سنة ١٩٨٠.

[2] استبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجـرى بتـاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشـور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي : " يختص مجلس الشورى بدراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ علي مبـادئ ثـورتي ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ودعم الوحدة الوطنية ، والسـلام الاجتمـاعي ، وحماية تحالف قوي الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية ، والمقومات الأساسية للمجتمـع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة ، وتعميق النظام الاشتراكي الـديمقراطي وتوسيع مجالاته" .

Part -7[1]

New Provisions

Chapter -1

The Shoura/Advisory Council

Article194[2]: The Shura Council shall have the competence to make such studies and proposals as it may deem necessary promote national unity and social peace and to protect the basic constituents and supreme values of society, public rights, freedoms and duties.

Approval by the Council shall be required for the following:

1- Proposals of amending one or more articles of the Constitution provided that the discussion and approval of amendment therein shall be subject to the provisions of Article 189. 2- Draft laws complementary to the Constitution stipulated in Articles 5, 6,48, 62, 76, 85, 87, 88, 89, 91, 160, 163, 167, 168, 170, 171, 172, 173, 175, 176, 177, 178, 179, 183, 196, 197, 198, 206, 207, 208, 209, 210 and 211 of the Constitution.

3- Treaties of peace and alliance and all treaties conducive to changes in State territory or related to sovereignty rights.

Should dispute arise between the People's Assembly and the Shura Council over these subjects, the Speaker of the People's Assembly shall submit the matter to a joint committee to be formed comprising the speakers of both councils and seven members of each council to be selected by its respective general committee in order to propose a text for provisions subject of dispute.

The final text agreed upon by the committee shall be reviewed by both assemblies. Should the text be disapproved by either council, the matter shall be submitted to both councils in a joint meeting under the chairmanship of the People's Assembly Speaker to be held at the venue specified thereby and attended by at least the majority of members of both councils. If the committee does not reach a unified text, the two assemblies may, in their joint meeting, approve the text approved by either council.

Subject to the special majority as required by the Constitution, decision in each of both councils as well as in their joint meeting, shall be be made by the majority of members present. In all cases, voting shall be made without discussion.

---

(1) This part was added by virtue of the result of the referendum on the constitution Amendments which took place in 23/5/1980

(2) this article substituted by virtue of the referendum which took place in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis , its provision before the substitution was as following" The Advisory Council shall be assigned to study and propose whatever is necessary to maintain the principles of the two revolutions of 23 July 1952 and 15 May 1971, supporting the national unity and social peace, protecting the alliance of the Active Masses, the socialist gains, the fundamental qualities of the society and its supreme values, public rights, freedoms and duties, deepening the socialist democratic system and widening its fields."

مادة ١٩٥ [١]: يؤخذ رأي مجلس الشورى فيما يلي:
١- مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
٢- مشروعات القوانين التي يحيلها إليه رئيس الجمهورية.
٣- مايحيله رئيس الجمهورية إلي المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها في الشئون العربية أو الخارجية.
ويبلغ المجلس رأيه في هذه الأمور إلي رئيس الجمهورية ومجلس الشعب.

مادة ١٩٦: يشكل مجلس الشورى من عدد من الأعضاء يحدده القانون علي ألا يقل عن (١٣٢) عضوا.
وينتخب ثلثا أعضاء المجلس بالاقتراع المباشر السري العام علي أن يكون نصفهم علي الأقل من العمال والفلاحين.
ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي.

مادة ١٩٧: يحدد القانون الدوائر الانتخابية الخاصة بمجلس الشورى وعدد الأعضاء بكل دائرة، والشروط الواجب توافرها في المنتخبين أو المعينين منهم.

مادة ١٩٨: مدة عضوية مجلس الشورى ست سنوات، ويتجدد انتخاب واختيار نصف الأعضاء المنتخبين والمعينين كل ثلاث سنوات وفقا للقانون. ويجوز دائما إعادة انتخاب أو تعيين من انتهت مدة عضويته.

مادة ١٩٩: ينتخب مجلس الشورى رئيسا له ووكيلين في أول اجتماع لدور الانعقاد السنوي العادي لمدة ثلاث سنوات، وإذا خلا مكان أحدهم انتخب المجلس من يحل محله إلي نهاية مدته.

مادة ٢٠٠: لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى ومجلس الشعب[٢].

مادة ٢٠١: رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة غير مسئولين أمام مجلس الشورى.

مادة ٢٠٢: لرئيس الجمهورية إلقاء بيانه عن السياسة العامة للدولة أو أية بيانات أخري في اجتماع مشترك لمجلسي الشعب والشورى يرأسه رئيس مجلس الشعب.
ولرئيس الجمهورية إلقاء ما يراه من بيانات أمام مجلس الشورى.

---

(١) استبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجري بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي :
"يؤخذ رأي مجلس الشورى فيما يلي :
١- الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور .
٢- مشروعات القوانين المكملة للدستور .
٣- مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
٤- معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة.
٥- مشروعات القوانين التي يحيلها إليه رئيس الجمهورية.
٦- ما يحيله رئيس الجمهورية إلي المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها في الشئون العربية أو الخارجية.
ويبلغ المجلس رأيه في هذه الأمور إلي رئيس الجمهورية ومجلس الشعب" .

(٢) أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " شرح قوانين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية " ص ٣٥ وما بعدها .

Article195[1]:The Shura Council shall be consulted in the following:

1- Draft public plan for social and economic development.

2- Draft laws referred thereto by the President

3- Matters related to public State policy or Arab or foreign affairs policy referred to the Council by the President, and

The Assembly shall communicate its opinion such matters to the President and the People's Assembly

Article196: The shura Council shall be formed of a number of members to be defined by the law, to a minimum of (132) members. Two-thirds of the Council members shall be elected through direct public secret balloting provided that at least half the members shall be workers and farmers.

The President of the Republic shall appoint the remaining third.

Article197: The shura Council constituencies, number of members in each constituency. The eligibility terms for the elected or appointed members shall be defined by the law.

Article198: The Membership of term for the Advisory Council, is six years. The Midterm renewal of half the seats of elected and assigned members shall take place once every three years according to the law. It is always permissible to re-elect or re-appoint a member whose membership term has expired.

Article199: The shura Council shall elect a president and two vice-Presidents on its inaugural meeting of the normal annual session for a three year midterm. If the seat of either of them became vacant, the Council shall elects another member to replace him until the end of its term.

Article200: It is not permissible to combine membership of the Advisory Council and the People's Assembly[2].

Article201: The Prime Minister, his deputies, Ministers and other Government members are not accountable to the Advisory Council.

Article202: The President of the Republic may address his communiqué on the State public policy or any other statements in a joint meeting of the People's Assembly and the Advisory Council. The meeting shall be presided over by the People's Assembly chairman. The President of the Republic may address whatever he considers of statements, before the Advisory Council.

---

[1]this article substituted by virtue of the referendum which took place in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis , its provision before the substitution was as following "The Advisory Council will be consulted on the following:

1- Proposals of amending one or more articles of the Constitution.

2- Drafts and bills of the laws complementary to the Constitution.

3- Project of the general plan of the social and economic development.

4- Peace treaties, alliance pacts, and all treaties, involving modifications in the territory of the State, or having connection with the rights of sovereignty.

5- Drafts and bills of laws referred by the President of the Republic.

6- Whatever is referred to the Council, by the President of the Republic. of topics related to the general policy of the State or policies related to the Arab or Foreign Affairs.

The Council shall communicate its views on these matters to the President of the Republic and the People's Assembly.

[2] Refer to Dr **Abd El Fattah Mourad " Explanation of laws of people's assembly, shura council and political parties"** page 35 &f

مادة ٢٠٣: ويجوز لرئيس مجلس الوزراء والوزراء ولغيرهم من أعضاء الحكومة إلقاء بيان أمام مجلس الشورى أو إحدى لجانه عن موضوع داخل في اختصاصه.

ويسمع رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة كلما طلبوا الكلام في مجلس الشورى ولجانه، ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار الموظفين، ولا يكون للوزير أو لغيرة من أعضاء الحكومة صوت معدود عند أخذ الرأي، إلا إذا كان من الأعضاء .

مادة ٢٠٤: لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشورى إلا عند الضرورة ويجب أن يشمل قرار حل المجلس علي دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشورى في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ صدور قرار الحل[١].

ويجتمع المجلس خلال الأيام العشرة التالية لإجراء الانتخابات .

مادة ٢٠٥ [٢]:تسري في شأن مجلس الشوري الأحكام الواردة بالدستور في المواد: (٦٢) ، (٨٨ فقرة ثانية) ، (٨٩) ، (٩٠) ، (٩١) ، (٩٣) ، (٩٤) ، (٩٥) ، (٩٦) ، (٩٧) ، (٩٨) ، (٩٩) ، (١٠٠) ، (١٠١) ، (١٠٢) ، (١٠٤) ، (١٠٥) ، (١٠٦) ، (١٠٧) ، (١٢٩) ، (١٣٠) ، (١٣٤) وذلك فيما لايتعارض مع الأحكام الواردة في هذا الفصل ، علي أن يباشر الاختصاصات المقررة في المواد المذكورة مجلس الشوري ورئيسه.

---

(١) أنظر القاضي د. **عبد الفتاح مراد "قوانين انتخاب رئيس الجمهورية ومجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية ومباشرة الحقوق السياسية " ص ٢٥ وما** بعدها.

(٢) **أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ٢٠٠٧ ، وكان نصها قبل الاستبدال كالأتي** : "تسري في شأن مجلس الشورى الأحكام الواردة بالدستور في المواد: ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٤، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦، ١٠٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٤ . وذلك فيما لا يتعارض مع الأحكام الواردة في هذا الفصل ، علي أن يباشر الاختصاصات المقررة في المواد المذكورة مجلس الشورى ورئيسه" .

Article203: It is permissible to the Prime Minister, Ministers and other members to address statements to the Advisory Council or one of its committees on a matter within their competent. The Prime Minister, his deputies, Ministers and other Government members shall be heard whenever they request to speak in the Advisory Council and its committees. They may have the assistance of whoever they view necessary of senior officials. The Minister or other Government members shall have no counted vote when votes are taken, unless he is a member.

Article204: The President of the Republic is not permitted to dissolve the Advisory Council, unless it is necessary. The Council dissolution decree shall include an invitation for the voters to perform new elections for the Advisory Council on a date not exceeding sixty days as from the date of the dissolution decree[1].

The Council shall hold its inaugural meeting within the ten days following the election results.

Article205[(2)]: The provisions of the following articles of the Constitution shall apply to the Shura Council: 62, 88/ paragraph 2, 89, 90, 91, 93, 94, 95, 96, 97, 98, 99, 100, 101, 102, 104, 105, 106, 107, 129, 130, 134), insofar as they do conflict with the stipulations cited in this part. The Shura Council and its Speaker shall exercise the competencies specified in the afore-mentioned articles.

---

(1) **refer to Dr. Abd El Fattah Mourad "laws of elections of the president of the republic, people's assembly ,shura council, political parties and practice the political rights"**

(2) this article substituted by virtue of the referendum which took place in 26/3/2007 and published in the official journal in 31/3/2007 issue 13 bis 2007, its provision before the amendment was as following "Constitutional provisions stated in the following articles; shall apply to the Advisory Council: (89). (90). (91), (93), (94), (95), (96), (97), (98), (99), (100), (101), (102), (104), (105), (106). (107), (129), (130), (134). thus, without prejudice to the provisions stated in this chapter. Competences mentioned in the articles shall be performed by the Advisory Council and its president."

الفصل الثانى

سلطة الصحافة

مادة ٢٠٦: الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها علي الوجه المبين في الدستور والقانون .

مادة ٢٠٧: تمارس الصحافة رسالتها بحرية وفي استقلال في خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير، تعبيرا عن اتجاهات الرأي العام وإسهاما في تكوينه وتوجيهه، في إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ علي الحريات والحقوق والواجبات العامة، واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وذلك كله طبقا للدستور والقانون.

مادة ٢٠٨: حرية الصحافة مكفولة والرقابة علي الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور وذلك كله وفقا للدستور والقانون[١].

مادة ٢٠٩: حرية إصدار الصحف وملكيتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والأحزاب السياسية مكفولة طبقا للقانون. وتخضع الصحف في ملكيتها وتمويلها والأموال المملوكة لها لرقابة الشعب علي الوجه المبين بالدستور والقانون[٢].

---

[١] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الإنتخابات " ص ٤٦ وما بعدها.

[٢] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد" العولمة و التنظيم الدولى المعاصر" ص ١٩٥وما بعدها.

Chapter -2
Press Authority

Article206: The press is an independent popular authority that exercises its mission as provided in the constitution and law.

Article207: The press exercises its mission with liberty and in independence to serve the society by the different means of expression to express the public opinion trends and contribute to its formation and orientation within the framework of the basic principles and qualities of the society, maintain the public freedoms, rights and duties, respect the inviolability of the citizens private life, in accordance with the Constitution and law.

Article208: Freedom of press is guaranteed. Censorship, warning, ceasing or canceling the newspapers by the administrative decrees is prohibited, according to the Constitution and law(1).

Article209: The law guarantees Liberty of issuing newspapers and its ownership by the public and private juridical entities, and the political parties. The newspapers in its ownership, financing and owned funds are subject to the people's censorship as prescribed by the Constitution and law (2).

---

(1) Refer to **Dr. Abd El Fattah Mourad" Encyclopedia of elections"** page 46 &f

(2) Refer to **Dr. Abd El Fattah Mourad" Globalization&Contemporary International Organization"** P.195&F.

مادة ٢١٠ : للصحفيين حق الحصول علي الأنباء والمعلومات طبقا للأوضاع التي يحددها القانون.

ولا سلطان عليهم في عملهم لغير القانون[١] .

مادة ٢١١ : يقوم علي شئون الصحافة مجلس أعلي يحدد القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وعلاقاته بسلطات الدولة.

ويمارس المجلس اختصاصه بما يدعم حرية الصحافة واستقلالها ، ويحقق الحفاظ علي المقومات الأساسية للمجتمع ، ويضمن سلامه الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ، وذلك علي النحو المبين في الدستور والقانون[٢].

---

[١] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الإنتخابات وهي تتضمن شرح قوانين انتخاب رئيس الجمهورية وقوانين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية ومباشرة الحقوق السياسية والإدارة المحلية والنقابات وغيرها " ص ٧٨ وما بعدها.

[٢] انظر القاضي د . عبد الفتاح مراد "شرح قانون لجان التوفيق في المنازعات بين الدولة والأفراد – شرح تفصيلى لكل مادة على حدة والمشكلات العملية" ص ٣٥ وما بعدها .

Article210: Journalists are entitled to obtain news and information according to the situations determined by the law.

There is no potentate over journalists in their work other than law [1].

Article211: Press affairs shall be directed by a supreme council. The law shall define the means of formation, competences and its relations with the state authorities. The council shall exercise its competences to support the freedom of press and its independence, to maintain the fundamental qualities of the society, guarantee the integrity of the national unity and social peace, in the manner defined by the Constitution and law [2].

---

(1) Refer to **Dr. Abd El Fattah Mourad "encyclopedia of elections, it contains the explanation of laws of presidential elections, peopple's assembly, Shura council , political parties, practicing the political rights, local administration , syndicates and others"** P.78&F.

(2) Refer to **Dr. Abd El Fattah Mourad" explanation of conciliation committees laws regarding disputes between states and persons –a detailed explanation for each article in addition to the practical problems"** P216&F.

الكتاب الثاني

صيغة طعن بعدم دستورية نص تشريعي مقدم للمحكمة الدستورية العليا

أودعت هذه الصحيفة قلم كتاب المحكمة الدستورية العليا في يوم .... الموافق ..../..../.... و قيدت برقم .... لسنة .... ق من الأستاذ .... المحامي المقبول أمام المحكمة الدستورية العليا الكائن مكتبه .... بصفته وكيلا عن السيد / .... ومهنته .... المقيم برقم .... شارع .... قسم .... محافظة ....

و ذلك بموجب التوكيل رقم .... لسنة .... توثيق ....

ضـــد

١- السيد رئيس الجمهورية .... ويعلن بإدارة قضايا الحكومة بالقاهرة بمقرها ....

٢- السيد رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب .... و يعلن بمجلس الشعب بمقره ....

٣- السيدة/ .... و مهنتها .... المقيمة برقم .... شارع .... قسم .... محافظة .... و تعلن بهذا الموطن .

وذلك طعنا بعدم دستورية القرار المطعون بالقانون رقم .... لسنة .... بتعديل بعض أحكام قوانين.......... لمخالفته لنص المادتين ١٠٨، ١٤٧ من دستور جمهورية مصر العربية الصادر في سنة ١٩٧١ إذ لم يستند رئيس الجمهورية في إصداره إلى تفويض من مجلس الشعب يخوله هذه السلطة، كما أنه لم تتوافر عند إصداره في غيبة مجلس الشعب[1] ظروف توجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير.

---

[1] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " شرح قوانين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية " ص ٢٠٥ وما بعدها.

Book – 2

A formula for A Contestation of Unconstitutionality of a Legislative Text Submitted to Supreme Constitutional Court

On………. Correspondent to ………... In the clerks' office of the Supreme Constitutional Court, the text of this petition was served where it was registered under #……….. Year ………. In the name of Mr/………………. Attorney capacitated to plead at the Supreme Constitutional Court. The domicile of his office is at …………………… In his quality of attorney at law to act on behalf of Mr/………………...Occupation ……………………….his address …………………. Street,…………... Governorate………….by attested Proxy #……….. year ……… Notary office …………..

Against

1- The President of Republic Mr. …………………. To be cited at the Government legal suits Department……….. Located at……….Cairo

2- Mr. ……………… the head of the legislative committee, to be cited at the People Assembly ………………..at …………………

3- Ms……………….. Occupation ………………... address …………. And to be cited at her address in her quality as being contested against.

This is contestation refers to the Unconstitutionality of the decree law # …… /…….. for the amendment of ………………… for its violation of article 108, 147 of the A.R.E Constitution sanctioned in 1971 .As the President of the Republic did not base this law on the People's Assembly[1] authorization to the President to issue laws to be enforced during the absence of the Assembly and the unavailability of the exigency that necessitates to adopt prompt measures that tolerate no procrastination or delay.

---

[1] Refer to Dr. Abd El Fattah Mourad" Explanation of the Peoples' Assembly &Advisory Council And Political Parties" P.205&F.

الوقائـــع

تتحصل الوقائع فى أن المطعون ضدها الأخيرة أقامت ضد الطالب الدعوى رقم .... لسنة .... أحوال شخصية طالبة الحكم لها عليه بنفقة شرعية اعتبارا من أول شهر .... سنة .... استنادا لنص المادة .... من القانون رقم ...... لسنة ...... و المادة....... من القانون رقم .... و عند نظر الدعوى بجلسة ..../..../.... دفع الطالب بعدم دستورية القرار بقانون الأخير لمخالفته المادتين ١٠٨ ، ١٤٧ من الدستور إذ لم يستند رئيس الجمهورية فى إصداره إلى تفويض من مجلس الشعب يخوله هذه السلطة ، كما أنه لم يتوافر عند إصداره فى غيبة مجلس الشعب ظروف توجب الإسراع فى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير. فقررت المحكمة حجز الدعوى لإصدار قرارها فيما أثاره الطالب بجلسة ..../..../...... و فيها قررت وقف الدعوى وقفا تعليقيا ليرفع الطالب دعوى أمام المحكمة الدستورية العليا للفصل الدفع المبدى على أن يتم رفعها خلال ثلاثة أشهر و إلا اعتبر الدفع كأن لم يكن، ومن ثم كانت الدعوى الماثلة .

أسـباب الطعـــن

يبين من القرار بقانون رقم ..... لسنة .... المطعون عليه ، أنه استهدف معالجة الأوضاع المتعلقة بالأسرة وتنظيم استعمال الحقوق المقررة شرعا لأفرادها فكان قوامه والباعث عليه ما ينص بمسائل الأحوال الشخصية التى تدور جميعها فى فلك واحد هو تنظيم شئون الأسرة فيما يتعلق بالزواج والطلاق والنفقة والحضانة [1].

ولما كانت نصوص الدستور تمثل القواعد والأصول التى يقوم عليها نظام الحكم فى الدولة ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التى يتعين التزامها ومراعاتها باعتبارها أسمى القواعد الآمرة وإهدار ما يخالفها من تشريعات.

---

[1] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " الدساتير العربية والمستويات الدولية " دراسة مقارنة بين الدساتير العربية والدساتير الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية " ص ١٧٠ وما بعدها.

Subject Matter

The last of the contested against lodged a court action vis a vis the contestant in the Case #........... year .... At the Personal Status Court requesting alimony as from the first .... month year .... Based on the text of article of the law no..../........and While deliberating the case on the hearing dated....../...../....... the contestant pleaded the unconstitutionality of the aforementioned decree law due to its violation of articles 108,147 of the Constitution as the President had didn't base the issuance of this law on the Assembly's' authorization to issue decrees having the power of law in the absence of the Assembly nor did he base it on the exigency due to the lack of situations or circumstances that necessitate prompt measures which tolerate no procrastination or delay to justify the issuance of the decree law No #......... Therefore and based on the aforementioned, the court ruling in response for the above set the case in abeyance foe 3 months to provide for the contestant need to lodge his action to the Supreme Constitutional court to rule upon the aforementioned plea, otherwise the plea shall be considered null and void. Henceforth the subject matter of the case shall be stated as follows:

Reasons for Contestation

The Decree law ..../.......as contested was targeted to deal with the family's' affairs and regulate the legitimate rights of the individuals. Hence its motive was the situation and circumstance of marital affairs issues that revolve into one major domain. It was needed to regulate familial affairs as related to issues of marriage, divorce, alimony and custody [1].

As the constitutional texts represent the basic code and principles that regulate the system of government in the state, they have a distinct status amidst the statutes of public order because they are considered the commanding fiats to be observed, therefore, we must ignore legislative texts that comes in violation thereof.

---

[1] Refer to **Dr. Abd El Fattah Mourad" the Arab constitutions and the international standards " a comparative study between the Arab and the foreign constitutions and standards of defense, justice , international agreements and Sharia"** P.170&F.

وهذه القواعد والأصول هى التى يرد إليها الأمر فى تحديد ما تولاه السلطات العامة من وظائف أصلية وما تباشره كل منها من أعمال أخرى استثناء من الأصل العام الذى يقضى بانحصار نشاطها في المجال الذى يتفق مع طبيعة وظيفتها، وإذ كانت هذه الأعمال الاستثنائية قد أوردها الدستور على سبيل الحصر والتحديد فلا يجوز لأى من تلك السلطات أن تتعداها الى غيرها أو تجور على الضوابط و القيود المحددة لها ، فيشكل عملها حينئذ مخالفة دستورية تخضع – متى انصبت على قانون أو لائحة – للرقابة القضائية التى عهد بها الدستور الى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها، بغية الحفاظ على مبادئه وصون أحكامه من الخروج عليها .

والأصل وفقا للمادة ٨٦ من الدستور أن تتولى الهيئة التشريعية التى تتمثل فى مجلس الشعب سن القوانين، إلا أنه نظرا لما يطرأ فى غيبة هذا المجلس من ظروف وجب سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير، فقد أجاز الدستور لرئيس الجمهورية فى تلك الحالات أن يصدر فى شأنها قرارات لها قوة القانون بما نص عليه فى المادة ١٤٧ منه، التى اشترطت لذلك أن يكون مجلس الشعب غائبا وأن تتهيأ خلال هذه الغيبة ظروف تتوافر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير الى حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هى مناط هذه الرخصة و علة تقريرها ، و من ثم يمتد اختصاص المحكمة الدستورية العليا لرقابة توافر هذه الشروط عندما يمارس رئيس الجمهورية ذلك الاختصاص الاستثنائي.

و إذ يبين من الأعمال التحضيرية للقرار بقانون رقم...... لسنة .... المطعون فيه أن الباعث على التعجيل بإصداره فى غيبة مجلس الشعب، و على ما جلته مذكرته الإيضاحية ينصرف الى مجرد الرغبة فى تعديل قوانين الأحوال الشخصية بعد أن طال الأمد على العمل بها رغم ما استجد من تغييرات من نواحى المجتمع وان جاز أن تندرج فى مجال البواعث والأهداف التى تدعو سلطة التشريع الأصلية إلى سن قواعد قانونية جديدة أو استكمال ما يشوب التشريعات القائمة من قصور تحقيقا لإصلاح مرتجى إلا أنه لا تتحقق بها الضوابط المقررة فى الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من الدستور ذلك أن تلك الأسباب – تفيد أنه لم يطرأ – خلال غيبة مجلس الشعب – ظرف معين يمكن أن تتوافر معه تلك الحالة التى تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التى خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ المشار إليها .

These codes and principals are referred to in determining the essential function of the public authorities, and what each of those authorities shall practice among other woks as an exception from the public principals which prescribes limitation of this activity within the domain that conforms with the nature of its functions.
If the provisional activity are stated in the constitutional text for the sake of definition of such restriction. Therefore, those authorities shall not extend their domain to include others activities or violate defined restriction and restraints. Otherwise, their acts shall form an unconstitutional violations which once it is involved with a statutes or regulation, it falls within the judiciary control and the authority that is exclusively assigned to the Supreme Constitutional Court with a view to preserving the constitutional statutes and maintaining its provisions against such violations.
According to article 86 of the Constitution, the legislative institution as represented in the people's assembly is the sole authority of legislation. However, in the absence of the assembly some cases of the exigency require prompt actions and measures that do not tolerate delay, therefore, the Constitution as prescribed in article 147 authorizes the President to issue decree laws to deal with such exigency in the absence of the assembly or in the circumstances that provides for the President to adopt prompt measures in an exigency that tolerates no delay or procrastination until the Assembly convoked. As those circumstance and exigency are the justification and the reason behind the Assembly's authorization to the President.
Hence, comes the Supreme Constitutional Court Judiciary role as the court of competent jurisdiction and censorship to verify the existence of such circumstances for which the authorization is granted when the President practices this exceptional role, but they are lacking in our given case.
What transpires from the preliminary and preparatory works for the contested decree law no....../........ contested against and the explanatory notes is that the acceleration for issuing this law was mere desire for the amendment of the matrimonial affairs provisions after having been extant for decades despite the social changes. Though it may be considered within the framework of the motivations and the objectives that should call upon the principal legislative authority to renovate and supplement the current laws to batch up their deficiency in hope of reformation, however that does not provide for conformity to the provisions prescribed in the first item of article 147 of the Constitution because of these reasons there were no specific circumstances to justify the issuance of an exceptional legislation as authorized to the President by virtue of article 147 referred to.

لما كان ما تقدم فان القرار بقانون رقم .... لسنة .... يكون مشوبا بمخالفة الدستور و لا ينال من ذلك إقرار مجلس الشعب لهذا القرار بقانون، إذ لا يتعدى ذلك إلى تطهيره من العوار الدستورى الذى لازم صدوره، أو يجعله تشريعا جديدا يدخل فى زمرة التشريعات الصادرة من هذا المجلس إذ لم يستوف الأوضاع الشكلية اللازم توافرها فيها كاقتراحها ومناقشتها والموافقة عليها وإصدارها[١] .

بنـــاء عليـه

يطلب الطاعن الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم .... لسنة .... مع إلزام الحكومة المصاريف و مقابل أتعاب المحاماه.

وكيـــل الطاعـــن

---

(١) أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الإنتخابات - دراسة مقارنة " ص ٤٦ وما بعدها.

Based on the above, the decree law ..../........ is tainted for violating the Constitution and this can not be reclaimed by the Assembly's sanction. Because this sanction may cleanse it of the constitutional impairment that was concurrent with its issuance but it may regroup it as new legislation among others laws that were sanctioned by the assembly without providing for required formalities of proposing, debating, and agreement for sanctioning and issuance [1].

For all the above

The contestant requests a ruling for the unconstitutionality of decree law ..../........ and obliging the government the payment of juridical expenses and attorney fees.

Contestant's Attorney

---

(1) Refer to **Dr. Abd El Fattah Mourad "Encyclopedia of elections – a comparative study"** page 46 &f

قائمة بأهم مراجع البحث

أولاً : البرامج :

- برنامج CD موسوعة مراد الجنائية والمدنية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ وحتى الأن وطرق نقض الأحكام فى القوانين العربية .
- برنامج CD موسوعة مراد لصيغ الدعاوى والأوراق القضائية والكمبيوتر والإنترنت .
- برنامج CD موسوعة مراد لصيغ العقود المدنية والتجارية والشركات والكمبيوتر والإنترنت – ويتضمن شرح تفصيلى لجميع الصيغ المعمول بها فى القوانين المصرية والعربية .
- برنامج CD موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها .
- برنامج CD الموسوعة العقارية .
- برنامج CD موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية ويتضمن النصوص الكاملة للأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية ويتضمن آليات إليكترونية متطورة للبحث داخل أحكام المحكمة الدستورية العليا وذلك منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٧٩ وحتى ٢٠٠٤ .
- برنامج CD موسوعة مراد لمصطلحات الملكية الفكرية " معجم إنجليزى عربى – عربى إنجليزى " .
- برنامج CD موسوعة مراد لإدارة مكتب المحامى .
- برنامج CD موسوعة مراد لشرح التشريعات البحرية .
- برنامج CD موسوعة مراد لشرح قوانين الجمارك والاستيراد والتصدير والإعفاءات الجمركية .
- برنامج CD موسوعة مراد للتعريفة الجمركية المعدلة – طبقاً لأحدث التعديلات.
- برنامج CD موسوعة مراد للضريبة العامة على المبيعات – طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى ٢٠٠٥) .

References

Firstly: The Programs :

- CD Program Mourad's Criminal and Civil Encyclopedia of the Legal Rules set by the Egyptian Cassation Court since the establishment of The ECC in 1931 until now and the methods of judgment contestation in the Arab laws.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of Suits Formulae, Judicial Instruments, Computers and the Internet CD 600 MB.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the formulae of the Civil, Commercial, Company, Computer and Internet Contracts. It comprises detailed explanation of all the effective and applicable formulae in the Egyptian and Arab Laws.
- CD Program Encyclopedia of the Explanation of the Penal Code and Special Criminal Statutes– and the Criminal Characterization thereof.
- CD Program Mourad's Real Estate Encyclopedia.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Rulings of the Supreme Constitutional Court. It comprises advanced search tools and mechanisms to search for the rulings of the Supreme Constitutional Court since the establishment in 1979 thereof till 2004.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Intellectual Property
- CD Program Mourad's Encyclopedia for Advocate's Office Management.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the maritime statutes.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the explanation of customs, import, export and the customs exemptions thereof.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the new Customs tariff.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Update Sales Tax.

ثانياً: الكتب:

- معجم مراد القانوني والاقتصادي والتجاري " إنجليزي – عربي " شرح تفصيلي مُقارن باللغة العربية للمصطلحات الإنجليزية والشرعية في النظم القانونية والاقتصادية والتجارية المعاصرة – مُجلد فاخر ، المعجم الحاصل على جائزة وشهادة تقدير نادى الأهرام للكتاب عام ٢٠٠٢ (الطبعة الثانية) .
- معجم مراد القانوني والاقتصادي والتجاري " فرنسى – عربى – شرعى " شرح تفصيلي مُقارن باللغة العربية للمصطلحات الفرنسية في النظم القانونية والاقتصادية والتجارية المعاصرة – خمسة أجزاء ُجلد فاخر .
- موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها – ثلاثة مجلدات مجلدة تجليداً فاخراً (الطبعة الثانية).
- موسوعة مراد لمصطلحات الملكية الفكرية والكمبيوتر والإنترنت – معجم موسوعى – إنجليزى – عربي – عربى – إنجليزى .
- الموسوعة العقارية – شرح تفصيلى لقانون التمويل العقارى والقوانين العقارية في مصر – مجلد فاخر .
- موسوعة البُنوك – طبقا لقانون البنك المركزى والجهاز المصرفى المصرى رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ المعدل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ٢٠٠٣ – مجلدين فاخرين ٣٧١٢ صفحة .
- موسوعة شرح ضريبة المبيعات – طبقاً لأحدث التعديلات .
- موسوعة الأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين ودعاوى الحبس– ثلاثة مجلدات مُجلدة تجليداً فاخراً .
- موسوعة الشركات – شرح تفصيلى لكل مادة على حدة من مواد قوانين الشركات المختلفة .
- موسوعة حقوق الإنسان .
- موسوعة الإنتخابات .
- موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية ويتضمن النصوص الكاملة للأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية وذلك منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٧٩ وحتى الآن – عشرة مجلدات .
- موسوعة مراد لأحدث أحكام محكمة النقض الجنائية والمدنية – ثمانية أجزاء .
- شرح قوانين الانتخابات الرئاسية .
- شرح قوانين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية .
- شرح التوقيع الإليكترونى فى مصر والدول العربية .

Second : The Book :

- Mourad's Legal, Economic and Commercial Dictionary "English/Arabic - Arabic/English" Detailed comparative explanation, in Arabic of all the English and Sharia Terms in the Contemporary Legal, Economic and Commercial Institutions.
- Mourad's Legal, Economic and Commercial Dictionary "French – Arabic – Shari " Comparative detailed explanation, in Arabic, of the French Terms in the Contemporary Legal, Economic and Commercial Systems – available in 5 parts Deluxe Volume.
- Encyclopedia of the Explanation of the Crimes of the Penal Code and Special Criminal Statutes, as well as the Criminal Characterization thereof. Available in Three Deluxe Bound Volumes.
- Mourad's Encyclopedia of Intellectual Property, Computers and Internet - Encyclopedic Dictionary "English/Arabic, Arabic / English".
- Encyclopedia of Real Estate – Detailed explanation of the Real Estate Finance Law and the Real Estate Laws in Egypt - Deluxe Bound Volume.
- Encyclopedia of Banks – According to the Law of the Central Bank and Banking System No.88/2002 and the New Trade Law no.17 of the year 1999 as amended by Law No. 158/2003 –Two Deluxe Bound Volumes.
- Encyclopedia of Sales Tax Explanation.
- Encyclopedia of the Personal Status Statutes for Moslems and Non-Moslems and Lawsuits of Imprisonment. Three Deluxe Bound Volumes.
- Encyclopedia of Companies - Detailed Explanation of the Articles of the Company Law, Its Complementary Regulations and Decrees, in addition the Arabic and the English Legal Formulae and Courts Applications thereto – Three Deluxe Volumes.
- Encyclopedia Human Rights.
- Encyclopedia of the Elections.
- Encyclopedia of the Rulings of the Supreme Constitutional Court. It comprises advanced search tools and mechanisms to search for the rulings of the Supreme Constitutional Court since the establishment in 1979 thereof till 2004 (Second edition).
- Mourad's Encyclopedia of the Recent Criminal and Civil Rulings of the Cassation Court .
- Explanation Of The Laws Of Presidential Elections "A Comparative Study.
- Explanation on the Laws of the Egyptian Parliament "Magles El Shaab"; the Egyptian Consultative Council "Magles El Shoura" and the Political Parties .
- Explanation of the Electronic Signature laws in Egypt and Arab countries.

- التعليق على قانون العمل المصرى الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .
- التعليق على قانون التأمين الإجتماعى .
- شرح دعاوى التعويض عن حوادث مركبات النقل السريع والقانون رقم ٢٠٠٧/٧٢ بشأن المسئولية عن حوادث مركبات النقل السريع ولائحته التنفيذية .
- الترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والتشريعات المكملة لها والنصوص العربية والمقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون العقوبات وصيغه القانونية والنصوص العربية المقابلة لها.
- الترجمة الإنجليزية لقوانين الشركات ولائحتها التنفيذية وعقودها والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون التجارة وعقوده والنصوص العربية المقابلة لها.
- الترجمة الإنجليزية للدستور المصري والصيغ الدستورية والنصوص العربية المقابلة لها.
- الترجمة الإنجليزية للقانون المدني والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون التجارة البحري والنصوص العربية المقابلة لها.
- الترجمة الإنجليزية لقانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون الاستثمار ولائحته التنفيذية وعقوده والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقوانين البووت B.O.O.T والصيغ والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون العمل المصري الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ والنصوص العربية المقابلة لها.
- الترجمة الإنجليزية لقانون الأحوال الشخصية وصيغه والنصوص العربية المقابلة لها.
- الترجمة الإنجليزية لصيغ العقود والدعاوى وللأوراق القضائية والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لتشريعات الأجانب والنصوص العربية المقابلة لها .

- Commentary on the New Egyptian Labour Law no.12/2003.
Explanation of compensation actions concerning the accidents of vehicles of fast transportation, law No.72/2007 concerning the responsibility of the accidents of vehicles of fast transportation and the executive regulations thereto.
- The English Translation of the Customs Laws and the Complementary Statutes thereto and the equivalent Arabic Texts.
- The English Translation of the Penal Code, the Legal Formulae thereof and the equivalent Arabic Texts thereto .
- The English Translation of the Company laws, the Executive Regulations and Contracts thereof and the Equivalent Arabic Texts thereto .
- The English Translation of the Trade Law, the Contracts thereof and the equivalent Arabic Texts thereto.
- The English Translation of the Egyptian Constitution, the Constitutional Formulae and the Equivalent Arabic Texts.
- The English Translation of The Civil Law and the equivalent Arabic Texts thereto.
- The English Translation of the Maritime Trade Law and the equivalent Arabic Texts thereto.
- The English Translation of the Law of Tenders and Biddings, the Executive Regulations thereof and the equivalent Arabic Texts thereto.
- The English Translation of the Investment law, Its executive Regulations, Formulae and the Equivalent Arabic Texts thereto.
- The English Translation of the BOOT Laws and the equivalent Arabic formulae and Texts thereto.
- The English Translation of the New Egyptian Labour Law no.12/2003 and the equivalent Arabic Texts thereto.
- The English Translation of the Personal Status Law, the Formulae thereof and the equivalent Arabic Texts thereto.
- The English Translation of Contracts, Suits Formulae, Judicial Papers and the equivalent Arabic texts thereto.
- The English Translation of the Statutes of the Aliens and the equivalent Arabic Texts thereto.

السيرة العلمية والعملية
للمستشار الدكتــور
عبـد الفتــاح مــراد
رئيس محكمة الاستئناف العالى بالإسكندرية

العنوان :٤٨ شارع القائد جوهر شقة ٣١ – المنشية – الإسكندرية.
M@drmourad.net
mourad_dr@hotmail.com
comourad@yahoo.com
info@albaha.com
tech@albahaa.com
albahaa_bpc@hotmail.com
– المواقع على الإنترنت :
www.drmourad.net
http://mourad_dr.tripod.com
http:www.albahaa.com

النبذة المختصرة:

– أستاذ محاضر بكليات الحقوق بالعديد من الجامعــات المصــرية وكليــة الشريعة والقانون جامعة الأزهر، وغيرها من المعاهد المتخصصة .

– حالياً رئيس محكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية .

– ممارسة جميع أنواع العمل القضــائي فــي النيابــات الكليــة والجزئيــة والاستئناف.

– قام بممارسة جميع أنواع العمل القضائي بالمحاكم الجزئيــة والإبتدائيــة والاستئناف العالي ورئاسة الدوائر المدنية والتجارية والبحريــة والإفــلاس والضرائب والعمال والأحوال الشخصية والمدني والجنائي.

– رئاسة دوائر الجنح المستأنفة والمدني المستأنف والمستعجل المستأنف.

– إلقاء محاضرات علمية في مختلف المراكز العلميــة المتخصصــة مثــل المعهد العالي لنقابة المحامين بالقاهرة، ومركز الخــدمات القانونيــة بكليــة الحقوق جامعة الإسكندرية والمركز القومي للدراسات القضائية بالقاهرة.

Employment C.V. of Counsellor Dr.
Abd El Fattah Mourad

Address: 48 El Kaed Gouhar St., Apt. no. 31, Manshiah, Alexandria

E-mail:

M@drmourad.net
mourad_dr@hotmail.com
comourad@yahoo.com
info@albaha.com
tech@albahaa.com
albahaa_bpc@hotmail.com

Websites:

www.drmourad.net
http://mourad_dr.tripod.com
http:www.albahaa.com

Profile:

-Lecturer Professor in the Faculties of Law of several Egyptian Universities, Faculty of Shari'ah and Law, University of Al-Azhar and other specialized Academic Institutes.

-**Current Position**: Chief Justice of the Alexandria High Court of Appeal.

-Practice of all kinds of judicial work at the general, partial and appeal prosecutions.

-Practice of all kinds of judicial work at the Partial Courts, Courts of First Instance, Courts of Appeal, chaired the Civil, Commercial, Maritime, Bankruptcy, Taxation, Workers, Personal Statutes, Civil and Criminal Circuits.

-Chaired the Appellate Misdemeanour, Appellate Civil and Appellate Summary Circuits.

-Delivered academic lectures in various specialized academic institutions, i.e. High Institute affiliated to the Bar Association, Center of Legal Services affiliated to Faculty of Law of the Alexandria University, National Center for Judicial Studies in Cairo and other national and international academic institutions.

- إلقاء مجموعة محاضرات عن النظام القضائي المصري في مجلس الدولة الفرنسي على السادة أعضاء مجلس الدولة الفرنسي ومحكمة النقض الفرنسية.
- إلقاء مجموعة محاضرات بالمدرسة الوطنية للقضاة بفرنسا عن المسئولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة.
- إلقاء مجموعة محاضرات في المركز الثقافي الأمريكي بالإسكندرية، والمركز الثقافي الفرنسي بالإسكندرية والمركز الثقافي الايطالي بالإسكندرية ، وغيرها من المراكز العلمية المحلية والعالمية.

الخبرات :

- رئيس محكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية حتى الآن .
- رئيس محكمة الاستئناف العالي بالقاهرة .
- رئيس محكمة الاستئناف العالي بطنطا.
- رئيس محكمة الاستئناف العالي بالمنصورة .
- رئيس محكمة الاستئناف العالي ببني سويف .
- نائب رئيس محكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية .
- نائب رئيس محكمة الاستئناف العالي بالقاهرة.
- مستشار بمحكمة استئناف إسكندرية .
- رئيس محكمة إسكندرية الابتدائية .
- رئيس محكمة دمنهور الابتدائية .
- رئيس نيابة إسكندرية .
- رئيس نيابة دمنهور .
- رئيس نيابة استئناف طنطا.
- قاضي بمحكمة إسكندرية الابتدائية .
- قاضي بمحكمة دمنهور الابتدائية .
- وكيل أول نيابة دمنهور الكلية .
- وكيل اول نيابة بنها الكلية
- وكيل نيابة دمنهور الكلية .
- مساعد نيابة دمنهور الكلية .
- معاون نيابة دمنهور الكلية .

التعليم :

- دكتوراه القانون العام المقارن – كلية الحقوق – جامعة الإسكندرية

موضوع الدكتوراه " المسئولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة: دراسة تحليلية وتأصيلية في التشريع الفرنسي والإيطالي والأمريكي والإنجليزي وتشريعات الدول العربية والقانون المصري والشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية" بتقدير جيد جداً مع مرتبة الشرف الأولى وهو أعلى تقدير تمنحه كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية.

-Delivered lectures on the Egyptian Judiciary in the French Conseil d'Etat for the members of the French Conseil d'Etat and the French Court of Cassation

-Delivered lectures on the disciplinary liability of Judges and Members of the Public Prosecution in the French Ecole Nationale des Magistrats.

-Delivered lectures in the American Cultural Center in Alexandria, Centre Culturel Français in Alexandria and the Italian Cultural Centre and other academic institutions in Egypt and abroad.

Experience:

-Chief Justice of the Alexandria High Court of Appeal, till present.

-Chief Justice of the Cairo High Court of Appeal.

-Chief Justice of the Tanta High Court of Appeal.

-Chief Justice of the Mansoura High Court of Appeal.

-Chief Justice of the Beni Suef High Court of Appeal.

-Vice-president of the Alexandria High Court of Appeal.

-Vice-president of the Cairo High Court of Appeal.

-Counsellor in the Alexandria High Court of Appeal.

-Chairman of the Alexandria Court of First Instance.

-Chairman of the Damanhour Court of First Instance.

-Chief of Alexandria Prosecution.

-Chief of Damanhour Prosecution.

-Chief of the Tanta Appeal Prosecution.

-Judge at the Alexandria Court of First Instance.

-Judge at the Damanhour Court of First Instance.

-Senior Prosecutor at the Damanhour General Prosecution.

-Senior Prosecutor at the Benha General Prosecution.

-Prosecutor at the Damanhour General Prosecution.

-Assistant Prosecutor at the Damanhour General Prosecution.

-Associate Prosecutor at the Damanhour General Prosecution.

Education

-LL.D, honours degree from the Faculty of Law, Alexandria University.
Doctoral Dissertation: "Disciplinary Liability of the Judges and Members of the Public Prosecution: Analytical and Etymological study in the French, Italian, American and English Legislation, as well as the Legislation of the Arab States, the Egyptian Law, Shari'ah and International Conventions" with the grade of Very Good with honours, which is the highest grade granted by the Alexandria Faculty of Law.

- منحة علمية من مجلس القضاء الأعلى الإيطالي في روما بإيطاليا.
- دراسات متخصصة في العلوم الجنائية التطبيقية والبحث الجنائي والطب الشرعي بفرنسا.
- دبلوم القانون العام من كلية الحقوق جامعة الإسكندرية .
- دبلوم الشريعة الإسلامية من كلية الحقوق جامعة الإسكندرية .
- ليسانس الحقوق من كلية الحقوق جامعة الإسكندرية .
- دراسات عليا في اللغة الانجليزية من المركز الثقافي الأمريكي بالإسكندرية
- دراسات عليا في اللغة الفرنسية من المركز الثقافي الفرنسي بالإسكندرية
- دراسات عليا في اللغة الإيطالية من المركز الثقافي الإيطالي بالإسكندرية
- دراسات عليا في اللغة اللاتينية

الجوائز والتقديرات المهنية:

- منحة علمية من وزارة العدل للمدرسة الوطنية للقضاة بفرنسا ، لإجراء دراسات عليا في العلوم الجنائية التطبيقية وجمع المادة العلمية الخاصة بالتشريع الفرنسي لرسالة الدكتوراه .
- عضو الجمعية المصرية للقانون الجنائي .
- عضو الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع .
- عضو جمعية خريجي كلية الحقوق جامعة الإسكندرية .
- عضو نادي القضاة بالقاهرة والإسكندرية .
- إعداد أبحاث منشورة باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والإيطالية .
- حضور العديد من المؤتمرات من بينها : مؤتمر العدالة الأول ، مؤتمرات الجمعية المصرية للقانون الجنائي، مؤتمرات الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع .

حصل على العديد من شهادات التقدير منها :

- شهادة تقدير وميدالية من نادي الأهرام للكتاب عن كتب:
- الحكومة الاليكترونية.
- معجم مراد القانوني والاقتصادي والتجاري .
- موسوعة البحث العلمي وإعداد الأبحاث والرسائل والمؤلفات.
- شهادة تقدير وميدالية من مجلس الدولة الفرنسي عن مجموعة المحاضرات التي ألقاها على السادة أعضاء مجلس الدولة الفرنسي عن النظام القضائي المصري.

-Scholarship granted by the Italian Supreme Judicial Council, Rome, Italy.
-Specialized Studies in Applied Criminal Sciences, Criminal Investigation and Forensic Medicine, France.
-Diploma in Public Law from the Faculty of Law, Alexandria University.
-Diploma in Shari'ah from the Faculty of Law, Alexandria University.
- LL.B from the Faculty of Law, Alexandria University.
-Postgraduate Studies in the English Language from the American Center in Alexandria.
-Postgraduate Studies in the French Language from the Centre Culturel Français in Alexandria.
-Postgraduate Studies in the Italian Language from the Italian Cultural Centre in Alexandria.
-Postgraduate Studies in the Latin Language.

Professional Affiliations & Awards

-Scholarship granted by the Ministry of Justice to the French Ecole Nationale des Magistrats, to study postgraduate studies in Applied Criminal Sciences and collecting material related to the French Legislation in the Doctoral Dissertation.
-Member of the Egyptian Association of Criminal Law.
-Member of the Egyptian Association of Political Economy, Statistics and Legislation.
-Member of the Association of the Graduates of the Faculty of Law of the Alexandria University.
-Member of the Judges Clubs in Cairo and Alexandria.
-Author of published papers in Arabic, French, English, and Italian.
-Attended several conferences such as: the first conference on justice, conferences held by the Egyptian Association of Criminal Law, conferences held by the Egyptian Association of Political Economy, Statistics and Legislation.

Received many certificates of merit, as follows:

-Certificate of merit and a medal from the Al-Ahram Book Club for the following books:
-Electronic government.
-Mourad's legal, economic and commercial dictionary.
-Encyclopedia of the terms of scientific research and theses and publications writing.
-Certificate of merit and a medal from the French Conseil d'Etat for the lectures delivered on the Egyptian Judiciary to the members of the French Conseil d'Etat.

قائمة بأسماء البرامج والكتب والأبحاث العلمية المختلفة للمستشار الدكتور عبد الفتاح مراد

أولاً : البرامج القانونية والاقتصادية والتجارية والموسوعات المنشورة إلكترونياً على سى دى CD(١):

هذه البرامج جميعا تتضمن طرق بحث إلكترونية موضوعية وأبجدية مبتكرة لسرعة البحث والحصول على المعلومات فى أقصر فترة ممكنة وتوفر الوقت والجهد .

- برنامج CD موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ وحتى الأن وطرق نقض الأحكام فى القوانين العربية / CD ROM ٦٠٠ ميجا .
- برنامج CD موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ وحتى الأن وطرق نقض الأحكام فى القوانين العربية /CD ROM ٦٠٠ ميجا .
- برنامج CD موسوعة مراد الجنائية والمدنية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ وحتى الأن وطرق نقض الأحكام فى القوانين العربية /CD ROM ٦٥٠ ميجا .
- برنامج CD موسوعة مراد لصيغ الدعاوى والأوراق القضائية والكمبيوتر والإنترنت /CD ROM ٦٠٠ ميجا .
- برنامج CD موسوعة مراد لصيغ العقود المدنية والتجارية والشركات والكمبيوتر والإنترنت – ويتضمن شرح تفصيلى لجميع الصيغ المعمول بها فى القوانين المصرية والعربية /CD ROM ٦٠٠ ميجا .
- برنامج CD موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها CD Rom ٦٠٠ ميجا .

---

(١) **تطلب هذه المؤلفات من المؤلف على العنوان التالي:**
جمهورية مصر العربية – الإسكندرية – المنشية – ٤٨ شارع القائد جوهر شقة ٣١
تليفاكس: ٠٠٢٠٣/٤٨٤٤٤٤٠
www.drmourad.net + E-mail:M@drmourad.net + E-mail:comourad@yahoo.com
E-mail:mourad_dr@hotmail.com + http://mourad_dr.tripod.com
أنظر مدونتنا أو معلقتنا على الإنترنت :
www.drmourad.net/blog
كما يمكن إرسال المؤلفات لطالبيها بالبريد للمكان المطلوب وبخصم خاص .
كما تطلب هذه المؤلفات من المكتبات الكبرى في مصر والدول العربية .

Complete List of the Titles of the Various Scientific Books and e-Books Compiled and Created by
Counsellor Dr. Abd El Fattah Mourad

Firstly: Legal, Economic and Commercial Programs and Encyclopedias e-published on CD's [1]:

All these programs include electronic innovated objective and alphabetical search methods to ensure fast search and access to information in the shortest possible time to save time and effort.

- CD Program Mourad's Criminal Encyclopedia of the Legal Rules set by the Egyptian Cassation Court, since the establishment of The ECC in 1931 until now and the methods of judgment contestation in the Arab laws CD 600 MB.
- CD Program Mourad's Civil Encyclopedia of the Legal Rules set by the Egyptian Cassation Court, since the establishment of The ECC in 1931 until now and the methods of judgment contestation in the Arab laws CD 600 MB.
- CD Program Mourad's Criminal and Civil Encyclopedia of the Legal Rules set by the Egyptian Cassation Court since the establishment of The ECC in 1931 until now and the methods of judgment contestation in the Arab laws CD 650 MB.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of Suits Formulae, Judicial Instruments, Computers and the Internet CD 600 MB.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the formulae of the Civil, Commercial, Company, Computer and Internet Contracts. It comprises detailed explanation of all the effective and applicable formulae in the Egyptian and Arab Laws CD 600 MB.
- CD Program Encyclopedia of the Explanation of the Penal Code and Special Criminal Statutes- and the Criminal Characterization thereof CD 600 MB.

---

(1) All these versions are being requested from author On the following address:
48, El Qaed Gouhar St., El Manshia, Alexandria - **Tel/Fax:00203-4844440**
www.drmourad.net + E-mail:M@drmourad.net + E-mail:comourad@yahoo.com
E-mail:mourad_dr@hotmail.com + http://mourad_dr.tripod.com
See Our blog :
www.drmourad.net/blog
We can send all the needed requests from these versions to everywhere by mail with a special discount.
These versions could be got also from the esteemed libraries here in Egypt and allover the Pan-Arab world.

- برنامج CD الموسوعة العقارية – شرح تفصيلي للقوانين العقارية المعمول بها فى مصر وتطبيقات المحاكم المختلفة بشأنها وهى القانون التمويل العقارى والقانون المدنى وقانون المرافعات والحجز الإدارى وقوانين البنوك وقوانين الشهر العقارى والسجل العينى والرسوم وقوانين المبانى والعمران والضرائب العقارية معلقاً عليها بمبادئ النقض والإدارية والدستورية العليا /CD ROM ٥٥٠ ميجا .

- برنامج CD موسوعة مصطلحات العولمة والأقلمة – شرح تفصيلى باللغة العربية لجميع المصطلحات العلمية الإنجليزية المتعلقة بالعولمة والأقلمة والمصطلحات المرتبطة بها ودول العولمة ودول الأقلمة وشخصيات العولمة والأقلمة فى العالم /CD ROM ٥٥٠ ميجا .

- برنامج CD موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية ويتضمن النصوص الكاملة للأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية ويتضمن آليات إليكترونية متطورة للبحث داخل أحكام المحكمة الدستورية العليا وذلك منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٧٩ وحتى ٢٠٠٤ CD٦٥٠ ميجا .

- برنامج CD موسوعة مراد لمصطلحات البرمجة والمبرمجين " معجم إنجليزى عربى – عربى إنجليزى " CD ROM ٦٠٠ ميجا .

- برنامج CD موسوعة مراد لمصطلحات الإنترنت " معجم إنجليزى عربى – عربى إنجليزى " .

- برنامج CD موسوعة مراد لمصطلحات الشبكات " معجم إنجليزى عربى – عربى إنجليزى " .

- برنامج CD موسوعة مراد لمصطلحات البيئة " معجم إنجليزى عربى – عربى إنجليزى " /CD ROM ٦٠٠ ميجا.

- برنامج CD موسوعة مراد لمصطلحات الكمبيوتر والإنترنت " معجم إنجليزى عربى – عربى إنجليزى " .

- برنامج CD موسوعة مراد لمصطلحات الملكية الفكرية " معجم إنجليزى عربى – عربى إنجليزى " CD ROM ٦٠٠ ميجا .

- برنامج CD موسوعة مراد لشرح قوانين الضرائب والمحاسبة والمراجعة القانونية – طبقا لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى ٢٠٠٥) CD ROM ٦٠٠ ميجا.

- برنامج CD موسوعة مراد للتعريفة الجمركية المعدلة – طبقا لأحدث التعديلات.

- CD Program Mourad's Real Estate Encyclopedia: Detailed explanation of the real estate laws in force in Egypt and the applications thereof by different courts, i.e. Real Estate Financing Law – Civil Law – Procedures Law and Administrative Seizure Law – Banking Laws – Laws of Land Registry Office, the Real Registry Office, Fees, Laws on Buildings, Construction and Real Estate Taxes, with a commentary thereon in the light of the principles set by the Cassation, Administrative Causes and Supreme Constitutional Court. CD 550 MB
- CD Program Encyclopedia of the Terms of Globalization and Regionalization. Detailed explanation, in Arabic, of all the English terms related to Globalization and Regionalization, in addition to the relevant terms and States of Globalization and States of Regionalization, as well as the World Characters of Globalization and Regionalization CD 550 MB
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Rulings of the Supreme Constitutional Court. It comprises advanced search tools and mechanisms to search for the rulings of the Supreme Constitutional Court since the establishment in 1979 thereof till 2004 CD 650 MB.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Terms of programming and programmers "English/Arabic", "Arabic/ English" CD 600 MB.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Terms of Internet "English/Arabic", "Arabic/ English" CD 600 MB.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Terms of networks "English/Arabic - Arabic/ English" CD ROM 600 MB.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of Environmental Terms CD 600 MB.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Terms of Computers and Internet "English/Arabic", "Arabic/ English" CD 600 MB.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Intellectual Property CD 600 MB.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Explanation of The Legal Tax, Accounting and Auditing Laws CD 600 MB.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the new Customs tariff CD 600 MB.

- برنامج CD موسوعة مراد للضريبة العامة على المبيعات – طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى ٢٠٠٥) .
- برنامج CD موسوعة مراد لشرح قوانين الضرائب على الدخل .
- برنامج CD موسوعة مراد للتشريعات المصرية CD ROM ٦٥٠ ميجا .
تشتمل على جميع التشريعات المصرية المعمول بها والملغاة والتعليقات الهامشية عليها بالتعديلات المختلفة حتى الآن .
- برنامج CD كيف تستخدم شبكة الإنترنت فى البحث العلمى وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات .
- برنامج CD موسوعة مراد لإدارة مكتب المحامى .
- برنامج CD معجم مراد القانوني والاقتصادي والتجاري " إنجليزي – عربي ، عربي
- إنجليزي " شرح تفصيلي مُقارن باللغة العربية للمصطلحات الإنجليزية والشرعية في النظم القانونية والاقتصادية والتجارية المعاصرة /CD ROM ٦٠٠ ميجا.
- برنامج CD أصول البحث العلمى وكتابة الأبحاث والرسائل والمؤلفات .
- برنامج CD موسوعة مراد لشرح قوانين الجمارك والاستيراد والتصدير والإعفاءات الجمركية.
- برنامج CD موسوعة مراد لشرح التشريعات البحرية .
- برنامج CD موسوعة مراد لإدارة النيابات .
- برنامج CD موسوعة مراد للمدونات ، CD ROM ٦٠٠ ميجا وورد .
- توجد برامج أخرى متنوعة جارى إعدادها .

ثانياً : المعاجم والموسوعات الورقية :

- موسوعة الإنتخابات دراسة مقارنة ، شرح تفصيلي مُقارن للتشريعات المصرية والعربية المتعلقة بالإنتخابات الرئاسية ومباشرة الحقوق السياسية ومجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية واتحاد الكتاب واتحاد الناشرين والمجالس الشعبية المحلية والبلديات ونقابات المحامين والتجاريين ونقابات المهن الطبية والأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة والبيطريين والعلاج الطبيعي والمهندسين ونقابة الصحفيين وقانون تنظيم الصحافة والنقابات العمالية والمرشدين السياحيين ونقابة مصممي الفنون التطبيقية والشباب والرياضة والمهن التعليمية ومجالس الآباء والجامعات والاتحادات الطلابية والمهن الرياضية والاتحادات الرياضية والغرف التجارية والسياحية واتحادات الملاك والتعاون الإسكاني والاستهلاكي والإنتاجي والزراعي وتعاونيات الثروة المائية والجمعيات الأهلية ، وتحديد المحاكم المختصة بالمنازعات الانتخابية وشرح أركان الجرائم الانتخابية والقيود والأوصاف والمسئوليات الجنائية والتأديبية والمدنية المترتبة على تلك الجرائم، وأحكام محكمة النقض والإدارية والدستورية العليا والصيغ القانونية للدعاوى والمذكرات والطلبات والأحكام وغيرها .

- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Update Sales Tax CD 600 MB.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the explanation of the income tax laws.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Egyptian Statutes, comprising all the Egyptian statutes in force and quashed, in addition the marginal commentaries thereon CD 600 MB.
- CD Program How to use the Internet in Scientific Research and Theses, Papers and Writings Preparation.
- CD Program Mourad's Encyclopedia for Advocate's Office Management.
- CD Program Mourad's Legal, Economic and Commercial Dictionary "English/Arabic - Arabic/English" Detailed comparative explanation, in Arabic of all the English and Shariite Terms in the Contemporary Legal, Economic and Commercial Institutions CD 600 MB
- CD Program Principles of scientific Research and Papers, Theses and Publications Writing.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the explanation of customs, import, export and the customs exemptions thereof.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the maritime statutes.
- CD Program Mourad's Encyclopedia Program For parquets Management .
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Blogs.
- There are other CD Programs in the pipeline.

Secondly: Paper-based Dictionaries and Encyclopedias:

- Mourad's Encyclopedia of the elections – comparative study, a detailed comparative explanation for both the Egyptians and the Arab jurisdictions that belong to the presidential elections, practicing the political rights, Magles El Sha'ab "the Egyptian parliament", Magles El Shourah the "Egyptian consultative council", political parties, writers union, publishers union, local public assemblies, municipalities, specialized syndicates, journalism regulatory law, parent's councils, universities, students unions, sportive federations, chambers of commerce and tourism, owners unions, co-operations and NGOs, in addition determining the competent courts in electoral conflicts, also explanation of the elements of the electoral crimes, both restrictions, descriptions and both criminal, disciplinary and civil responsibilities thereof, and the judgments of cassation, administrative, supreme constitutional courts, lawsuits formulae, memorandums, requests and judgments thereof and others.

- معجم مراد القانوني والاقتصادي والتجاري " إنجليزي - عربي " شرح تفصيلي مُقارن باللغة العربية للمصطلحات الإنجليزية والشرعية في النظم القانونية والاقتصادية والتجارية المعاصرة - مُجلد فاخر ، المعجم الحاصل على جائزة وشهادة تقدير نادى الأهرام للكتاب عام ٢٠٠٢ (الطبعة الثانية) .
- معجم مراد لمصطلحات علوم البيئة " إنجليزى - عربى" .. معجم موسوعى لشرح مصطلحات علوم البيئة القانونية والاقتصادية والدولية والاجتماعية والكيميائية والبترولية والغذائية والزراعية وكافة أنواع التلوث وذلك فيما يتعلق بكافة جوانب البيئة الأرضية والمائية والهوائية والمختصرات القانونية والمواقع على شبكة الإنترنت وغيرها .
- المعجم القانوني رباعي اللغة " فرنسي - إنجليزي - إيطالي - عربي - شرعي" شرح تفصيلي للمصطلحات القانونية المستعملة فى النظم القانونية .. الفرنسي والإنجليزي والعربي والإيطالي .
- معجم مراد القانوني والاقتصادي والتجاري " فرنسى - عربى - شرعى " شرح تفصيلي مُقارن باللغة العربية للمصطلحات الفرنسية في النظم القانونية والاقتصادية والتجارية المعاصرة - خمسة أجزاء مُجلد فاخر .
- موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها - ثلاثة مجلدات مجلدة تجليداً فاخراً.
- موسوعة مراد لمصطلحات الملكية الفكرية والكمبيوتر والإنترنت - معجم موسوعى - إنجليزى - عربي - عربى - إنجليزى .
- الموسوعة العقارية - شرح تفصيلى لقانون التمويل العقارى والقوانين العقارية فى مصر ـــ مجلد فاخر .
- موسوعة مصطلحات العولمة والأقلمة - شرح تفصيلى لمصطلحات العولمة والأقلمة - إنجليزى عربى - عربى إنجليزى مجلد فاخر .
- موسوعة التشريعات المصرية المعدلة طبقاً لأحدث التعديلات - وهى تتضمن ٧٢ كتاباً تشتمل على النصوص التشريعية الكاملة للقوانين المصرية وتعديلاتها المختلفة منذ صدور القوانين وحتى الآن وفهرس تفصيلى أبجدى وموضوعى يحتوى على أرقام المواد لجميع التشريعات وملخص وافى لكل مادة من المواد وهوامش تفصيلية بالتعديلات التشريعية المختلفة للقوانين والقرارات حتى أحدث التعديلات من واقع الجريدة الرسمية والوقائع المصرية والنشرة التشريعية واللوائح التنفيذية والقرارات الوزارية والمذكرات الإيضاحية للتشريعات المختلفة وهوامش تفصيلية تتضمن أحكام المحكمة الدستورية العليا المتعلقة بمواد القانون التى قضى بعدم دستوريتها والمواد التى رُفض فيها الطعن بعدم الدستورية حتى أحدث الأحكام.

- Mourad's Legal, Economic and Commercial Dictionary "English/Arabic - Arabic/English" Detailed comparative explanation, in Arabic of all the English and Sharia Terms in the Contemporary Legal, Economic and Commercial Institutions.
- Mourad's Dictionary of the environmental sciences terms, an encyclopedic dictionary for the explanation of all legal, economic, international, socio, chemical, petroleum, nutritional and agro environmental terms, in addition all the types of pollution that belong to the land, aquatic and air environment, the legal abbreviations, the sites on the internet thereof and others
- Mourad's Legal quarto lingual Dictionary "French - English - Italian - Arabic" detailed explanation of the legal terms used in the French, English Arab, Italian Legal Systems.
- Mourad's Legal, Economic and Commercial Dictionary "French - Arabic – Shari " Comparative detailed explanation, in Arabic, of the French Terms in the Contemporary Legal, Economic and Commercial Systems – available in 5 parts Deluxe Volume.
- Encyclopedia of the Explanation of the Crimes of the Penal Code and Special Criminal Statutes, as well as the Criminal Characterization thereof. Available in Three Deluxe Bound Volumes
- Mourad's Encyclopedia of Intellectual Property, Computers and Internet - Encyclopedic Dictionary "English/Arabic, Arabic / English"
- Encyclopedia of Real Estate – Detailed explanation of the Real Estate Finance Law and the Real Estate Laws in Egypt - Deluxe Bound Volume .
- Encyclopedia of the Terms of Globalization and Regionalization - Detailed explanation of the terms of Globalization and Regionalization Deluxe Bound Volume.
- Encyclopedia of the Explanation of the Amended Egyptian Legislations as per the latest amendments – It comprises 72 books that cover the complete legislative texts of the Egyptian laws and the amendments thereof since the promulgation of the laws till now, in addition a detailed alphabetical and subject index containing the numbers of the Articles of all legislations and comprehensive summary of each article and detailed notes of the different legislative amendments of the laws and decrees as per the latest amendments derived from the official journal, Egyptian Wake', Legislative Bulletin , Executive Regulations, Ministerial Decrees, Explanatory Memos of the different Legislations and detailed notes containing the rulings of the Supreme Constitutional Court related to the articles of the law that were held unconstitutional and the articles for which the objection for unconstitutionality has been rejected as well as covering the recent rulings.

- موسوعة شرح النظم القانونية والاقتصادية والسياسية في مصر والدول العربية وتشتمل على شرح النظم القانونية والاقتصادية والسياسية في مصر والدول العربية وأهم التشريعات المعمول بها ومنها الدساتير العربية التشريعات البرلمانية وتشريعات العمل والمحاماة والتحكيم والملكية الفكرية ، دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية – سبعة أجزاء.

- موسوعة الترجمة الإنجليزية للقوانين المصرية والنصوص العربية المقابلة لها – إحدى وعشرون جزءاً – وتشتمل على ترجمة القوانين المصرية الآتية وما يقابلها من النصوص العربية وهي قوانين الأحوال الشخصية والملكية الفكرية وقانون العقوبات وقانون الشركات وقانون التجارة والدستور المصرى والقانون المدنى وقانون التجارة البحرى والمناقصات والمزايدات وقانون الاستثمار وقوانين البووت BOOT والترجمة الإنجليزية لصيغ العقود والدعاوى وقانون العمل المصرى الجديد والجمعيات الأهلية والأجانب والبيئة المصرى والجمارك وقانون البنك المركزى والضرائب على الدخل والترجمة الإنجليزية لاتفاقيات المشاركة المصرية الأوروبية واتفاقيات الجات وقانون سوق رأس المال وقانون قطاع الأعمال العام .

- موسوعة البُنوك – طبقا لقانون البنك المركزى والجهاز المصرفى المصرى رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ المعدل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ٢٠٠٣ – مجلدين فاخرين ٣٧١٢ صفحة .

- موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية.

- موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية " إنجليزي – فرنسي – عربي " (الطبعة الثانية).

- الموسوعة الكبرى للجات ومنظمة التجارة العالمية " ثلاثة مجلدات " إنجليزي – فرنسي – عربي .

- موسوعة الاستثمار – شرح تفصيلي لقوانين الاستثمار في مصر والعالم – مُجلد فاخر.

- موسوعة قطاع الأعمال العام – شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد القانون والقوانين المكملة (الطبعة الثانية).

- موسوعة ضريبة المبيعات – مُجلد فاخر .

- موسوعة شرح التشريعات البحرية (الطبعة الثانية) .

- موسوعة شرح تشريعات الغش التجاري والصناعي والأغذية – ثلاثة مجلدات مجلدة تجليدا فاخرا .

- موسوعة مراد لصيغ الدعاوى والأوراق القضائية – ٧ أجزاء .

- موسوعة مراد لصيغ العقود المدنية والتجارية والشركات – ٧ أجزاء – مجلدة تجليدا فاخرا .

- موسوعة قانون التجارة الجديد ، دراسة مقارنة – شرح تفصيلى لجميع مواد قانون التجارة – مُجلد فاخر .

- The Explanatory Encyclopedia of Both Juridical; Economic & Political Systems in Egypt; and All the Other Pan-Arab States, comprising the Most Important Legislations in Force e.g. the Pan Arab Constitutions; Parliaments' Legislations; the Legislations that belongs to Labour; Advocacy; Arbitrage; Intellectual Property, in addition a comparative study among Arab Legislations; Foreign Legislations; Defense & Justice Standards; International Agreements; and Sharia thereto – (Available in Seven Parts).
- The Encyclopedia of the English Translation of the Egyptian Laws and its Corresponding Texts in Arabic thereto –Available in 21 parts- comprising the Egyptian Civil Status; Intellectual Property; the Penal Code; Companies; Commerce; the Egyptian Constitution; the Civil Code; Marine Commerce; Tenders; Bids; investment; and BOOT Laws, in addition the English Translations for both Contract's & Lawsuits' Formulae; the Update Egyptian Labour Law in Force; NGOs; Expatriates; Environmental; Customs; the Egyptian Central Bank; and the Income Tax Laws, plus the English Translation for both the Egyptian-Euro Partnership Agreements; the GATT Agreements; the Stock Market; and Public Enterprise Sector Laws Thereto.
- Encyclopedia of Banks – According to the Law of the Central Bank and Banking System No.88/2002 and the New Trade Law no.17 of the year 1999 as amended by Law No. 158/2003 –Two Deluxe Bound Volumes.
- Explanation of Customs, Importing, Exporting and Duty Free laws
- Encyclopedia of Customs, Importing and Exporting in Egypt and the Arab States - Deluxe Bound Volume.
- Encyclopedia of the Terms of GATT and WTO "English - French - Arabic".
- The Grand Encyclopedia of GATT and WTO "English - French - Arabic" - Three Deluxe Bound Volumes.
- Encyclopedia of Investment – Detailed Explanation of the Laws of investment in Egypt and the World - Deluxe Bound Volume.
- Encyclopedia of Public Enterprise Sector - Detailed Explanation of each Article of the Law as per the Complementary Laws thereof.
- Encyclopedia of Sales Tax. - Deluxe Bound Volume.
- Encyclopedia of the maritime statutes. (2nd edition).
- Encyclopedia of the Explanation of the Statutes of Fraud – available in 3 parts.
- Mourad's Encyclopedia of Suits Formulae and Judicial Instruments. 7 Deluxe volumes.
- Mourad's Encyclopedia of the Formulae of the Civil, Commercial and Company Contracts. – 7 Deluxe volumes.
- Encyclopedia of the New Trade Law. Comparative Study - Detailed Explanation of all the Articles of the New Trade Law. Deluxe volume

- موسوعة شرح قوانين الضرائب والمحاسبة والمراجعة القانونية – أربعة أجزاء – ٤٥٠٠ صفحة تقريبا .
- موسوعة الشركات – شرح تفصيلى لكل مادة على حدة من مواد قوانين الشركات المختلفة ولوائحها والقرارات المكملة والصيغ القانونية العربية والإنجليزية وتطبيقات المحاكم – ثلاثة مجلدات مجلدة تجليداً فاخراً .
- موسوعة مراد لأحدث أحكام محكمة النقض الجنائية والمدنية – سبعة أجزاء.
- موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية ويتضمن النصوص الكاملة للأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية ويتضمن آليات إليكترونية متطورة للبحث داخل أحكام المحكمة الدستورية العليا وذلك منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٧٩ وحتى الآن – عشرة مجلدات مجلدة تجليداً فاخراً.
- موسوعة مراد لأحدث أحكام المحكمة الإدارية العليا المصرية – تتضمن هذه الموسوعة نصوص وملخصات الأحكام الصادرة من دائرة توحيد المبادئ منذ إنشائها وحتى الآن وأحدث أحكام دوائر المحكمة الإدارية العليا منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن وتقارير هيئة المفوضين ونماذج لصيغ الطعون والمذكرات أمام المحكمة .
- موسوعة مصطلحات البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات "إنجليزي – فرنسي – عربي" مجلد فاخر الموسوعة الحاصلة على جائزة وشهادة تقدير نادى الأهرام للكتاب عام ١٩٩٩ (الطبعة الثانية).
- موسوعة مصطلحات الكمبيوتر والإنترنت " إنجليزي – عربي " شرح عربي لمصطلحات الكمبيوتر والإنترنت – مُجلد فاخر ، الموسوعة الحاصلة على جائزة وشهادة تقدير نادى الأهرام للكتاب عام ٢٠٠١ (الطبعة الثانية).
- موسوعة مراد لمصطلحات البرمجة والمبرمجين " معجم إنجليزى عربى " شرح جميع مصطلحات لغات البرمجة المختلفة وبرامج التشغيل ونظم الحماية وأشهر المبرمجين وشركات البرمجيات فى العالم والمختصرات العلمية .
- موسوعة شرح جرائم التهرب الضريبى .
- موسوعة حقوق الإنسان .
- موسوعة شرح الإرهاب .
- موسوعة شرح قوانين الملكية الفكرية – مجلد فاخر.

- Encyclopedia of the Explanation of the Laws on Tax, Accountancy and Statutory Audit. Four Deluxe Bound Volumes, approx.4500 pages
- Encyclopedia of Companies - Detailed Explanation of the Articles of the Company Law, Its Complementary Regulations and Decrees, in addition the Arabic and the English Legal Formulae and Courts Applications thereto – Three Deluxe Volumes.
- Mourad's Encyclopedia of the Recent Criminal and Civil Rulings of the Cassation Court - Seven Deluxe Volumes.
- Mourad's Encyclopedia of the Rulings of the Supreme Constitutional Court since the establishment thereof in 1979 until now concerning the methods of control of the constitutionality of laws in Egypt and the Arab States and the Comparative law - 10 Deluxe Volumes.
- Mourad's Encyclopedia of the recent rulings of the Egyptian High Administrative Court – comprising the texts and summaries of the judgments issued by the Principles Unification Circuit since the establishment thereof till now, recent rulings of the circuits of the High Administrative Court since 1980 till now, reports of the State Commissioners Authority, Models objection formulae and memos before the Court.
- Encyclopedia of the Terms of Scientific Research and Theses and Publications Writing "English - French - Arabic – Shari", Deluxe volume. It was awarded a prize and a certificate of appreciation from the Al Ahram Book Club in 1999.
- Encyclopedia of the Terms of Computers and Internet "English – Arabic" comprising Arabic explanation of the Terms of Computers and Internet-Deluxe Volume. It was awarded a prize and a certificate of appreciation from the Al-Ahram Book Club in 2001.
- Mourad's Encyclopedia of the Terms of Programming and Programmers.
- Encyclopedia of the Explanation of the crimes of Tax Evasion.
- Encyclopedia of Human Rights
- The Encyclopedia of the Terrorism Explanation.
- Encyclopedia of the Explanation of the Laws of Intellectual Property - Deluxe Bound Volume.

- موسوعة شرح ضريبة المبيعات - طبقا لأحدث التعديلات
- موسوعة أصول البحث العلمى وكتابة الأبحاث والرسائل والمؤلفات - دراسة تحليلية وتأصيلية فى فلسفة البحث العلمى وفى علم المنطق وعلم المعرفة وعلم العلم
- موسوعة النيابات والتحقيق الجنائي التطبيقي والفني والتصرف في التحقيق (٦ اجزاء) .
- موسوعة شرح قانون العمل المصري رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .
- موسوعة شرح الشيك في مصر والدول العربية .

ثالثاً :- القانون الجنائي :

- شرح جرائم الجلسات .
- إشكالات التنفيذ الجنائية .
- شرح الطعن بالمعارضة فى الأحكام الجنائية .
- شرح أحكام محكمة النقض كمحكمة موضوع جنائياً ومدنياً .
- الجديد في أحكام محكمة النقض المصرية .
- الجديد فى أحكام محكمة النقض من ٢٠٠١-٢٠٠٢ .
- الجديد فى أحكام محكمة النقض المصرية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ .
- التعليق على الجديد في أحكام محكمة النقض المصرية ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ .
- الجديد في النقض الجنائي في سبع سنوات من ١٩٩٦ - ٢٠٠٣ .
- الجديد في أحكام محكمة النقض المصرية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ .
- الجديد في أحكام محكمة النقض المصرية ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ .
- الجديد في شرح تشريعات الغش .
- شرح تشريعات الغش .
- شرح جريمة خيانة الأمانة والجرائم الملحقة بها .
- شرح جرائم النصب وخيانة الأمانة والجرائم الملحقة بها (الطبعة الأولى).
- شرح الشيك من الناحيتين الجنائية والتجارية (الطبعة الثانية).

- Encyclopedia of Sales Tax Explanation.
- Encyclopedia of the principals of the scientific research and writing researches, papers and compilations.
- Encyclopedia of prosecutors and both applicable and technical criminal investigation and investigation disposition.
- Encyclopedia of the explanation of the update Egyptian labour law in force No. 12/2003.
- Encyclopedia of the Explanation of the Cheque in Egypt and the Pan Arab States.

Thirdly: Criminal Law:

- The explanation of audiences' crimes.
- Criminal execution impediments and complications.
- Explanation of the Opposition of Criminal Judgments.
- Explanation of the rulings of the cassation court as a court of merits in the criminal and civil suits.
- Recent judgments Of the Egyptian court of cassation.
- Recent Judgments Of The Egyptian Court Of Cassation 2001-2002
- Recent judgments of the Egyptian court of cassation 2002-2003.
- The commentary on the recent judgments of the Egyptian court of cassation 2003-2004.
- The Recent Rulings in the Criminal Cassation Court in seven years from 1996 till 2003.
- Recent Judgments Of The Egyptian Court Of Cassation 2004-2005.
- Recent Judgments Of The Egyptian Court Of Cassation 2005-2006.
- Latest Explanations of the Statutes of Fraud.
- Explanations of the Statutes of Fraud.
- Explanation of the Crime of Breach of Trust and Relevant Crimes.
- Explanation of swindle, breach of trust and the other crimes thereto .
- Explanation of the Check from the Criminal and Commercial points of view (2nd Edition).

- أصول أعمال النيابات والتحقيق العملي .
- شرح جرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام وغيرها من جرائم الامتناع .
- شرح التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي .
- شرح التحقيق الجنائي التطبيقي .
- شرح أوامر وقرارات التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيها.
- شرح تشريعات المخدرات .
- التعليق على تشريعات المخدرات .
- التعليق على قانون العقوبات المعدل (الطبعة الثانية) .
- شرح قانون الإجراءات الجنائية المعدل (الطبعة الأولى ٢٠٠٧) .
- التعليق على قانون الإجراءات الجنائية المعدل (الطبعة الثانية ٢٠٠٧) .
- التعليمات الإدارية للنيابات .
- التعليمات القضائية للنيابات .
- شرح تشريعات البيئة – مُجلد فاخر (الطبعة الثانية).
- شرح الأحكام الكبرى الجنائية والمدنية لمحكمة النقض المصرية .
- شرح تشريعات المباني .
- القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل قانون الإجــراءات الجنائيـــة والعقوبــات وأعماله التحضيرية .
- شرح قانون المرور وجرائم القتل والإصابة الخطأ والإتلاف .
- شرح جرائم القتل والإصابة الخطأ .
- شرح جرائم السرقات .
- شرح جرائم القتل العمد .
- شرح جرائم القذف والسب وإفشاء الأسرار والجرائم التي تقع بواسطة الصحف.
- أصول التعليق على أحكام القضاء لمحكمة النقض المصرية .
- شرح جرائم الجرح والضرب والبلطجة .
- شرح جرائم التزوير والتزييف .
- شرح قوانين أمن الدولة والطوارئ .
- شرح الأوامر الجنائية والأحكام .
- شرح الجنحة المباشرة والدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي .
- شرح نظام غرفة المشورة ومشكلاتها العملية .
- شرح قوانين التصالح الجنائية والمدنية والإدارية .
- شرح الحبس الاحتياطي .
- شرح النظم القانونية للأجهزة الرقابية .
- التعليق على قوانين التموين والتسعير الجبرى .
- شرح جرائم قوانين العمل والتأمين الاجتماعى وقطاع الأعمال العـام والمحـال التجارية والصناعية والعامة .

- Principles of Parquet Work and Applied Investigation.
- Explanation of the Crimes of the Abstention of Judgments' enforcement and other Relevant Crimes.
- Explanation of Criminal Technical Inquiry and Criminal Investigation.
- Explanation of the Applied Criminal Investigation.
- Explanation of the Orders and Decrees for Disposition of Criminal Inquiry and Contestation Methods.
- Explanation of Drug Statutes.
- Commentary on Drug Statutes.
- The commentary on the Modified criminal law (2nd edition2007)..
- Explanation of the update law Of criminal procedures (edition2007)..
- Commentary on the Revised Law of Criminal Procedures(2nd edition2007)..
- Administrative Instructions for Parquets.
- Judicial Instructions for Parquets.
- Explanation of Environmental Statutes. Deluxe volume (2nd edition).
- Explanation of the Major Criminal and Civil Rulings of the Egyptian Cassation Court.
- Explanation of Buildings' Statutes.
- Law no. 174/1998 concerning the Revision of the Criminal Procedures Code and Penalties and its Preparatory Works.
- Explanation of the Law on Traffic and the Crimes of Accidental Injury, Manslaughter and Damage.
- Explanation of the Crimes of Manslaughter and Accidental Injury.
- Explanation of the Crimes of Larceny.
- Explanation of the Crimes of Murder.
- Explanation of defamation, Insult, disclosure, newspapers and press crimes.
- The Principals of the Commentary on the Judiciary's Judgments concerning the Egyptian Cassation Court.
- Explanation of the Crimes of Injuring, Battery and Hooliganism.
- Explanation of the Crimes of forgery and falsification.
- The Explanation of State Security & the Emergency Procedure laws.
- Explanation of Criminal Orders and Judgments.
- Explanation of Direct Misdemeanor and Civil Action before Criminal Judiciary.
- Explanation of the Chambers System and its Practical Problems, Formulae and the Equivalent Arabic Texts.
- Explanation Of The Reconciliation Laws .
- Explanation Of The Provisory Detention .
- Explanation of the Legal systems of the Inspection Authorities.
- Commentary on the Statutes of Catering and Prescribed Pricing.
- Explanation of the crimes related to the Laws of Labour, Social Insurance, Public Enterprise sector, and Commercial: Industrial and Public Establishments.

- شـرح قوانيـن الأمن الصناعى والتعبئة العامـة والطـوارئ وجـرائم الحريق والتخريب والأسلحة والمتفجرات .
- شرح قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة .

رابعاً :- القانون المدني :

- شرح دعاوى التعويض عن حوادث مركبات النقل السريع والقانون رقـم ٢٠٠٧/٧٢ بشأن المسئولية عن حوادث مركبات النقـل السـريع ولائحتـه التنفيذية .
- النظام القانوني للمصاعد والمسئولية القانونية الناتجة عنها .
- النظام القانوني للسكك الحديدية والمسئولية القانونية الناتجة عنها .
- شرح قانون محاكم الأسرة والتشريعات المكملة له .
- شرح قوانين الصحافة والنشر .
- شرح قانون إيجار الأماكن غير السكنية والمحلات طبقاً للقـانون رقـم ٦ لسنة ١٩٩٧ المعدل بالقانون ٢٠٠١/١٤ .
- شرح قانون التمويل العقارى – شرح القانون رقـم ١٤٨ لسـنة ٢٠٠١ ومذكرته الإيضاحية .
- التعليق على قانون التمويل العقاري ولائحته التنفيذية .
- التعليق على قانون الجمعيات الأهلية
- التعليق على قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية والمعـدل بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٥
- التعليق على قانون العمل المصرى الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .
- التعليق على قانون التأمين الإجتماعى .
- قانون الملكية الفكرية ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له .
- الجديد فى الملكية الفكرية .
- التعليق على اتحاد الشاغلين .
- شرح اتحاد الملاك وملكية الشقق (الطبعة الثانية) .
- شرح دعاوى بيع العقارات في القانون المدني وقانون المرافعات وقـانون الحجز الإداري – مُجلد فاخر .
- التعليق على قوانين الإيجارات .
- التعليق على قوانين إيجار الأماكن وتعديلاته حتى عام ٢٠٠٥ .

- Explanation of the Laws on Industrial Safety, Public Mobilization, Emergency, Arson, Sabotage, Weapons and Explosives.
- The Explanation of the Law of Fair Competition Protection & Prevention of the Monopolistic Practices Thereto.

- Fourthly: Civil law:

Explanation of compensation actions concerning the accidents of vehicles of fast transportation, law No.72/2007 concerning the responsibility of the accidents of vehicles of fast transportation and the executive regulations thereto The juridical system concerning elevators and the juridical responsibility thereof .
- The juridical system concerning railways and the juridical responsibility thereof
- Explanation of the law on Family Courts and the Complementary Statutes thereof.
- Explanation of the Laws on Press and Publishing.
- Explanation of Law no. 6/1997 concerning the Rentals of non – residential Places and Shops as amended by Law no. 14 /2001.
- Explanation of Real estate Financing Law - Explanation of Law no. 148 /2001 and the Explanatory Memo thereof.
- Commentary on the law of financing realities credits and mortgage and its executive regulation.
- Commentary on the law of the NGOs
- Commentary on the law of the environment No. 4/1994 modified by law 95/2003 until 2005 and the executive regulation thereto
- Commentary on the New Egyptian Labour Law no.12/2003.
- Commentary on the Law on Social Insurance.
- Intellectual Property Law, the Explanatory Memo and the Supplemental Acts thereto.
- Recent Topics in Intellectual Property.
- Commentary on Occupants' Association.
- Explanation of owners' union and the Ownership of Apartments.
- Explanation of the Actions of Selling Real Estates in the Civil Law, the Law of Procedure and the Law of Administrative Seizure. Deluxe bound volume.
- Commentary on the Rentals Laws.
- Commentary on the Rental Laws of Places.

- شرح النظام القانوني والقضائي في إسرائيل وفلسطين .
- شرح قوانين الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر العقاري .
- التعليق على القانون المدني .
- شرح تشريعات الشهر العقاري .
- الغَصْبُ في القوانين العربية والشريعة الإسلامية .
- القانون ٦ لسنة ١٩٩٧ بشأن الأماكن غير السكنية والمحلات ولائحته التنفيذية المعدل بالقانون ١٤/٢٠٠١ .
- شرح تشريعات الأحوال الشخصية – طبقاً للقانون ١ لسنة ٢٠٠٠ .
- شرح تشريعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والأجانب – طبقاً للقانون١ لسنة ٢٠٠٠ .
- شرح صيغ الأحوال الشخصية – طبقاً للقانون ١ لسنة ٢٠٠٠ .
- شرح دعوى الحبس لدين النفقة في قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات .
- شرح دعاوى القسمة .
- شرح دعاوى الحراسة القضائية .

خامساً :- قوانين المرافعات والإثبات والتحكيم :

- القضاء في الإسلام .
- القانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ بتعديل قوانين المرافعات والإثبات والرسوم ومذكرته الإيضاحية .
- شرح الحجز الإداري علماً وعملاً .
- شرح تشريعات التحكيم الداخلي والدولي (الطبعة الثانية).
- التعليق على قوانين المرافعات والإثبات والتحكيم .
- المشكلات العملية في القضاء المستعجل .
- أصول أعمال المحضرين في الإعلان والتنفيذ .
- شرح التنفيذ العملي (الطبعة الثانية).
- أصول إدارة المحاكم في مصر والدول العربية .

- Explanation of the Legal and Judicial System in Israel and Palestine.
- Explanation of the Law of Judicial Fees, Fees of Registration and Real estate Registration.
- Commentary on the Civil Law.
- Explanation of the Statutes of Real estate Registration.
- Usurpation in the Arab Laws and Islamic Sharia.
-The Law no.6/1997 concerning Non - residential Places and shops and the Executive Regulations thereof, amended by Law no.14/2001.
- Explanation of Personal Status Statutes, according to Law 1/2000.
- Explanation of Personal Status Statutes for non - Moslem Egyptians and Aliens, according to Law no.1/2000.
- Explanation of Personal Status Formulae according to Law 1/2000.
- Explanation Action for Alimentary Debt Detention, in the Personal Status Statutes and Penal Code.
- Explanation of division cases .
- Explanation of receivership cases .

Fifthly: The Laws of Procedures, Substantiation and Arbitration:

- Justice in Islam.
- The law no.18/1999 amending the laws of procedures, substantiation and fees and the explanatory Memo thereof.
- Explanation of Administrative Seizure, Theory and Practice.
- Explanation of the Statutes of International and Local Arbitration.
- Commentary on the Laws of Procedures, Substantiation and Arbitration.
- Practical Problems of Summary Courts.
- Principles of the Process-servers in Proclamation and Execution.
- Explanation of Practical Execution (2nd edition).
- Principles of the Administration of Courts in Egypt and Arab States.

سادساً :- القانون الدولي العام والتجارة الدولية :

- شرح نظام مكتبة الإسكندرية والعولمة الثقافية .
- شرح نظام منظمة التجارة العالمية والعولمة والأقلمة .
- شرح العولمة والتنظيم الدولي المعاصر .
- شرح النصوص العربية لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية .
- شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية (الطبعة الثانية).
- شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية (الطبعة الثانية).
- شرح الاتفاقيات العربية الكبرى - الاتفاقيات العربية المعمول بها بين الدول العربية بعضها بعضاً وغيرها من الدول .
- شرح الاتفاقيات الدولية الكبرى - الاتفاقيات الدولية المعمول بها بين الدول بعضها بعضاً والتى وقعت عليها قانوناً .

سابعاً :- القانون التجاري والبحري والاستثمار والضرائب :

- قانون مكافحة غسل الأموال ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له
- قانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية والقوانين المكملة له
- شرح صيغ الشركات - شرح صيغ عقود ودعاوى شركات الأشخاص والأموال.
- المشكلات العملية والدفوع في قانون التجارة الجديد .
- شرح ضريبة المبيعات .
- التعليق على قانون ضريبة المبيعات .
- شرح قانون التجارة المصري الجديد - مُجلد فاخر (الطبعة الثانية).
- المُقارنة بين قانون التجارة والتشريعات السابقة عليه شرح تفصيلي مُقارن لكل مادة - مُجلد فاخر (الطبعة الثانية).
- شرح الأعمال والسجل والدفاتر التجارية طبقا لقانون التجارة الجديد ١٧ لسنة ١٩٩٩ - مُجلد فاخر .
- شرح الأوراق التجارية طبقا لقانون التجارة الجديد ١٧ لسنة ١٩٩٩ - مُجلد فاخر (الطبعة الثانية).

Sixthly: Public International Law and International Commerce:

- Explanation of the system of Bibliotheca Alexandrina and the Cultural Globalization.
- Explanation of the System of the WTO, Globalization and Regionalization.
- Explanation of Globalization and the Contemporary International Organization.
- Explanation of the Arabic Texts of the Euro-Egyptian Association Agreement.
- Explanation and Interpretation of the Arabic Texts of the agreements of the GATT and WTO
- Interpretation and Explanation of the English Texts of the Agreements of the GATT and WTO
- Explanation of the Great Arab Agreements
- Explanation of the Great International Agreements

Seventhly: Commercial and Maritime Law, Investment and Tax:

- Law on Combating Money Laundry, the Explanatory Memorandum thereof and the Complementary Laws thereof.
- Law on Combating Money Laundry, the executive regulation thereof and the Complementary Laws thereof.
- Explanation of the Company Formulae– Explanation of the Formulae of the Contracts and Actions of Partnerships and Joint stock Companies.
- Practical problems and pleas in the new trade law.
- Explanation of the Sales Tax
- Commentary on the Sales Tax Law.
- Explanation of the New Egyptian Trade Law. Deluxe volume (2nd edition)
- Comparison between the New Trade Law and the Precedent Statutes – Detailed Comparative Explanation for the Articles of the Law per se. Deluxe Bound Volume.
- Explanation of Business, Registers and Commercial Books, according to the New Trade Law 17/1999. Deluxe volume
- Explanation of Commercial Papers according to the New Commercial Law 17 /1999, deluxe volume.
- Explanation of Bankruptcy on the Commercial and Criminal Sides, according to the New Trade Law 17/1999.
- Explanation of the Commercial and Civil Contracts, according to the New Trade Law 17 /1999 -Deluxe volume.
- Explanation of the Modern Commercial Formulae, according to the New Trade Law no.17/1999.Deluxe volume.

- شرح الإفلاس من الناحيتين التجارية والجنائية - طبقاً لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ (الطبعة الثانية).
- شرح العقود التجارية والمدنية - طبقا لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ - مُجلد فاخر .
- شرح الصيغ التجارية الحديثة - طبقا لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ - مُجلد فاخر .
- التعليق على قانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ .
- شرح قوانين الجمارك والاستيراد والتصدير والاعفاءات الجمركية .
- شرح قوانين الجمارك ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والنصوص العربية المقابلة لها .
- قوانين وقرارات الجمارك والتعريفة الجمركية المعدلة .
- التعريفة الجمركية الجديدة المعدلة .
- القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن الاستثمار ولائحته التنفيذية .
- شرح الضريبة على العقارات المبنية .
- التعليق على قوانين الضرائب على الدخل والضريبة الموحدة (الطبعة الثانية).
- موسوعة شرح جرائم التهرب الضريبي في قوانين الضرائب على الدخل والضريبة الموحدة وقانون الجمارك وقانون ضريبة المبيعات وضريبة الملاهى والرسوم المختلفة وغيرها وتطبيقاتها فى التشريعات العربية حتى أحدث التعديلات.
- شرح قانون ضريبة الدمغة .
- موسوعة شرح جرائم التهرب الضريبى .
- شرح اتفاقيات منع التهرب والازدواج الضريبى بين مصر والدول العربية والأجنبية وتطبيقاتها فى التشريعات العربية .
- التجارة الإلكترونية والبيع والشراء على شبكة الإنترنت والتشريعات العربية والدولية .
- شرح قوانين الاستثمار وتنمية المشروعات الصغيرة .
- شرح التوقيع الإليكترونى فى مصر والدول العربية .
- شرح قانون الضرائب على الدخل الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ومذكرته الإيضاحية ومناقشات مجلس الشعب .
- شرح قوانين المحاسبة والمراجعة القانونية .

- Commentary on the New Egyptian Trade Law no. 17/1999.
- Commentary on the laws of customs, import, export and duty free
- Explanation of Customs Laws, Practical Problems and the English Translation thereof and the Equivalent Arabic Texts thereto.
- Laws and Decrees of Customs and the Amended Customs Tariff.
- The Amended New Customs Tariff.
- Law no. 8/1997 concerning Investment and the Executive Regulations Thereof.
- Explanation of Taxation on Constructed Buildings.
- Commentary on the Laws of Income Taxes and Unified Tax.
- Explanation of the Law on Stamp Duty.
- Encyclopedia of the Explanation of the crimes of Tax Evasion.
- Explanation of the Agreements of Preventing Tax Evasion and Double Taxation between Egypt and Arab and Foreign Countries as well as the Applications thereof in the Arab Statutes.
- Electronic Commerce, Buying and Selling on the Internet
- The Explanation of Investment and Micro Projects Laws.
- Explanation of the Electronic Signature laws in Egypt and Arab countries.
- The Explanation of the Update Income Tax Law No. 91/2005, its Explanatory Note, and its Parliament Discussions.
- The explanation of the laws of accounting and legal auditing

ثامناً :- القانون الإداري والدستوري :

- شرح الدعاوى الدستورية والرقابة الدستورية السابقة واللاحقة على صدور القوانين.
- شرح قوانين الانتخابات الرئاسية ، شرح تفصيلي مُقارن لـنظم إنتخـاب رئيس الجمهورية فى الدساتير والقوانين العربية والأجنبية وشرح مواد قانون الإنتخابات الرئاسية المصرى رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ والأصول الدسـتورية لإنتخاب رئيس الجمهورية وسلطاته وصلاحياته وعلاقته بالسلطات المختلفة وأحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية بشأن الإنتخابات وأركان جـرائم قانون الإنتخابات الرئاسية والقيـود والأوصـاف الجنائيـة المتعلقـة بهـا والملاحظات القضائية وأهم المصطلحات القانونية الإنجليزيـة والفرنسـية المتعلقة بالإنتخابات والصيغ القانونية للطلبات والدعاوى والدستور الفرنسى.
- الحكومة الإلكترونية - شرح النظم القانونية والفنية للحكومة الإلكترونيـة وتشريعاتها فى مصر والعالم .
- قانون الجمعيات الأهلية ومذكرته الإيضاحية والتشريعات السابقة عليه .
- التعليق على قانون الجمعيات الأهلية والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية.
- التعليق على اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية .
- التعليق على قانون الإدارة المحلية والقوانين المكملة له .
- شرح الحريات العامة وتطبيقات المحاكم العليا بشأنها .
- المسئولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة دراسة مُقارنة للمسئولية التأديبية والجنائية والمدنية للقضاة وأعضاء النيابة في الـنظم القانونيـة المعاصـرة الرسالة الحائزة على مرتبة الشرف الأولى - مُجلد فاخر .
- شرح الأحكام الكبرى للمحكمة الإدارية العليـا المصـرية - بالمقارنـة بالأحكام لمجلس الدولة الفرنسى .
- شرح قانون لجان التوفيق في المنازعات بين الدولة والأفـراد - شـرح تفصيلى لكل مادة على حدة والمشكلات العملية .
- التعليق على قانون لجان التوفيق .
- القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ بشأن لجان التوفيق والقرارات التنفيذية .
- شرح قوانين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية .
- شرح أوامر المنع من السفر والتصرف والتحفظ .

Eighthly: Administrative and Constitutional Law: -

- The explanation of constitutional suits, pre and post constitutional control over authorizing the laws.
- The explanation of the presidential elections, a detailed comparative explanation for the systems of presidential elections in both the Pan-Arab constitutions and the foreign constitutions thereof, also the explanation of Egyptian presidential elections law No. 174/2005 and the constitutional principals to nominate the president, authorities, capabilities, relations with the other powers, the judgments of the supreme constitutional court concerning the elections, the elements of the presidential elections crime, both restrictions and criminal descriptions thereof, in addition the juridical notes and the most important English and French juridical terms, the legal formulae for requests, lawsuits and the French constitution articles thereof.
- Electronic Government.
-The Law on the NGOs, Explanatory Memo thereof and Precedent Statutes.
-Commentary on the Law on the NGOs, Executive Regulations, Explanatory Memo thereof and Complementary Laws thereto
-Commentary on the Executive Regulations of the Law on the NGOs.
-Commentary on the Law of Public Administration and the Complementary Laws thereof.
-Explanation of the Public Freedoms and Implementations of the High Courts in respect thereof.
- Disciplinary Responsibility for Judges and Parquet Members Comparative Study of the Disciplinary, Criminal and Civil Responsibility for Judges and Parquet Members in the Contemporary Legal Institutions. (LL.D thesis) with the First Grade of Honor. Deluxe volume.
- Explanation of the Major Judgments of the Egyptian High Administrative Court.
-Explanation of the Law of Conciliation Committees in the Disputes between the State and the Individuals.
- Commentary on the Law of Conciliation Committees
- Law no.7/2000 concerning Conciliation Committees and the Executive Orders.
- Explanation on the Laws of the People's Assembly, the Shurah Council and the Political Parties.
- Explanation of Constrictive Decrees Regarding Travel, disposal and attachment mandates.

تاسعاً : الترجمة الإنجليزية لقوانين المصرية والنصوص العربية المقابلة لها:

- كتب الترجمة الإنجليزية المتعلقة بالقانون الجنائي :

- الترجمة الإنجليزية لقانون العقوبات وصيغه القانونية والنصوص العربية المقابلة لها .

- كتب الترجمة الإنجليزية المتعلقة بالقانون المدني :

- الترجمة الإنجليزية للقانون المدني والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون الأحوال الشخصية وصيغه والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقوانين الملكية الفكرية وصيغها والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون العمل المصرى الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .
- الترجمة الإنجليزية لقانون الجمعيات الأهلية ومذكرته الإيضاحية .
- الترجمة الإنجليزية لتشريعات الأجانب وصيغها والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون البيئة المصرى رقم ٩٤/٤ ولائحته التنفيذية .
- الترجمة الإنجليزية لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٦٦ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الملكية الفكرية المصرى .
- الترجمة الإنجليزية والفرنسية للدستور المصري والصيغ الدستورية والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والنصوص العربية المقابلة لها .

Ninthly: The English Translation of the Egyptian Laws and the Equivalent Arabic Texts thereto:

- The English Translation's Books that belong to criminal law:

- The English Translation of the Penal Code, the Legal Formulae thereof and the equivalent Arabic Texts thereto.

- The English Translation's Books that belong to civil law:

- The English Translation of the Civil Law and the equivalent Arabic Texts thereto.
- The English Translation of the Personal Status Law, the Formulae thereof and the equivalent Arabic Texts thereto.
- The English Translation of the Intellectual Property Laws, Formulae thereof and the equivalent Arabic Texts thereto.
- The English Translation of the New Egyptian Labour Law no.12/2003 and the equivalent Arabic Texts thereto.
- The English Translation of the Law on NGO's and its Explanatory Memo.
- The English Translation of the Statutes of the Aliens, its formulae and the equivalent Arabic Texts thereto.
- The English Translation of the Egyptian Environment Law No.4/1994 and the Executive Regulations thereof.
- The English Translation of Prime Minister's Decree No.1366/2003 Promulgating The Executive Regulations of The Law of the Protection of Intellectual Property Rights, Formulae and the equivalent Arabic texts thereof.
- The English Translation of the Egyptian Constitution, the Constitutional Formulae and the Equivalent Arabic Texts.
-The English Translation of the Law on Public Enterprise Sector, Executive Regulations thereof and the Equivalent Arabic Texts thereto.

- كتب الترجمة الإنجليزية المتعلقة بقوانين التجارة والبحرى والاستثمار والضرائب:

- الترجمة الإنجليزية لقانون التجارة وعقوده والنصوص العربية المقابلة لها.
- الترجمة الإنجليزية لقانون التجارة البحري والنصوص العربية المقابلة لها.
- الترجمة الإنجليزية لقوانين الشركات ولائحتها التنفيذية وعقودها والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون الاستثمار ولائحته التنفيذية وعقوده والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقوانين البووت B.O.O.T والصيغ والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ٨١ ولائحته التنفيذية .
- الترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والتشريعات المكملة لها والنصوص العربية والمقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون البنك المركزى والجهاز المصرى والنقد الجديد وصيغه والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون ضريبة المبيعات ولائحته التنفيذية والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون ضريبة الدمغة ورسم التنمية ولائحته التنفيذية والنصوص العربية المقابلة لها .

- كتب الترجمة الإنجليزية المتعلقة بقوانين المرافعات والإثبات والتحكيم :

- الترجمة الإنجليزية لصيغ العقود والدعاوى والأوراق القضائية والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لتشريعات الأجانب وصيغها والنصوص العربية المقابلة لها .

- The English Translation's Books that belong to laws of Commercial, Maritime, Investment and Tax:

-The English Translation of the Trade Law, the Contracts thereof and the equivalent Arabic Texts thereto

-The English Translation of the Maritime Trade Law and the equivalent Arabic Texts thereto

-The English Translation of the Company laws, the Executive Regulations and Contracts thereof and the Equivalent Arabic Texts thereto

-The English Translation of the Law of Tenders and Biddings, the Executive Regulations thereof and the equivalent Arabic Texts thereto

-The English Translation of the Investment law, its executive Regulations, Formulae and the Equivalent Arabic Texts thereto.

-The English Translation of the BOOT Laws and the equivalent Arabic formulae and Texts thereto.

-The English Translation of the Income Tax Law No.157/1981 and the Executive Regulations thereof.

-The English Translation of the Customs Laws and the Complementary Statutes thereto and the equivalent Arabic Texts.

-The English Translation of the New Law on Central Bank, Banking System and Currency, Formulae and Equivalent Arabic Texts thereto.

-The English Translation of the Sales Tax Law, Executive Regulations thereof and the Equivalent Arabic Texts thereto.

-The English Translation of the Law on Stamp Duty, Executive Regulations thereof and the Equivalent Arabic Texts thereto.

- The English Translation of the Capital Market Law, Its Executive Regulations, complementary decrees and the Equivalent Arabic Texts Thereto.

- The English Translation's Books that belong to laws of Procedures, Substantiation and Arbitration:

-The English Translation of Contracts, Suits Formulae, Judicial Papers and the equivalent Arabic texts thereto.

- The English translation for the foreign statutes, the formulae, and the equivalent Arabic texts thereof.

- كتب الترجمة الإنجليزية المتعلقة بقانون التجارة الدولى :

- الترجمة الإنجليزية لاتفاقية المشاركة المصرية الأوربية والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لاتفاقيات الجات (جزئين) .

عاشراً : سلسلة أكواد التشريعات المصرية المنقحة والمعدلة طبقاً لأحدث التعديلات :

- أكواد قانون العقوبات والإجراءات الجنائية والتشريعات الجنائية الخاصة :

- قانون المرور ولائحته التنفيذية وقانون التأمين من حوادث السيارات ٢٠٠٧/٧٢ والقوانين المكملة لهما .
- قانون العقوبات المصرى طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى) .
- قانون العقوبات المعدل بالقانونين ٢٠٠٣/٩٥ و٢٠٠٦/١٤٧ (ط ٢٠٠٧/٣).
- قانون العقوبات المعدل بالقانون ٢٠٠٣/٩٥ والقوانين المكملة له (ط ٢) .
- قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقمي ٢٠٠٧/٧٤ و٢٠٠٧/١٥٣- (ط ٢٠٠٨) .
- قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقمي ٢٠٠٧/٧٤ و٢٠٠٧/١٥٣- (ط ٢٠٠٨) .
- قانون الإجراءات الجنائية بالقانون ٢٠٠٣/٩٥ والقوانين المكملة له (ط ٢).
- قوانين أمن الدولة والطوارئ والتشريعات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات .
- قوانين التموين والتسعير الجبرى وتحديد الأرباح والتشريعات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات .
- قوانين قمع الغش ومراقبة الأغذية وتنظيم الصناعة والمواصفات القياسية وأحدث التشريعات المعدلة لها .
- قوانين مكافحة المخدرات والدعارة والتشريعات المكملة لها طبقا لأحدث التعديلات .
- قانون الأسلحة والذخائر والتشريعات المكملة له ومشكلاته العملية .
- قانون الكسب غير المشروع ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له ومشكلاته العملية .

- The English Translation's Books that belong to law of International commerce:

- The English Translation of the Euro-Egyptian Association Agreement and the Equivalent Arabic Texts thereof.
- The English Translation of the GATT Agreements -Available in 2 parts-.

Tenthly: Series of the Revised and Amended Egyptian Statutes:

- Series of the penal codes:

- The egyptian traffic law, the executive regulations thereof, law of cars accidents insurance no.72/2007 and the complementary laws thereto .
- The Egyptian Penal Code .
- The Criminal Law That Modified By Laws No. 95 /2003 And No. 147 /2006 And The Other Laws Thereto .
- The Criminal Law That Modified By Laws No. 95 /2003 And The Other Laws Thereto .
- The criminal procedures law that modified by laws no. 75/2007, no. 153/2007 and the complementary laws thereto.
- The criminal procedures law that modified by laws no. 74/2007 and the other laws thereto .
- The criminal procedures law that modified by laws no. 95/2003 and no. 145/2006 and the other laws thereto
- State Security Laws and Emergency and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
- Laws on Supply, Prescribed Pricing, Profit Calculation and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
- Laws on Combating Fraud and Adulteration, Food Control, Industry Regulation, Standard Specifications and Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
- Laws of Combating Drugs, Narcotics and Prostitution and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
- Law on Weapons and Ammunitions as well as the complementary Statutes and Practical Problems thereof.
- The Law on Illicit Gain, the Executive Regulations thereof and the Complementary Laws and Decrees thereto as well as its Practical Problems.

- أكواد القانون المدنى والأحوال الشخصية والعمل والتأمينات الاجتماعية والهيئات القضائية والمحاماة :

- قوانين تأجير وبيع الأماكن والقوانين المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الثانية) .
- القانون المدنى المصرى طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى) .
- القانون المدنى المصرى طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الثانية) .
- قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين والقوانين المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الثانية) .
- قوانين الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والأجانب – طبقاً لأحدث التعديلات .
- قوانين محاكم الأسرة رقم ٢٠٠٤/١٠ وصندوق تأمين الأسرة رقم ٢٠٠٤/١١ والتشريعات المكملة لها .
- قوانين البناء والهدم والقوانين المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الثانية).
- قانون المحاماة وقانون الإدارات القانونية والتشريعات المكملة لهما حتى ٢٠٠٧.
- قانون المحاماة وقانون الإدارات القانونية والتشريعات المكملة لهما طبقاً لأحدث التعديلات .
- قوانين الهيئات القضائية والتشريعات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات .
- قانون العمل المصرى رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ والقرارات التنفيذية المكملة له.
- قانون العمل المصرى الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ والقرارات التنفيذية المكملة له (الطبعة الثانية).
- القرارات التنفيذية المكملة لقانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ (الجزء الأول) .
- القرارات التنفيذية المكملة لقانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ (الجزء الثانى) .
- القرارات التنفيذية المكملة لقانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ (الجزء الثالث) .
- قانون العاملين بالقطاع العام ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له .

- Series of the Civil Codes:

- Law of Rental and Sale of Places and the Complementary statutes thereof.
-The Egyptian Civil Law according to the latest amendments I.
-The Egyptian Civil Law according to the latest amendments II.
-Personal Status Statutes for Moslems and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
-Personal Status Statutes for Non-Moslem Egyptians and Aliens.
- The Family Tribunals Law No. 10/2004, Family Insurance Fund Law No. 11/2004, and its Complementary Legislations thereto.
- The Laws on Construction and Demolition and the Complementary Statues thereof as per the latest amendments
- The law of both legal profession and juridical administrations and the supplementary legislations thereto due to the recent amendments .
- Law of the Legal Profession and the Law of Legal Departments and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
- Laws of the Judiciary Bodies and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
- The Egyptian Labour Law No. 137/1981 and the Complementary Executive Orders thereof
- The New Egyptian Labour Law no.12/2003 and the Complementary Executive Orders thereof.
- Complementary Executive Decrees of the Labour Law no.12/2003 (Part I).
- Complementary Executive Decrees of the Labour Law no.12/2003 (Part 2).
- Complementary Executive Decrees of the Labour Law no.12/2003 (Part 3).
- The Law of the Employees in the Public Sector, its Executive Regulations and the Complementary Laws and Decrees thereof.

- قانون العاملين المدنيين بالدولة ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له.
- قانون قطاع الأعمال العام وهيئات القطاع العام وشركاته ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة لهما .
- قوانين التأمين الاجتماعى والقوانين والقرارات المكملة له طبقا لأحدث التعديلات.
- القوانين والقرارات المكملة لقانون التأمين الأجتماعى طبقا لأحدث التعديلات .
- تشريعات التأمين الصحي طبقا لأحدث التعديلات .
- قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم ١٩٨١/١٠ ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له .
- قانون هيئة الشرطة وأكاديمية الشرطة والتشريعات المكملة لهما طبقا لأحدث التعديلات .
- قوانين الشهر العقارى ورسوم التوثيق والسجل العينى والتشريعات المكملة لها طبقا لأحدث التعديلات .
- قانون الخدمة العسكرية وقانون الأحكام العسكرية بالقانون ٢٠٠٧/١٦ والقوانين والقرارات المكملة لهما .
- قانون الإصلاح الزراعي وقانون الزراعة والقوانين والقرارات المكملة لهما .
- قانون الجمعيات الأهلية ولائحته التنفيذية والتشريعات السابقة عليه .
- قانون الملكية الفكرية رقم ٢٠٠٢/٨٢ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٠٠٣/١٣٦٦ .
- قوانين الطفل والأحداث والتشرد والاشتباه وحظر شرب الخمر .
- قانون التمويل العقارى ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية والقرارات المكملة له .
- قوانين الصحافة والنشر والتشريعات المكملة لها .
- قانون الأحوال المدنية ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له .
- قانون البيئة ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له .
- قانون الطرق العامة والإعلانات والقوانين المكملة لها .
- قانون جوازات السفر والقوانين والقرارات المكملة له .

- The Law on the State Civil Servants, its Executive Regulations and Complementary Laws and Decrees thereof.
- The Law of Public Enterprise Sector, Public Sector Authorities and Companies, Its Executive Regulations thereto, and the Complementary Laws and Decrees thereof.
- The Law on Social Insurance and the Complementary Laws and Decrees thereof.
- The Complementary Laws of the Social Insurance Law and Decrees thereof as per the latest amendments.
- The Statutes of the Medical Insurance Law as per the latest amendments.
- The Law of Insurance Observation and Control No. 10/1981, the Complementary Executive Regulation thereto & Legislations thereof.
- Law of Police Force and Police Academy and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
- Laws of Public Notary Office, Legalization Fees and Real estate Registry and the complementary statutes thereof as per the latest amendments.
- Military service law and military Judgments law that modified by law no. 16/2007 in addition to the supplementary laws and decrees thereto .
- The Law of Agricultural Reform and the Law of Agriculture and the Supplemental Acts and Decrees thereto.
- The Law on the NGOs, the Executive Regulations and Precedent Statutes thereof.
-The Law on Intellectual Property no. 82/2002 and the Executive regulation thereof as issued by Prime Ministerial Decree no. 1366 /2003.
- The Laws on Child, Juveniles, Vagrancy, Suspicion, Mendicancy and Liquor Prohibition.
-The Law on Real Estate Financing, the Executive Regulations and Explanatory Memo thereof.
-Laws of the Press and Publishing and the Complementary Statutes thereof.
-The Law on Civil Status and the Executive Regulations and Complementary Statutes thereof.
-Environment Law, the Executive Regulations thereof and the Complementary Laws and Orders thereto.
- Law on Public Roads, Advertisements and Complementary Laws thereof.
-The Law on Passports and the Complementary Laws and Decrees thereof.

- قوانين الأجانب والقرارات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات .
- قوانين المجتمعات العمرانية والتعمير والتشريعات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات .
- قوانين المرافعات والإثبات والتحكيم والأحوال والتمويل العقارى طبقاً لأحدث التعديلات .
- قانون نظام السجل العينى ولائحته التنفيذية والقرارات المكملة له .
- القانون رقم ١٩٩٠/١٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له.
- قوانين حماية المستهلك وحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ولوائحهما التنفيذية والتشريعات المكملة لهما .

- سلسلة أكواد قوانين التجارة والاستثمار والضرائب :

- قانون الضرائب علي الدخل ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ومذكرته الإيضاحية والتعليمات التنفيذية وقانون ضريبة المبيعات ١٩٩١/١١ المعدل بالقانون ٢٠٠٥/٩ ولائحته التنفيذية ٢٠٠١/٧٤٩ المعدلة بالقرار ٢٠٠٥/٢٩٥ .
- اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب علي الدخل رقم ٢٠٠٥/٩١ واللائحة التنفيذية الجديدة لقانون الإعفاءات الجمركية رقم ١٩٨٦/١٨٦ والقرارات والتعليمات المكملة لهما .
- قانون التجارة المصرى الجديد والقوانين المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الثانية) .
- القوانين والقرارات المكملة لقانون التجارة المصرى الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩.
- قانون الغرف التجارية ولائحته والقوانين والقرارات المكملة له .
- قانون التجارة البحري المصرى رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ والقرارات المكملة له.
- قانون المحال العامة والقرارات المكملة ومشكلاته العملية .
- قانون المحال الصناعية والتجارية والقرارات المكملة له ومشكلاته العملية.
- لائحة المخازن والقرارات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات .
- قوانين الاستثمار ٨ لسنة ١٩٩٧ المعدل بالقانون ٢٠٠٤/١٣ وقانون التأجير التمويلى وسوق رأس المال ولوائحها طبقاً لأحدث التعديلات .
- قانون الاتصالات الجديد رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ وقانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته والقوانين المكملة لهما.
- قانون الشركات ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات .
- قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٢٠٠٣/٨٨ ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات (طبعة ٢٠٠٨) .
- قانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له .

-The Law on Aliens and the Complementary Statutes thereto.
- The Laws of Urban Communities, Urbanization, and its Complementary Update Legislations.
- The Law of Civil and Commercial Procedures and the Complementary statutes thereof.
-The Law on the System of Real estate Registry and its Executive Regulations and Complementary Decrees.
Law no. 10/1990 concerning expropriation of real estates for the public utility, the executive regulations thereof, laws of the state properties and the procedures for renting, selling and appropriating thereto.
- Consumer protection laws, competition Protection and prevention of Monopolistic practices laws, the Executive regulations thereof and the Complementary legislations thereto .
- Series of the Trade codes:
- The income tax law No. 91/2005 and sales tax law No. 11/1991 as per amended by Law No. 9/2005, and executive regulations thereto No. 749/2001 modified by the decree No. 295/2005.
- The executive regulation of the income tax law No. 91/2005, and the update executive regulation of duty free law No. 186/1986, the decrees and instructions thereof.
- The New Egyptian Trade Law and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
- The Complementary Laws and Decrees of the Update Egyptian Trade Law No. 17/1999.
- The Law on the Chambers of Commerce, the Executive Regulations and the Complementary Decrees thereof.
- The Egyptian Maritime Trade Law no.8/1990 and the Complementary Decrees thereof.
- Law on Public Places and the complementary Decrees and Practical Problems thereof.
- The Law on Industrial and Commercial Places and Complementary Decrees as well as Practical Problems.
- The Egyptian Ware Houses' Regulations and the Update Complementary Decrees thereof.
- The Investment Law No. 8/1997 as per amended by Law No. 13/2004 and both of Financial Rental and Capital Market Laws, and the Regulations thereto as per the latest amendments.
- The New Law No. 10/2003 on Telecommunications and the Investment Law No. 8/1997, The Executive Regulations thereof and the Complementary Statutes thereto.
- Company Law, the Executive Regulations thereof and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
- Law of the Central Bank of Egypt, the banking system and currency no. 88/2003, the executive regulations thereof and the supplementary laws and decrees thereto due to the recent amendments .
- Law on Combating Money Laundry, the Executive Regulations, the Complementary Laws and decrees thereof.

- قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية والتشريعات المكمة له .
- قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات .
- قانون الضرائب على الدخل ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الثانية) .
- قانون ضريبة المبيعات ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له.
- قانون ضريبة الدمغة ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات .
- قوانين الجمارك رقم ١٩٦٣/٦٦ المعدل بالقانون ٢٠٠٤/١٤ والاستيراد والتصدير وسجل المستوردين طبقاً لأحدث التعديلات .
- اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون الجمارك رقم ١٩٦٣/٦٦ المعدل المعمول بها اعتباراً من ٢٠٠٦/١/١٧ والقرارات والتعليمات المكملة لها.

- أكواد القانون الإداري والدستوري :

- قانون السلطة القضائية المعدل بالقانون ٢٠٠٧/١٧ والقوانين المكملة له (ط ٢٠٠٧).
- قوانين الهيئات القضائية المعدلة بالقانون ٢٠٠٧/١٧ والتشريعات المكملة لها (ط ٢٠٠٧) .
- الدستور المصري المعدل بالاستفتاء المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٣١ (ط ٢/ ٢٠٠٧) .
- الدستور وقانون الانتخابات الرئاسية وقانون المحكمة الدستورية العليا ومباشرة الحقوق السياسية ومجلسي الشعب والشورى والقوانين المكملة لها حتى ٢٠٠٧ (الطبعة الثانية ٢٠٠٧) .
- الدستور والقوانين المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات.
- قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له .
- قوانين مجلس الشعب والشورى والأحزاب السياسية والتشريعات المكملة لها.
- قانون ٢٠٠٠/٧ بشأن لجان التوفيق والقرارات التنفيذية المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات .
- قانون الحجز الإدارى والقوانين والقرارات المكملة له .

- أكواد التربية والتعليم والجامعات :

- قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له .
- قانون الجامعات الخاصة ولائحته التنفيذية والقرارات المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات .
- قوانين التعليم العام والخاص ودور الحضانة والتشريعات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات.

-The Law on Biddings and Tenders and the Executive Regulations and Complementary Statutes thereof.
- The Capital Market Law, Its Executive Regulations and Complementary Statutes thereof.
- Income Tax Law, the Executive Regulations thereof and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
- The Law on Sales Tax, the Executive Regulations thereof and the Complementary Laws and Orders thereto.
- The Law on Stamp Duty and the Executive Regulations and Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
- The Customs Law No. 66/1963 updated by Law No. 14/2004, and the Update Laws of both Import & Export, and Importers Record thereof as per the latest amendments.
- The update executive regulations of the customs law No. 66/1963 amended on Jan.17th.2006, the decrees and the instructions thereof.

- Series of the Public codes:

- The Judicial Authority Law that amended by Law No. 17/2007 and the supplementary Laws Thereto.
- The judicial bodies laws that modified by law No. 17/2007 and the supplementary legislations thereto due to the recent amendments .
- The Egyptian constitution that modified by the referendum published in
the official journal in 31/3/2007 .
- The laws of presidential, parliament, consultative council and political parties' elections, in addition practicing the political rights thereof.
- Constitution of the A.R.E. and the Complementary Laws thereof as per the latest amendments.
- The Law on Public Administration, the Executive Regulations and Explanatory Memo thereof.
- The Laws of both the Egyptian Parliament "Magles El Shaa'ab", the Egyptian Advisory Council "Magles El Shoura" the Political Parties, and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
- The Law No. 7/2000 concerning the Conciliation Committees, the Complementary Executive Decrees thereof as per the latest amendments.
- Law on Administrative Seizure and the complementary Decrees and Laws thereof.

- Series of the Education codes:

- Law on the Regulation and Reorganization of Universities, Executive Regulations and Complementary Laws and Decrees thereof.
- The Law on Private Universities and its Executive Regulations Complementary Decrees.
- The Laws on Public and Private Education and the Complementary Statutes thereof.

حادي عشر : سلسلة التشريعات العربية النوعية المُقارنة ومدى اتفاقها مع الاتفاقيات الدولية :

وتتضمن النصوص الكاملة للتشريعات العربية فى كل فرع من فروع القانون على حده والتعليق عليها .

-شرح النظم القانونية والاقتصادية والسياسية في مصر والدول العربية.

-تشريعات المحاماة فى الدول العربية ومستويات العدالة الجنائية الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

- الدساتير العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين الدساتير العربية والدساتير الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

- التشريعات البرلمانية فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والمستويات النيابية والبرلمانية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

- تشريعات العمل فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات العمل والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

- شرح اتفاقيات منع التهرب والازدواج الضريبى بين مصر والدول العربية والأجنبية وتطبيقاتها فى التشريعات العربية .

- تشريعات الاستثمار فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الاستثمار والتجارة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية .

- تشريعات التحكيم فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والدولية ومستويات التحكيم الدولي وهيئات التحكيم الدولية واتفاقيات التحكيم والشريعة الإسلامية .

- تشريعات الملكية الفكرية فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات حقوق المؤلف العالمية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية .

Eleventhly: The series of the Comparative Major Arab Statutes in the light of the International Agreements:

They comprise the comprehensive texts of the Arab Statutes in each branch of Law per se with the due commentaries.

- Explanation of the Legal, Economic and Political Systems in Egypt and the Arab States.
-Statutes of the Legal Profession in the Arab States and Standards of Defense and International Criminal Justice - Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Standards of Defense, Justice, International Agreements and Principles of Sharia.
- Arab Constitutions and International Standards- Comparative Study between the Arab Constitutions, Foreign Constitutions, Standards of Defense, Justice, International Agreements and Principles of Sharia.
- Parliamentary Acts and Statutes in the Arab States and International Standards - Comparative Study between the Arab and Foreign Statutes, Representative and Parliamentary Standards, Human Rights, International Agreements and Principles of Sharia.
- Labour Statutes in the Arab States and the International Standards - Comparative Study between the Arab and Foreign Statutes, Labour Standards, International Agreements and Principles of Sharia.
- The explanation of the tax evasion prevention and double taxation among Egypt, Arab and foreign states, and the applications thereof in the Pan-Arab jurisdictions.
-Statutes of Investment in the Arab States and International Standards - Comparative Study between the Arab and Foreign Statutes, Standards of Investment Trade, International Agreements and Principles of Sharia
- Statutes of Arbitration in the Arab States and International Standards - Comparative Study between the Arab and Foreign Statutes, Standards of International Arbitration, International Arbitration Bodies, Arbitration Agreements and Principles of Sharia.
- Statutes of Intellectual Property in the Arab States and International Standards - Comparative Study between the Arab and Foreign Statutes, International Copyright Standards, International Agreements and Principles of Sharia.

- تشريعات الصحافة في الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات ومواثيق آداب المهنة العالمية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.
- تشريعات الحكومة الإليكترونية والتجارة الإليكترونية والتوقيع الإليكترونى فى الدول العربية والمستويات الدولية.

ثاني عشر : المؤلفات المتعلقة بالتربية والتعليم والجامعات :

- شرح قوانين جودة التعليم وكادر المعلمين الخاص .
- شرح نظام المدارس والتعليم والجامعات على شبكة الإنترنت .
- شرح قوانين التعليم العام والخاص ودور الحضانة .
- التعليق على قوانين تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية والقوانين المكملة له.
- شرح التربية القانونية – تبسيط المبادئ القانونية .
- شرح التربية القضائية – تبسيط المبادئ القانونية والقضائية .
- شرح التربية الشُرطية – تبسيط المبادئ القانونية الشُرطية ونظام هيئة الشرطة وأكاديمية الشرطة .
- شرح التربية البيئية – تبسيط قوانين البيئة .
- شرح التربية الدستورية والبرلمانية – تبسيط الدستور وقوانين مجلسى الشعب والشورى للناشئين .
- شرح التربية المرورية – تبسيط قانون المرور ولائحته للناشئين .
- شرح التربية السياحية – تبسيط القوانين السياحية .
- شرح التربية الإنسانية – تبسيط القوانين الإنسانية الدولية وحقوق الإنسان.
- شرح التربية الديمقراطية – تبسيط المبادئ الديمقراطية والتعددية والمشاركة السياسية والحريات العامة .
- التربية الاقتصادية والسياسية – تبسيط مبادئ الاقتصاد والسياسة الداخلية والخارجية .

- Statutes of the Press in the Arab States and International Standards - Comparative Study between the Arab and Foreign Statutes, International Standards and Ethical Codes, International Agreements and Sharia.
- the jurisdictions of both e-government, e-commerce and e-signature in the Pan-Arab states and globally.

Twelfthly: Books in the field of Education and Universities:

- The scientific and juridical principles concerning the faculty of education
- Explanation of the System of Schools, Education and Universities on the Web
- Explanation of the Laws on Public and Private Education and KG's
- Commentary on the Laws of the Organization and Regulation of Universities, the Executive Regulations thereof and the Complementary Statutes thereto
- Explanation of the Legal Education for the Youth – Popularization of the Legal Principles.
- Explanation of the Judicial Education for the Youth.
- Explanation of the Police Education - Popularization of the Legal and Police Principles, the system of police force and Police Academy
- Explanation of the environmental education– popularization of the codes of the environment for the youth.
- Explanation of the Constitutional and Parliamentary Education for the Youth – Popularization of the Constitution and Codes of the People's Assembly and Shurah Council for the juveniles.
- Explanation of the Traffic Education for the Youth – Popularization of the Traffic Law and the Regulations thereof for the Youth.
- Explanation of the Tourist Education – popularization of the Tourist Laws
- Explanation of the Human Education - Popularization of the International Human Laws and Human Rights.
- Explanation of the Democratic Education– Popularization of the democratic principles, plurality, political participation and public freedoms.
- Economic and Political Education – Popularization of the Principles of Economics, Internal and Foreign Policy.

- التربية المدنية تبسيط مبادئ الحرية وحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية والمنظمات المدنية ودورها فى تطوير المجتمع.
- المدارس الذكية .
- المدن والقرى الذكية .
- المكتبات الإلكترونية والرقمية وشبكة الإنترنت .
- شرح نظم التصنيف بالمكتبات والتعديلات العربية المقترحة عليها ، شرح نظام ديوى العشرى الطبعة الحادية والعشرين ونظام تصنيف مكتبة الكونجرس ، وتصنيف بيكون ، تصنيف هاريس ، تصنيف بلس أو التصنيف الببلوجرافي، تصنيف الكولون ، تصنيف كتر وغيرها .

ثالث عشر :- المؤلفات المتعلقة بالكمبيوتر والإنترنت والبحث العلمى :

- الأصول العلمية والقانونية للمدونات على شبكة الإنترنت - شرح تفصيلي للبرمجيات والتشريعات والجرائم .
- الكمبيوتر والإنترنت للقضاة والباحثين والمهن الحرة .
- شرح جرائم الكمبيوتر والإنترنت .
- ألف سؤال وجواب عن الكمبيوتر والإنترنت .
- كيف تستخدم شبكة الإنترنت في البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات عربي - إنجليزي .
- أصول البحث العلمي وكتابة الأبحاث والرسائل والمؤلفات - دراسة تحليلية وتأصيلية فى فلسفة البحث العلمى وفى علم المنطق وعلم المعرفة وعلم العلم .
- الوجيز فى أصول البحث العلمى وكتابة الأبحاث والرسائل والمؤلفات[1] .

---

[1] تطلب هذه المؤلفات من المؤلف على العنوان التالي:
جمهورية مصر العربية - الإسكندرية - المنشية - ٤٨ شارع القائد جوهر شقة ٣١
تليفاكس: ٠٠٢٠٣/٤٨٤٤٤٤٠
www.drmourad.net + E-mail:M@drmourad.net + E-mail:comourad@yahoo.com
E-mail:mourad_dr@hotmail.com + http://mourad_dr.tripod.com
أنظر مدونتنا أو معلقتنا على الإنترنت :
www.drmourad.net/blog
كما يمكن إرسال المؤلفات لطالبيها بالبريد للمكان المطلوب وبخصم خاص .
كما تطلب هذه المؤلفات من المكتبات الكبرى في مصر والدول العربية .

-Civil Education - popularization of the Principles of Freedom, Human Rights, NGO's and their role in the development of the society.
- Smart Schools
- Smart Cities and Villages
- Electronic and Digital Libraries and the Internet.
- Explanation of Library Classification Systems and the Suggested Arab Amendments thereto, explanation of the Dewey Decimal Classification (DDC, E21), Congress Classification System, Bacon Classification, Harris Classification, Bliss (Bibliographic) Classification, Colon Classification, Cutter Classification, etc.

Thirteenth: Books in the Fields of Computer, Internet and Scientific Research:

- The Scientific and juridical principles of blogs On the internet .
- Computer and Internet for Judges, Researchers and Liberal Professions.
- Crimes of the abuse of Computers and Internet.
- 1000 Questions and Answers about Computers and Internet.
- How to use the Internet in Scientific Research and Theses, Papers and Writings Preparation "Arabic - English".
- Explanation of the scientific Principles of the Preparation and Execution of Computer Programs.
- Brief of the scientific Principles of the Preparation and Execution of Computer Programs.[1]

---

[1] All these versions are being requested from author On the following address: 48, El Qaed Gouhar St., El Manshia, Alexandria - **Tel/Fax:**00203-4844440
www.drmourad.net + E-mail:M@drmourad.net + E-mail:comourad@yahoo.com
E-mail:mourad_dr@hotmail.com + http://mourad_dr.tripod.com
See Our blog :
www.drmourad.net/blog
We can send all the needed requests from these versions to everywhere by mail with a special discount.
These versions could be got also from the esteemed libraries here in Egypt and allover the Pan-Arab world.

ب- الأبحاث العلمية والمقالات :

١- الموسوعة الاقتصادية : سلسلة مقالات أسبوعية نشرتها مجلة الأهرام الاقتصادي خلال عامي ٩٧/ ١٩٩٨ تتعلق بالمصطلحات الاقتصادية الخاصة باتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية .
٢- المسئولية التأديبية لأعضاء مجلس الدولة في مصر ، محاضرة ألقيت على السادة مستشاري مجلس الدولة بمبنى مجلس الدولة بباريس يوم ١٩٨٩/١٢/٢٨ .
٣- المسئولية التأديبية لرجال القضاء ورجال النيابة العامة في مصر ، محاضرة ألقيت لرجال القضاء والنيابة العامة في فرنسا بمبنى وزارة العدل بباريس يوم ١٩٩٠/١/٥.
٤- النظام القانوني والقضائي في جمهورية ألمانيا ، بحث منشور في مجلة القضاة الشهرية أعداد يناير ــ يونيو سنة ١٩٩٠ .
٥- النظام القانوني والقضائي في النرويج بحث قدم للنشر في مجلة القضاة الفصلية.
٦- كيف يفكر الكمبيوتر القانوني ؟ بحث منشور في مجلة قضاة الثغر التي يصدرها نادي قضاة الإسكندرية .
٧- الأسباب الإجرائية والموضوعة للبراءة في جرائم المخدرات.
٨- الأصول القانونية لأعمال الخبراء ، بحثين قدما إلى دورة العلوم الجنائية التطبيقية التي نظمها مركز الخدمات القانونية بكلية الحقوق ، الإسكندرية ، يوليو ١٩٩٠ .
٩- الجرائم التي ترتكب باستعمال الكمبيوتر ، مجلة هيئة قضايا الدولة ع ٢ عام ١٩٩٠ .
١٠- جرائم الامتناع عن الحكم في الدعاوى ، مجلة المحاماة المصرية ، ع٣ ، ١٩٩٢ .
١١- جرائم الامتناع الماسة بنظام الأسرة ، مجلة المحاماة المصرية ع٣ ، ٤ عام ١٩٩.
١٢- جرائم المافيا ضد القضاة وضد الإنسانية ، مجلة المحاماة المصرية ع٥ ، ٦ عام ١٩٩٢.
١٣- أحكام المخدرات في الشريعة الإسلامية ، مجلة المحاماة ، القاهرة ١٩٩٢ .
١٤- أصول العلاقة بين القضاء والمحاماة . محاضرة ألقيت بالمعهد العالي للمحاماة بالقاهرة ١٩٩٢ .
١٥- النظام القانوني للشركات القابضة في قانون الأعمال . بحث قدم للنشر بمجلة المحاماة . القاهرة ١٩٩٢ .
١٦- التعليق على الأحكام الكبرى للمحكمة العليا . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/٧/١ .
١٧- جرائم الإنترنت.مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/٨/٣ .
١٨- جريمة الامتناع عن تنفيذ الأحكام . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٦/١٢/١٥.
١٩- التجريم والعقاب في قانون البيئة مقال منشور في صحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/٩/٢٥.

٢٠- شبكة الإنترنت في البحث العلمي مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ٩٨/١٠/٧

٢١- الغصب في الشريعة الإسلامية والقانون . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/١/١٧ .

٢٢- مصطلحات البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث . مقال منشور بجريدة الأهرام المصرية ١٩٩٨/١١/١٧ .

٢٣- المصطلحات القانونية المقارنة . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٦/٣/٧ .

٢٤- اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٦/٤/١٢ .

٢٥- الاتفاقيات العربية الكبرى.مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٦/٥/٥ .

٢٦- الاتفاقيات الدولية الكبرى.مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٨/٧/١٤.

٢٧- أهمية النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٧/٧/٢٧ .

٢٨- شبكة الإنترنت والبحث العلمي مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ٩٨/٩/٢٥ .

٢٩ – الإجراءات الجديدة لقيد صحيفة الدعوى أمام المحاكم طبقاً للقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ مقال منشور بصحيفة الأهرام بتاريخ ١٩٩٩/٦/١٩.

٣٠ – المواعيد الجديدة للإعلان والتنفيذ في قانون المرافعات طبقاً للقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ مقال قدم للنشر بصحيفة الأهرام المصرية .

٣١ – جرائم الساحب طبقاً لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال منشور بصحيفة الأهرام بتاريخ ١٩٩٩/٨/١٣.

٣٢ – جرائم المسحوب عليه طبقاً لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال منشور بصحيفة الأهرام بتاريخ ١٩٩٩/٩/٣.

٣٣- جرائم المستفيد طبقاً لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال قدم للنشر بصحيفة الأهرام المصرية .

٣٤- جريمة الادعاء على خلاف الحقيقة بتزوير الشيك طبقاً لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال قدم للنشر بصحيفة الأهرام المصرية.

٣٥- حول قانون التمويل العقاري .. تساؤلات وإجابات مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.

٣٦- حول التنفيذ على العقار وفقا لقانون التمويل العقارى . تساؤلات وإجابات مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.

٣٧- شركات التمويل العقارى طبقا لقانون التمويل العقارى وضمانات نشاط التمويل العقارى مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في عام ٢٠٠١.

٣٨- جرائم التمويل العقارى والرقابة الإدارية على النشاط العقارى.

٣٩- الأحكام الكبرى ذات المبادئ في قضاء المحكمة الدستورية العليا المصرية بشأن حرية الصحافة وحق النقد وأصل البراءة والاتهام الجنائي والشرعية الدستورية للقوانين العقابية مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١ .

٤٠- الجديد في الإجراءات الجمركية مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.
٤١- الجديد في التجريم والعقاب والصلح في تشريعات الجمارك مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.
٤٢- متى تحكم محكمة النقض في موضوع الطعن جنائيا ومدنيا مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.
٤٣- شروط وحدود مجالات الاستثمار العقارى طبقاً لقانون الاستثمار المصري رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ المعدل بالقانون ٢٠٠٠/١٦٢ مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون ٢٠٠١.
٤٤- حول قانون لجان التوفيق .. تساؤلات وإجابات مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.
٤٥- حول قانون غسل الأموال تساؤلات وإجابات مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في ديسمبر ٢٠٠٢ .
٤٦- اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان الموقعة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ تساؤلات وإجابات .. مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في أبريل ٢٠٠٣.
٤٧- اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب الموقعة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ تساؤلات وإجابات .
٤٨- اتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار الموقعة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ تساؤلات وإجابات .
٤٩- اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب الموقعة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ تساؤلات وإجابات .
٥٠- حول قانون تنظيم الاتصالات الجديد .. تساؤلات وإجابات ؟ مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون شهر يونيو ٢٠٠٣.
٥١- الأحكام الكبرى ذات المبادئ في قضاء المحكمة الدستورية العليا المصرية بشأن حرية الصحافة وحق النقد وأصل البراءة والاتهام الجنائى والشرعية الدستورية للقوانين العقابية .
٥٢- حالات اعتبار الشخص مفقوداً وآثار الحكم الصادر باعتباره مفقوداً .
٥٣- حول قانون محاكم الأسرة ... تساؤلات وإجابات .
٥٤- قانون صندوق تأمين الأسرة .... تساؤلات وإجابات .
٥٥- مجموعة تحقيقات عن امتناع الحكومة عن تنفيذ أحكام القضاء .
٥٦- حول قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية .. تساؤلات وإجابات ، نشر في غضون إبريل ٢٠٠٤ .
٥٧- مقال الجرائم الانتخابية التي يجب أن يتضمنها قانون أنتخاب رئيس الجمهورية (١) ، نشر في أهرام ٢٠٠٥/٦/٣ .
٥٨- مقال الجرائم الانتخابية التي يجب أن يتضمنها قانون أنتخاب رئيس الجمهورية (٢) ، نشر في أهرام ٢٠٠٥/٦/١٠.
٥٩- الجرائم الانتخابية المنصوص عليها في قانون مجلس الشعب.

٦٠- حدود وقيود الجمع بين عضوية مجلس الشعب وغيره من المناصب أو الوظائف الأخرى .

٦١- حول إجراءات انتخابات مجلس الشعب وإعلان نتائجها .... تساؤلات وإيجابات.

٦٢- حول الترشيح لانتخابات مجلس الشعب تساؤلات وإيجابات.

٦٣- الجرائم المنصوص عليها في قانون مباشرة الحقوق السياسية.

٦٤- حالات اعتبار الشخص مفقوداً وآثار الحكم الصادر باعتباره مفقوداً ، نشر في جريدة الأهرام المصرية في ٢٠٠٦/٢/١٧ .

٦٥- المسئولية القانونية الناتجة عن المخالفة في تربية الطيور الأهرام المصرية ٢٠٠٦/٢/٢٤ .

٦٦- المسئولية الجنائية الناتجة عن المخالفة في تربية الطيور الأهرام المصرية ٢٠٠٦/٣/٣ .

٦٧- تعديلات قانون السلطة القضائية – تساؤلات .. وإجابات ، جريدة الأهرام المصرية في ٢٠٠٦/٧/١٤ .

٦٨- النظام الجديد للحبس الاحتياطي تساؤلات .. وإجابات ، جريدة الأهرام المصرية.

٦٩- جرائم المدونات أو المعلقات على شبكة الإنترنت ... تساؤلات وإجابات ، جريدة الأهرام المصرية.

٧٠- وجود اخطاء مادية فى قانون التجارة البحرية رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ مضى عليها ما يزيد عن ١٥ عاما .

٧١- الإشراف القضائي على الانتخابات ، مقال نشر بجريدة الجمهورية المصرية في ٢٠٠٧/١/٢١ .

٧٢- تعديلات قانون المرافعات المدنية والتجارية تساؤلات ... وإجابات ، جريدة الأهرام المصرية ٢٠٠٧/٨/٣[1] .

---

(١) **تطلب هذه المؤلفات من المؤلف على العنوان التالي:**

جمهورية مصر العربية – الإسكندرية – المنشية – ٤٨ شارع القائد جوهر شقة ٣١

تليفاكس: ٠٠٢٠٣/٤٨٤٤٤٤٠

www.drmourad.net + E-mail:M@drmourad.net + E-mail:comourad@yahoo.com
E-mail:mourad_dr@hotmail.com + http://mourad_dr.tripod.com

أنظر مدونتنا أو معلقتنا على الإنترنت :

www.drmourad.net/blog

كما يمكن إرسال المؤلفات لطالبيها بالبريد للمكان المطلوب وبخصم خاص .

كما تطلب هذه المؤلفات من المكتبات الكبرى في مصر والدول العربية .

فهرس تفصيلي بمحتويات المؤلف

Details index

رقم الإيداع بالهيئة القومية لدار الكتب والوثائق المصرية
١٩٤٩

Registration Number at The National Book & Documents

1949

الترجمة الإنجليزية للدستور المصرى والصيغ الدستورية

والنصوص العربية المقابلة لها

The English translation of the Egyptian constitution, the constitutional formulas and the equivalent Arabic texts thereto

للقاضي الدكتور عبد الفتاح مراد

هذا الكتاب يتضمن ما يأتي :

الترجمة الإنجليزية الكاملة لمواد الدستور المصري الدائم الصادر سنة ١٩٧١ والمعدل باستفتاء مارس ٢٠٠٧ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٣ مكرر في ٢٠٠٧/٣/٣١ والنصوص العربية المقابلة لها وصيغة طعن بعدم دستورية نص تشريعي مقدم للمحكمة الدستورية العليا وذلك فيما يلي :

أولاً: الترجمة الإنجليزية الكاملة لنصوص مواد الدستور المصري الدائم الصادر سنة ١٩٧١ والمعدل بالاستفتاء المنشور في مارس ٢٠٠٧ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٣ مكرر في ٢٠٠٧/٣/٣١ والنصوص العربية المقابلة لها .

ثانياً: النصوص الدستورية الملغاة والمعدلة وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية.

ثالثاً: الترجمة الإنجليزية لصيغة طعن بعدم دستورية نص تشريعي مقدم للمحكمة الدستورية العليا وذلك باللغتين العربية والإنجليزية .

The English translation of the Egyptian constitution, the constitutional formulas and the equivalent Arabic texts thereto

The complete English translation of articles of the permanent Egyptian constitution promulgated in 1971 that amended by virtue of the referendum of March 2007 which published in the official journal issue 13 bis dated 31/3/2007 , the equivalent Arabic texts thereto, and A formula for A Contestation of Unconstitutionality of a Legislative Text Submitted to Supreme Constitutional Court as following :

First: the complete English translation of texts of articles of the permanent Egyptian translation promulgated in1971 that amended by virtue of the referendum published in March 2007 and in the official journal issue 13 bis dated 31/3/2007 and the equivalent Arabic texts thereto.

Second: the cancelled and amended Constitutional texts and The English translation thereof.

Third: the English translation of A formula for A Contestation of Unconstitutionality of a Legislative Text Submitted to Supreme Constitutional Court in Arabic and in English.

The second edition

Judge Counsellor Dr.
Abd El Fattah Mourad
LL.D. in Comparative Public Law
With the grade of honour
University Lecturer Professor
www.drmourad.net + E-mail:M@drmourad.net
E-mail:comourad@yahoo.com + http://mourad_dr.tripod.com
www.drmourad.net/blog

نداء للمشاركة في العلم الذي ينتفع به

عزيزي القارئ الكريم :

نشكركم على اقتنائكم هذا الكتاب ، الذي بذلنا فيه جهداً نحتسبه عند الله تعالى ونعتقد أنه جهداً ممتازاً ، وقد أخرجناه على الصورة التي نرضاها لكتبنا ، فدائماً أحاول جاهداً إخراج مؤلفاتي بنهج دقيق متقن ، وأحاول مراجعة المؤلف مراجعة دقيقة على أربعة مراجعات قبل الطباعة النهائية ، ويشاء الله الكامل وحده أن يثبت للإنسان عجزه وضعفه أمام قدرة الله وذلك مهما أوتي الإنسان من العمر والعلم والخبرة والدقة وهذا تصديقاً لقول المولى عز وجل في كتابه الكريم :

﴿يُرِيدُ اللّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً﴾ (النساء الآية ٢٨)

أيها القارئ الكريم إذا اكتشفت خطأ مطبعي أثناء مطالعتك لهذا الكتاب فنأمل أن تسجله في هذا النموذج وترسله للمؤلف وسوف نتداركه في الطبعات التالية إن شاء الله تعالى وبهذا تكون قد شاركتنا بجهد مشكور في العلم الذي يُنتفع به والذي سوف يبقى لك ثوابه والفضل فيه إلى يوم الدين ، ويمكنك إرسال هذه الأخطاء – إن وجدت – بالبريد العادي أو الإلكتروني المبين أدناه وفي الصفحة التالية .

الخطأ	الصواب	رقم الصفحة	السطر

شاكرين لكم حسن تعاونكم ،،

القاضي المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

رئيس محكمة الاستئناف

E-mail:m@drmourad.net + E-mail:comourad@yahoo.com

مدونة المؤلف على الإنترنت www.drmourad.net/blog

جمهورية مصر العربية – الإسكندرية – ميدان المنشية – ٤٨ شارع القائد جوهر الدور الرابع شقة رقم ٣١ تليفاكس : ٠٠٢٠٣/٤٨٤٤٤٤٠

بطاقة تقييم كتاب الترجمة الإنجليزية للدستور المصري والصيغ الدستورية والنصوص العربية المقابلة لها

حرصاً على تلبية رغبات القراء ، فإننا نرحب بأرائهم ومقترحاتهم لأخذها في الاعتبار عند إصدارنا مؤلفات أخرى ، لذلك نأمل ملء هذه البطاقة ونزعها وإعادتها إلينا بالبريد العادي أو الفاكس أو البريد الإلكتروني على عنوان المؤلف المبين أدناه[١]، وسوف يتم عمل خصم خاص ١٠% على مؤلفاتنا في حالة طلبها بالبريد الإليكتروني أو العادي ، كما سيمكننا إبلاغكم بكل ما يصدر من مؤلفاتنا مستقبلاً .

الاسم : .... السن : .... ت : ....

المؤهل : .... تاريخ الحصول عليه : ....

الوظيفة الحالية : ....جهة العمل : ....

عنوان المراسلة : ....

البريد الإلكتروني : .... الموقع الإلكتروني : ....

ضع علامة ✓ في مربع الإجابة المختارة :

١- التخصص الذي ترغب القراءة فيه : (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

☐ معاجم وموسوعات ☐ قوانين باختلاف أنواعها ☐ بحث علمي

☐ كمبيوتر وإنترنت ☐ تربية وتعليم وجامعات ☐ متنوع

٢- كيف علمت بصدور هذا الكتاب

☐ بناء على إعلان ☐ عن طريق حديث مع شخص ما

☐ وجدته معروضاً أمامك في أحد الأماكن (أذكر المكان) ....

٣- من أين حصلت على هذا الكتاب : ....

٤- ما هو الدافع لشرائك هذا الكتاب (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

☐ بناء على توصية شخص ما ☐ بناء على ما هو مكتوب في الإعلان

☐ ما يتناوله من مواضيع ☐ اسم الكتاب والمعلومات التي يحتويها الغلاف

٥- ما رأيك في الكتاب بالنسبة للأتي :

السعــــر : ☐ مناسب ☐ رخيص ☐ غالي

درجة تناول الموضوعات : ☐ تحتاج إلى تفصيل ☐ تحتاج إلى اختصار ☐ كافية

٦- هل قرأت مؤلفات أخرى لنفس المؤلف :

☐ نعــم ☐ لا

إذا كانت الإجابة بنعم يمكنك ذكر أمثلة منها : ....

٦- اذكر ما أعجبك في الكتاب : ....

٧- اذكر ملاحظاتك واقتراحاتك الأخرى بالنسبة إلى ما تحب أن تراه في الطبعات القادمة إن شاء الله تعالى : ....

---

[١] تطلب هذه المؤلفات من المؤلف على العنوان التالي : جمهورية مصر العربية – الإسكندرية – ميدان المنشية – ٤٨ شارع القائد جوهر الدور الرابع شقة رقم ٣١ تليفاكس : ٠٠٢٠٣/٤٨٤٤٤٤٠ .

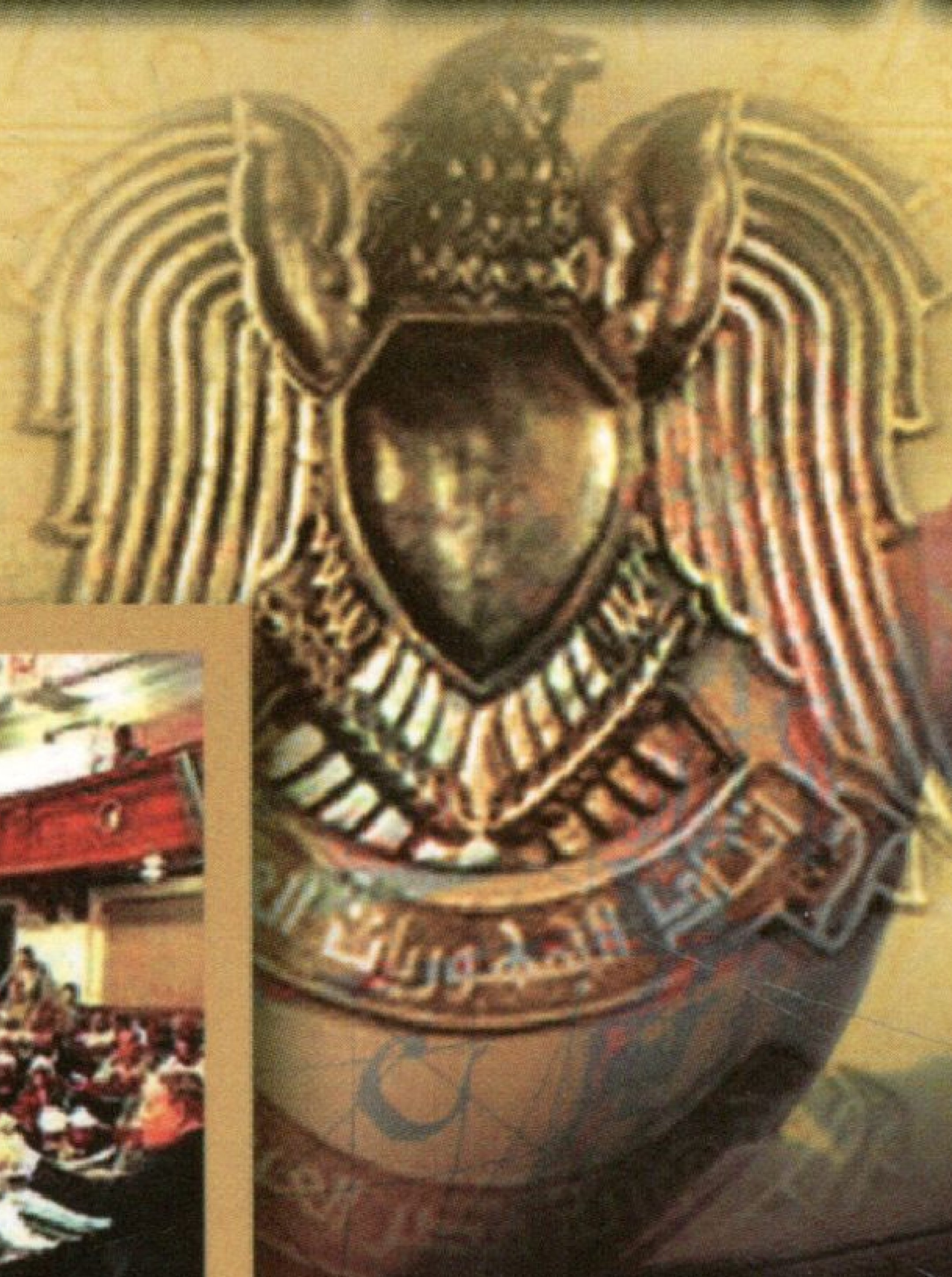
E-mail:m@drmourad.net + www.drmourad.net

E-mail:comourad@yahoo.com + E-mail:mourad_dr@hotmail.com

أنظر مدونتنا أو معلقتنا المؤلف على الإنترنت www.drmourad.net/blog

كما يمكن إرسال المؤلفات لطالبيها بالبريد للمكان المطلوب ، كما تطلب هذه المؤلفات من المكتبات الكبرى .

THE ENGLISH TRANSLATION OF THE EGYPTIAN CONSTITUTION, THE CONSTITUTIONAL FORMULAS AND THE EQUIVALENT ARABIC TEXTS THERETO







The complete English translation of articles of the permanent Egyptian constitution promulgated in 1971 that amended by virtue of the referendum of March 2007 which published in the official journal issue 13 bis dated 31/3/2007 , the equivalent Arabic texts thereto, and a fo ... ontestation of unconstitutionality of a legislative text submitted to the s ... utional court as following :

F ... te English translation of texts of articles of the permanent Egyptian constitution p ... 71 that amended by virtue of the referendum published in March 2007 and in the o ... ue 13 bis dated 31/3/2007 and the equivalent Arabic texts thereto.

S ... elled and amended Constitutional texts and the English translation thereof.

T ... translation of a formula for a contestation of unconstitutionality of a legislative text s ... upreme constitutional court in Arabic and in English.



Judge Counsellor Dr.
ABD EL FATTAH MOURAD
Chief Justice
Alexandria High Court of Appeal
LL.D. in Comparative Public Law
with the Grade of Honour
University Lecturer Professor
E-mail :m@drmourad.net www.drmourad.net
E-mail :comourad@yahoo.com E-mail: mourad_dr@hotmail.com
blog : www.drmourad.net/blog



The Second Edition